قاسيون

العدد 577
السبت 17 تشرين الثاني 2012
16 صفحة . الثمن (15) ل.س

رواد موقعنا حتى تاريخه (58.647.107) زائراً
WWW.KASSIOUN.ORG
ناطقة باسم
حزب الإرادة الشعبية

ياعمال العالم، ويأيتها الشعوب المضطَهَدة اتحدوا!

دمشق . ص. ب (35033) . تلفاكس (+963-11-3120598) . أنترنت: (WWW.KASSIOUN.ORG) . بريد الكتروني: (GENERAL@KASSIOUN.ORG)

دموعكنّ.. اللوح المحفوظ لخطايا القتلة

فساد معلن على حساب الوطن 5

فقط في سورية... ثروة الزيتون تتحول إلى عبء 6

الحل السياسي بين الذاتي والموضوعي 9

صراط غزة... رسائل متعددة 12

الافتتاحية

الحوار بمن حضر

تعيد التفاصيل اليومية للسياسة الدولية، من مواقف وتصريحات ومؤتمرات، تأكيد الحقيقة القائلة بانتهاء عصر القطب الأمريكي الواحد والقائلة بتشكل توازن دولي جديد ما تزال محصلته صفرية حتى اللحظة، وهذه المحصلة تجعل كل القضايا العالمية معلقة دون حسم حتى إشعار آخر..

يأتي وضع سورية وأزمتها المستعصية ضمن النطاق ذاته، فهي غير قابلة للحسم من وجهة نظر الصراع الدولي. يضاف إلى ذلك توازن الرعب الإقليمي الذي يعني في جوهره خوف الأطراف الإقليمية المختلفة من خارطة جديدة بالكامل يجري العمل عليها لمنطقة الشرق العظيم الممتدة من قزوين إلى المتوسط.. ويكتمل التوازنان الدولي والإقليمي بتوازن الاستعصاء القائم في سورية، والذي جرى التعبير عنه صراحة من النظام بالقول بأن الأزمة مستمرة استمرار تهريب المسلحين وإمدادهم بالسلاح والمال، ومن جهة معارضة اسطنبول- الدوحة بالقول بأن تأخر الاسقاط يعود إلى تأخر «التوافق» الدولي، أي أن حسم المسألة السورية يتعلق بحسم الصراع الإقليمي والدولي.. وكنا قد حذرنا من أن حسم الصراع الدولي لن يجري بين ليلة وضحاها، ولكنه عملية تاريخية ستستغرق عدة سنوات لن تستطيع سورية الدولة والشعب الصمود خلالها إذا استمر العنف بمستواه الحالي.. ولهذا كانت دعوتنا إلى الإسراع بتفعيل الحل السياسي عبر الحوار والمصالحة الوطنية..

يؤكد تشكيل ائتلاف الدوحة الذي جرى مؤخراً صحة هذه القراءة، فقد جاء التشكيل الجديد ليملأ الفراغ الذي خلّفه مجلس اسطنبول إثر تبخر وظيفته الفعلية كغطاء سياسي للتدخل الخارجي المباشر، ومحاولة الإيحاء بزيادة وزن الداخل ضمنه ليست سوى مبرر لاستمراره تحت شكل جديد هو ائتلاف الدوحة، وبوظيفة جديدة هي تعزيز التدخل غير المباشر وتعميقه وصولاً إلى اقتسام سورية بحوار غير وطني أو بحكم الأمر الواقع.

إن هذه اللحظة تحمل أهمية قصوى من حيث هي لحظة تخبط وفقدان وزن بالنسبة لحملة المشروع الأمريكي، ولكونها لحظة تخبط إقليمي في تركيا المأزومة اقتصادياً، وأردن «اسقاط النظام»، وخليج الخسائر المتتالية، والكيان الذي يتلقى الصواريخ في تل أبيب وديمونا.. هي لحظة يمكن تكثيفها بالقول بأن الفرصة التي لم تحصل عليها شعوب تونس ومصر وليبيا واليمن والبحرين بإحداث تغيير حقيقي ينبع من الداخل بأقل التأثيرات الخارجية قد حصل عليها الشعب السوري ودفع ثمنها غالياً، إن الوزن النوعي للمكون الداخلي في حل الأزمة السورية قد ارتفع بحكم الأمر الواقع الدولي والإقليمي، وأياً كانت درجة التدويل التي وصلت إليها الأزمة السورية فإنها ونتيجة للتوازن الدولي والإقليمي قد عادت إلى نقطة البدء، إلى الداخل.. ولعل كيسينجر لم يخطئ حين أعد لهذه اللحظة السيناريو الشهير لإحراق سورية من الداخل، الأمر الذي يجري تطبيقه على قدم وساق من خلال استدامة العنف وتصعيده وتأجيل الحوار والمصالحة من متشددي الطرفين تحت حجة غياب المحاور الآخر، أو تحت حجة: لا نتحاور مع من تغمست يده بالدماء، وكأن الحوارات الداخلية التي تحل أزمات الاقتتال الداخلي تجري بين أولئك الذين لم يحملوا السلاح والتزموا بيوتهم ليبتعدوا عن دوامات العنف!

إن في الإسراع بفتح طاولة الحوار الوطني، اليوم قبل الغد، قطعاً للطريق على قوى المشروع الأمريكي في لحظة تخبطها الراهنة، وفي ذلك استثمار وطني ومسؤول للظرف الدولي الناشئ لمصلحة الحفاظ على البلد التي قدم ويقدم أهلها الكثير.. وليبدأ الحوار بمن حضر ولتبقى مفتوحة بنوده وقائمة المشاركين فيه ومدته الزمنية حتى يساهم بتحديدها المشاركون الذين سيلتحقون بالعملية حين تبدأ بالنضوج وإقناع الناس بجدية ووطنية المشتركين فيها..

إن الأزمات المركبة التي تعيشها سورية، الأزمات الاقتصادية والأمنية والسياسية والإجتماعية، لا يمكن الخروج منها بحلول بسيطة، فهي تحتاج إلى حلول مركبة سياسية وأمنية واقتصادية واجتماعية، والتقليل من شأن أحد هذه الجوانب هو فقدان لإمكانية الحل، وأصبح واضحاً رغم كل ما يقال من سياسة أن العمل السياسي هو الجانب الذي يحاول المتشددون من جميع الأطراف تحييده وإبعاده، ولذلك فإن مسؤولية تفعيل العمل السياسي وإطلاق الحوار اليوم هي مهمة وطنية بامتياز..

■■

بيان

جبهة الشعبية للتغيير والتحرير

شهدت العاصمة القطرية الدوحة مؤخراً اجتماعات لما يسمى بقوى المعارضة السورية الخارجية، تمخض عنها تشكيل إطار جديد تحت مسمى (الائتلاف الوطني السوري المعارض)، وجاء تشكيل هذا «الائتلاف» بعد سلسلة من الإخفاقات التي عانت منها تلك المعارضة منذ تشكيل «المجلس الوطني السوري» الذي انتهت وظيفته المتمثلة بتأمين الغطاء السياسي للتدخل الخارجي المباشر نتيجة التوازن الدولي الجديد والتراجع المستمر للقوى الداعمة والمحرضة على التدخل الخارجي.

من الواضح أن ضغوطاً كبيرة، أمريكية وأوربية، تمت ممارستها لبلورة هذا الإطار الجديد لتوكل إليه وظيفة تعزيز التدخل العسكري غير المباشر، عن طريق تلافي بعض الأخطاء الكبرى التي وقع فيها الغرب لدى تشكيل مجلس اسطنبول ببنية مغتربة عن سورية بمعظمها، وحاولوا لهذا السبب الإيحاء بزيادة وزن الداخل ضمن التركيبة الجديدة باستحضار بعض مؤيديهم من الداخل وتحييد الشخصيات التي فقدت مصداقيتها الضعيفة أصلاً..

ومن هنا يمكن فهم اعتراف القوى الغربية السريع بهذا المسخ الذي لا يمتلك الحد الأدنى من المشروعية في تمثيل الشعب السوري، مهما تم دعمه من قوى دولية مأزومة ومتراجعة بحكم الأزمة الاقتصادية الخانقة التي تمر بها.

إننا في الجبهة الشعبية للتغيير والتحرير إذ نرى أن هذه المؤتمرات التي تعقد برعاية أمريكية- أوروبية وخليجية هي أبعد ما تكون عن مصالح الشعب السوري الحقيقية وعن الأهداف التي انطلقت من أجلها الحركة الشعبية السلمية المشروعة، فإننا نؤكد أن مثل هذه التشكيلات ليست سوى عبء إضافي على الجهود المبذولة من أجل الخروج الآمن من الأزمة، ونرى أيضاً أن الرد الواقعي على هذه المحاولات يكون بالشروع الفوري بالحل السياسي عبر الحوار الوطني بمن حضر مع إبقاء أجندة الحوار وزمنه وأطرافه مفتوحة أمام المشاركين الذين سيلتحقون بالعملية السياسية، بلا شك، مع تقدمها. وبذلك يمكن قطع الطريق أمام التشكيلات المختلفة التي تصنّعها كلينتون ومن لف لفها بهدف تفتيت سورية لإعادة اقتسامها بين الناهبين ولكسر أية مقاومة ممكنة لمشروع الشرق الأوسط الكبير الجديد..

دمشق ٢٠١٢/١١/١٤

رئاسة الجبهة الشعبية للتغيير والتحرير

بصراحة

الانتخابات أُجلت
فلنستعد لمعركة طويلة الأمد؟!

◄ محمد عادل اللحام

تصعّد القوى الامبريالية وحلفاؤها من الرجعيين العرب هجومها السياسي والعسكري عبر خطوتها السياسية والإجرائية الجديدة لإعادة نفخ الروح في أدواتها المحلية سواء المعارضة في الخارج أو المجموعات المسلحة القادمة من خلف الحدود، والإيهام بإمكانية تحسين الشروط السياسية والعسكرية بمجموعة من الترتيبات يتم اتخاذها كما حدث في «الدوحة» بعدما انقطع الأمل بإمكانية تدخل عسكري مباشر على الطريقة الليبية تسقط فيها سورية فريسة بين مخالب الوحش الامبريالي الرجعي العربي وقد لاحظ الجميع تصاعد حدة الأعمال العسكرية للمجموعات المسلحة أثناء انعقاد مؤتمر الدوحة في جميع المناطق الساخنة حتى أن «التنسيقيات» تبنت شعار جمعة الزحف إلى دمشق، وهذه ليست المرة الأولى التي يجري فيها رفع شعارات كهذه غير ممكنة التحقيق ولكنها تزيد من تعقد الوضع الأمني الذي أصبح ضاغطاً بقوة على الحياة اليومية للمواطنين والأكثر معاناةً في هذا الوضع هم العمال فهم يتعرضون لمخاطر كبيرة في ذهابهم إلى العمل وعودتهم منه بسبب الاشتباكات العسكرية على العديد من الحواجز وفي الأماكن التي توجد بها الشركات الصناعية والمعامل، خاصة في المدن الصناعية التي أصبحت هدفاً سهلاً، ودائماً للمسلحين لعدم وجود الحماية الكافية التي تحافظ على هذه المنشآت الحيوية لاستمرار عمل العمال، والإنتاج ايضاً.

إن التطورات الخطرة الجارية على الأرض ونعني هنا تعرض الاقتصاد الوطني برمته، وليس المعامل فقط للمخاطر التي تحدثنا عنها، تطرح تساؤلات على غاية من الأهمية حول دور الأحزاب الوطنية،والمنظمات الأهلية، ومنها النقابات العمالية، وهي المعنية مباشرةً في تبني مهمة« الدفاع عن الوطن بمفهومه الشامل» خاصة، وأنها تمثل الطبقة الوطنية بالإضافة لكل الفئات الأكثر تضرراً مما يحدث، ولديها الاستعداد، والإمكانية الحقيقية في الدفاع عن الوطن، وحمايته، والحفاظ على وحدته، ولكن هذا العمل يحتاج أكثر من أي وقت مضى إلى قيادات نقابية تستطيع حمل هذه المسؤولية التاريخية على عاتقها وتمضي بالطبقة العاملة، ومعها إلى حيث تكون المواقع المراد حمايتها و الدفاع عنها.

لقد أجلت الانتخابات النقابية للمرة الثانية بسبب الظروف الأمنية السائدة التي تمنع إجراء الانتخابات النقابية وفقاً لقانون التنظيم النقابي الذي ما زال ساريا مفعوله ومن المفترض أن يجري تعديله وفقاً للدستور الجديد، وخاصة مادته الثامنة، حيث يتيح ذلك للطبقة العاملة اختيار مرشحيها المعبرين عن مصالحها، والمدافعين عن حقوقها، والقادرين على قيادة الطبقة العاملة في هذه الظروف الاستثنائية التي تحتاج الآن إلى قيادة نقابية استثنائية تخرج من إطار العمل المكتبي البيروقراطي الذي جعل حقوق الطبقة العاملة، ومصالحها تنتهك بشكل سافر من الحكومات المختلفة المتبنية للسياسات الليبرالية التي لعبت الدور الأساسي في ارتفاع نسب الفقر، والبطالة، وزيادة في أعداد المهمشين الذين كانوا الحطب، والضحية في الأزمة الوطنية، إلى العمل الميداني المباشر في المعامل و المنشآت، والمواقع الاقتصادية الاستراتيجية التي تتعرض الآن لاعتداءات.

إن البديل عن الانتخابات النقابية هو إعادة هيكلة الحركة النقابية وفقاً للظروف الاستثنائية الحالية التي قد تطول بسبب التدخلات الإقليمية والدولية الساعية إلى إعادة ترتيب المنطقة على أساس مشروعها التفتيتي التقسيمي الذي جوهره ضرب مقومات الصمود والمقاومة للمشروع الإمبريالي الرجعي العربي، حيث لعبت المقاومات دوراً أساسياً في إعاقة المشروع الإمبريالي في لبنان و العراق وفلسطين، ولاستمرار هذا الدور المقاوم يتطلب من القوى الوطنية والشعبية، ومنها الحركة النقابية الاستعداد لمعركة طويلة الأمد، من أجل الدفاع عن سورية، لأن سورية تستحق الدفاع عنها، والتضحية من أجلها وهو خيار الطبقة العاملة لأنها وطنية.

■■

خطة برنامج تشغيل الخريجين الشباب..

٢٥ ألف فرصة عمل لن تحل المشكلة!

تشهد مختلف دوائر الدولة ومؤسساتها حركة كبيرة بعد البدء بتسجيل الشباب على مسابقة فرص العمل المتاحة في خطة برنامج تشغيل الخريجين الشباب في الجهات العامة لعام ٢٠١٢، والتي يبلغ مجموعها /٢٥/ ألف فرصة تم توزيعها على مختلف الوزارات.

وحسب عدد من الخبراء الاقتصاديين فإن نسبة البطالة في سورية بنحو ٢٠٪، مع تزايد ملحوظ في الآونة الأخيرة، حيث يعاني المواطنون السوريون من أوضاع اقتصادية صعبة مع فقدان العديد منهم عملهم ووظائفهم بسبب تأثر الاقتصاد بأعمال العنف والحالة الأمنية الصعبة التي تعيشها البلاد، ترافق ذلك مع ارتفاع جنوني للأسعار ونقص في مواد المحروقات، ما زاد من أعباء المعيشة لأغلبية الشعب السوري وعلى وجه الخصوص لأكثر من ثلاثة ملايين نازح تركوا مدنهم ومنازلهم، إضافة إلى عقوبات دبلوماسية واقتصادية دولية أحاديةٍ الجانبٍ جاءت بكاملها على كاهل الشعب أولاً وأخيراً.

لكن السؤال الذي يطرح نفسه بقوة هو: هل ٢٥ ألف فرصة عمل ستحل مشكلة البطالة في سورية وخاصة شريحة الشباب منهم؟!.

إن القوة العاملة في سورية تنمو بمعدل ٣٠٠ ألف طالب علم سنوياً، وهي تعتبر من أعلى النسب في المنطقة يقابلها ضعف القدرة على خلق الوظائف في سوق العمل، وهو ما يؤدي إلى تسارع وتيرة الهجرة نحو الخارج، سيّما في أوساط الشباب إذ أنّ ٧٥٪ من العاطلين عن العملٍ في البلاد أعمارهم أقل من ٢٥ عاماً، علماً أن البطالة وحسب التقديرات الحكومية لعام ٢٠٠٥، كانت تبلغ ٨,٤٪ في حين نجد أن النسبة قد انتقدت من جهات مستقلة وقدرتها بنحو ١٢٪، وأخرى قدرتها بأكثر من ذلك بكثير، يضاف إلى ذلك أن ٣٥٪ من خريجي الجامعات يعملون في غير اختصاصهم، مع «فشل» مكاتب التشغيل والهيئة العامة لمكافحة البطالة من الحد في هذه الظاهرة، يضاف إلى ما سابق انتشار ظاهرة «البطالة المقنعة» سيّما في القطاع العام.

كيف ستحل الحكومة مشكلة البطالة بهذا الرقم المتواضع والمجتمع يعاني من فجوة اقتصادية كبيرة للغاية بين الطبقة الوسطى والطبقة الغنية، فعلى سبيل المثال فإنه وبعد السماح للقطاع الخاص الاستثمار في مجال التعليم وتأسيس مدارس خاصة، فإن رسوم التسجيل في بعض هذه المدارس يبلغ ٤٦٠٠ دولاراً أي ما يعادل نصيب أربع مواطنين من حصة الفرد في الناتج المحلي الإجمالي، الذي قدر و«بإحصاءات متفائلة» بحوالي ١٢٠٠ دولاراً للفرد، وكانت الحكومة العتيدة وقبل أن تسلم أمرها وترحل قد وضعت ضمن أهدافها في«الخطة الخمسية الحادية عشرة» تخفيف حدة الفقر والفروقات بين طبقات المجتمع، غير أن ما يعيق أي عملية تنمية هو الفساد، لأن ما كشف من حالات الفساد في العام ٢٠١٠ وحده كان يكلف الدولة ١٠ مليون ليرة يومياً، لذلك فإن السؤال الآخر الذي يطرح هو: كيف ستعطل آليات الفساد حتى في عملية التشغيل في وقت نجد أن دائرة حكومية بعينها لم تطلب سوى ٨٠ فرصة عمل بينما وصل عدد المتقدمين للمسابقة للآلاف؟!.

كل ما يحصل الآن نتيجة غياب الشفافية في إعطاء الأرقام الحقيقية لطالبي فرص العمل أو لأي رقم إحصائي، وإذا رجعنا إلى الوراء قليلاً ولأحدى تصريحات حكومة العطري الراحلة حول أرقام النمو، كانت تؤكد أن نسبة النمو بلغت ٦-٧٪ بينما كشف لاحقاً أنها لم تتجاوز ٣,٥٪ حسب حكومة سفرالتي جاءت بعده.

يذكر أن الحكومة أصدرت العام الماضي قرارا يقضي بإحداث برنامج يسمى «برنامج تشغيل الخريجين الشباب» في الجهات العامة، وتكليف الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات بإدارة البرنامج، حيث يحدد عدد المتعاقدين المستفيدين من البرنامج سنويا بما لا يتجاوز ١٠ آلاف مستفيد ولمدة ٥ سنوات، وعلى ذمة المسؤولين على تشغلهم من الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات فقد بلغ عدد المستفيدين من برنامج تشغيل الشباب نحو ٩٤٠٠ خريج أي إن نسبة التنفيذ بلغت نحو ٩٤٪، وجاءت «وزارة التربية» في المرتبة الأولى في حجم طلب الخريجين بطلبها نحو ٥ آلاف فرصة ووظف منهم فعليا أكثر من ٤٨٠٠ عامل.

من حسنات المشروع أن المشمولين في البرنامج يستثنون من الدور في مكاتب العمل، لكن الغرابة في المشروع ان هؤلاء يبقون خارج الملاك العددي للجهات العامة، وينتهي عقدهم بانتهاء فترة التعاقد القابلة للتجديد حسبما تقرر تلك الجهات ويخضع المستفيدون لقانون العمل الأساسي، بالإضافة لقرار رفع الحد الأقصى للسن من ٣٠ إلى ٣٥ عاما.

ماذا يعني هذا؟ إنه بالمختصر سيكون امتحاناً آخر للاتحاد العام لنقابات العمال بعد سنة من الآن للدفاع عن هؤلاء الشباب الذين سينهى عقدهم بمجرد انقضاء الفترة، باستثناء أصحاب الوساطات، أو من يدفع أكثر ليبقى مستحوذاً على فرصته في العمل لعام آخر إن استطاع الوصول لذلك سبيلا؟!.

■■

في اجتماع مع رئيس الاتحاد المهني للخدمات..

تثبيت عمال الحمل والعتالة ومنحهم جميع مستحقاتهم

أكد نبيل العاقل رئيس الاتحاد المهني للخدمات على أهمية الدور الفاعل والإيجابي الذي تلعبه المؤسسة الاستهلاكية في حماية المستهلك من جشع التجار، مشددا على أهمية تعاون المؤسسة مع الاتحاد المهني والنقابات لحل مختلف العقبات والصعوبات التي تعترض مسيرة العمل، والتي تأتي عواقبها على مختلف طبقات الشعب السوري.

وأثار العاقل في الاجتماع الذي عقده مع إدارة المؤسسة الاستهلاكية هموم ومشكلات عمال الحمل والعتالة من حيث حرمانهم من الزيادات الدورية وحقوقهم التأمينية، مشددا استعداد الاتحاد المهني والاتحاد العام لنقابات العمال للتعاون المطلق مع إدرة المؤسسة بخصوص تثبيت هؤلاء العمال ومنحهم كافة مستحقاتهم التي كفلها لهم القانون.

وأكد العاقل على ضرورة أن تسهم المؤسسة إسهاما فاعلا في تامين المواد الغذائية الضرورية للمواطنين وأن لا يكون من أولوياتها الربح فقط، خاصة في هذه الظروف القاسية التي تعيشها سورية، منوها بالجهود الجبارة التي يقوم بها عمال المؤسسة الاستهلاكية في تامين احتياجات المواطنين، وهم يؤدون عملهم في نقل هذه المواد إلى مختلف انحاء القطر.

بدوره أكد هاجم الذيب المدير العام للمؤسسة العامة الاستهلاكية أن المؤسسة ستسهم في توزيع مادة المازوت خلال الفترة القادمة من خلال إدارتها لمركز التسجيل الذي سيفتتح في مجمع الأمويين، مشددا على أن المؤسسة وبإيعاز من وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك ستعمل جاهدة لتوفير مختلف المواد الغذائية الأساسية التي يحتاجها المواطن في كافة فروع المؤسسة، وأشار إلى أن المؤسسة الاستهلاكية منفتحة على التعاون المطلق مع التنظيم النقابي لتطوير مسيرة العمل، وتحقيق مختلف مطالب الطبقة العاملة السورية، موضحا استعداد المؤسسة لبحث تثبيت عمال الحمل والعتالة الذين ظلموا بحرمانهم من المكتسبات العمالية، وذلك وفق طريقة منهجية يصار إلى بحثها مع الاتحاد العام لنقابات العمال ومختلف الجهات المعنية.

وقال الذيب: إن مجلس إدارة المؤسسة الاستهلاكية أعاد لعمال الحمل والعتالة أجور المناولة مما أسهم في زيادة رواتبهم وأجورهم.

وبخصوص توزيع مادة الغاز التي تسعى الوزارة إيجاد حلول متواصلة لها، أكد المدير العام على توافر المادة في كافة فروع المؤسسة الاستهلاكية، مشيرا إلى أن المؤسسة خسرت ما يقارب ثلاثة آلاف اسطوانة نتيجة الأوضاع الأمنية السيئة وصعوبة وصول الموزعين للمناطق المنكوبة والساخنة.

وقال الذيب: إن مهام المؤسسة الاستهلاكية تكمن في توفير المواد الأساسية للمواطنين وبأسعار مناسبة مؤكدا أن موضوع الأسعار يدخل في تحديده الكثير من العوامل المختلفة والمؤسسة تقدم مواد مضمونة السلامة وبأسعار منافسة.

وعن مادتي الرز والسكر المقنن أشار المدير العام إلى توفر مادة الرز في حين أن مؤسسة التجارة الخارجية تعاقدت على تأمين ١٥٠ ألف طن من السكر سيصار إلى توزيع ٥٠ الف طن منها خلال الأيام القليلة القادمة . وأكد الذيب أهمية هامش الربح للمؤسسة لضمان استمرارها بأداء عملها مشيرا إلى أن أربعين بالمائة من مبيعات المؤسسة والمتمثلة بمادتي السكر والرز تجر خسائر على المؤسسة بقيمة تقارب ٦٠٠ مليون ليرة سورية.

ودعا الذيب إلى إيجاد آليات عمل من شانها معالجة الصعوبات التي تعترض عمل المؤسسة بشكل خاص والعمال بشكل عام، وإعادة النظر بالكثير من المعوقات التي تسهم في خسائرها مؤكدا أهمية الدور الإيجابي الذي تلعبه المؤسسة خاصة في هذه الظروف الصعبة التي تعيشها سورية.

■■

من الأرشيف العمالي

أسئلة دون أجوبة

◄ أبو فهد

بعد تقديم الحكومة لبيانها أمام مجلس الشعب في ٢٠٠٣/١٢/١٥ وبعد إقرار الموازنة العامة لعام ٢٠٠٤، بقيت الأسئلة الكبيرة نفسها دون أجوبة. لم يخرج البيان الجديد عن منطق البيانات السابقة فقد بقي عاماً وضبابيا دون تحديد لسلم الأولويات مما لن يسمح بصياغة برنامج حقيقي للعمل، وطبيعي أن ينعكس ذلك على الموازنة التي هي الأداة الرئيسية بيد الحكومة لتنفيذ سياستها. فكيف ببيان فيه ٣٥ بنداً غير مجدولة على أساس الأولويات أن يتحول إلى أداة عمل حقيقية.

وفي كل الأحوال بقي الغائب الأساسي والكبير في البيان هو:

التزام الحكومة نسبة نمو محددة ولو على الأقل ضمن منطق برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي توخى الوصول إلى نسبة ٦٪ نمو دخل وطني بعد سبع سنوات، ومع كل تحفظنا على هذه النسبة غير المبررة علمياً وعملياً إلا أن بيان الحكومة لم يشر لا من قريب ولا من بعيد إلى سعيه لتنفيذ هذه المهمة.

وطبيعي أن ينعكس ذلك على الموازنة وحجمها وبنيتها التي لن تخرج عملياً بهذه الحال عن الموازنات السابقة التي كان هاجسها الجباية والتحصيل الذي تحول إلى عائق للنمو الاقتصادي وإلى محفز لتعميق الهوة بين مستوى المعيشة من جهة وبين الرواتب والأجور من جهة أخرى.

إن الهروب من استحقاق الالتزام بتحديد نسب نمو عالية لن يؤدي إلا إلى زيادة تعقد الوضع الاقتصادي وبالتالي الاجتماعي مع كل الآثار السلبية التي يحملها ذلك على الوضع السياسي نفسه في ظل الأوضاع الخطيرة جداً التي تواجهها منطقتنا وبلادنا.

إن كل الأبحاث والدراسات تؤكد أن المصلحة الوطنية العليا تتطلب مضاعفة الدخل الوطني الحالي خلال فترة سبع سنوات على الأكثر، فلمصلحة من تأخير الإقلاع بهذا الاتجاه؟

في ظل بقاء الهاجس الأساسي للبيان والموازنة التحصيل والجباية من مجموع السكان، بقي خارج القوس: المعالجة الجدية للفاقد الاقتصادي الكبير الذي يشفط عبر نهب أموال الدولة والشعب والذي يصل إلى ٢٥٪ وسطياً من الدخل الوطني، إن عدم معالجة هذا الوضع بجرأة سيبقي النهب الكبير العائق الأساسي للنمو ولتحسين مستوى معيشة الفئات الواسعة من السكان، فلمصلحة من السكوت عن النهب الذي تقوم به «مافيات» يستفيد منه قلة قليلة جداً على حساب الوطن والمواطن؟.

لذلك كان من الطبيعي أن يبقى موضوع التحسين الجذري التدريجي لمستوى معيشة الشعب عبر إعادة الاعتبار للأجر والراتب خارج دائرة اهتمام البيان الحكومي والموازنة العامة. إن السير بالوتيرة المقترحة لتحسين الرواتب والأجور سيتطلب على الأرجح ٢٠ عاماً لردم الهوة بين الأجور والأسعار وهو أمر لا تحتمله البلاد والعباد.

إن الانطلاق من روح المسؤولية العالية تجاه الوطن ومصير البلاد يتطلب من جميع الشرفاء أينما كانوا، أن يوحدوا جميع جهودهم وأن يتكاتفوا لوضع حلول للمهام الكبرى: من إيقاف للنهب وتأمين نسب نمو عالية وتحسين سريع لمستوى معيشة الشعب، لأنه دون ذلك ستبقى تلك الثغرة التي يستفيد منها الأعداء قائمة، وهذا أمر لا يمكن لأي وطني أن يسمح باستمراره في ظل استشراس الإمبريالية الأمريكية وحليفتها إسرائيل العدوانية اللتين ستحاولان الاستفادة من أية نقطة ضعف للنفاذ منها للقضاء على كرامة الوطن والمواطن.

قاسيون - العدد ٢١٣/٢٠٠٤

■■

الرقة تحترق بنار الرغيف وتغرق في شبرٍ من مستنقع المحروقات..!

الرقة فقدت رقّتها واحترقت بنار الرغيف..

◄ الرقة / محمد الفياض

إنها الرقة التي تضاعف عدد سكانها ووصل إلى حوالي المليونين، حيث قدم إليها ٥٠٪ من سكان دير الزور المهجرين و٣٠٪ من أهالي حلب و٢٠٪ من حمص وحماة وأصبح العثور على مأوى وليس مسكناً من الأمور شبه المستحيلة وقد وصل أجار الشقة إلى ٥٠ ألفاً وهنا لابد من التنويه والتذكير أن الكثيرين من أهالي الرقة قاموا باحتضان أبناء المحافظات المنكوبة وقاموا بواجبهم وبما يستطيعون اتجاه إخوانهم وهم يستحقون الشكر..لكن هذا لا ينفي أن هناك جشعاً لدى مستغلي الأزمات سواء من التجار أو المسؤولين أو الفاسدين والسماسرة في المجتمع..بل حتى الجمعيات الزراعية التي تستجر كميات من المازوت تبيع جزءاً منه في السوق السوداء..!

ومن كل ذلك نستطيع أن نتلمس مدى معاناة المواطنين المقيمين والمهجرين ، وحتى نكون واقعيين لابد أن نورد الحقائق بالأرقام : استهلاك محافظة الرقة قبل وصول المواطنين المهجرين ٦٠٠ طن من الطحين والمطحنة الوحيدة في الرقة تنتج ١٨٠ طناً أي أن هناك عجزاً يتجاوز الثلثين وكان يغطى هذا العجز من مطاحن محافظة حلب والآن بات من الصعوبة استجرار الحاجة السابقة بسبب توقف بعض المطاحن وتدمير واحتراق بعضها الآخر ومع تضاعف عدد السكان يمكننا تصور حجم المعاناة حيث وصل سعر ربطة الخبز إلى ١٢٠ ليرة.. ومع تخفيض كمية الطحين الموزع للأفران بنسبة تصل إلى ٣٥٪ وكذلك نسبة المازوت الموزع للأفران حيث وصل سعر الليتر أيضاً إلى ١٢٠ ليرة بالسوق السوداء وهو غير كاف وغير متوفر في المحطات تصبح الصورة أكثر قتامةً وإذا أضفنا إلى ذلك عجز الجهات المسؤولة الرسمية من محافظة وتموين وغيرها عن فعل أي شيء تتحول الصورة إلى السوداوية..وبعودة بسيطة يمكننا أن نتبين الجريمة التي ارتكبت بحق المنطقة الشرقية من الإهمال والتهميش.. فمحافظة الرقة من المحافظات المنتجة للقمح وتكاليف نقله إلى مطاحن حلب كافية لإنشاء عدة مطاحن تحقق الاكتفاء الذاتي وزيادةً عليه ضعفين، فمن المسؤول عن ذلك ..؟ وهل كان ذلك عشوائياً ونتيجة أخطاء غير متعمدة..أم أنه كان مقصوداً..؟

إذا افترضنا حسن النيّة، من خلال معرفتنا ومتابعتنا لقوى القمع والفساد يمكننا القول الاثنين معاً كأهون الأمرين في أحسن الأحوال فكيف بسوئها ..!؟

الرقة تغرق في شبر من المحروقات..

يقول المثل الشعبي (الجمل يغرّق في شبرٍ من الماء) فكيف سيكون الأمر إذا كان هناك قافلةٌ من الجمال وكيف سيكون الأمر عندما يتحول الماء إلى مازوت يزيد الانزلاق أو بنزين وغاز يزيد الاحتراق..؟

ما ذكرناه عن الطحين والخبز ربما يكون أخف وطأةً لأنّ هناك بعض الإنتاج المحلي الذي يغطي جزءاً من الاستهلاك والحاجة..

فمحافظة الرقة محافظةٌ غير نفطية بخلاف شقيقتها التوءم دير الزور الغنية بالنفط ومع ذلك لم تنشأ فيها مصفاةٌ تستوعب جزءاً من الإنتاج وتحقق الاكتفاء وتلبي حاجات المحافظات الأخرى وتوفر ريعاً للوطن وتخفف حجم البطالة التي يعاني منها شباب المنطقة الشرقية وحتى لا نذهب بعيداً سنبقى في الرقة ونورد أسعار المحروقات فيها :

سعر ليتر المازوت ١٢٠ ليرة وسعر ليتر وهو الأكثر حاجةً والأكثر استعمالاً.

وسعر ليتر البنزين ١٠٠ ليرة، أما سعر الغاز فقد صارت رائحة سعره ليس تزكم الأنوف فقط وإنما أصبحت سامة حيث أصبح سعر الأنبوبة ١٢٠٠ ليرة ..

حتى موظف التموين يبحث عن الخبز

أما أسعار المواد الغذائية فحدث ولا حرج.. وعلى سبيل المثال لا الحصر سعر كغ البطاطا ٥٠ ليرة..ومديرية التموين عاجزةً عن فعل أي شيء..بل أكثر من ذلك إذ التقى مراسل قاسيون بعناصر من إحدى الدوريات التموينية الذين عجزوا عن الحصول على ربطة خبز لأنفسهم..!كذلك أحجم كثير من الفلاحين عن زراعة أراضيهمْ وكذلك أحجم الفلاحون الذين لا يملكون أراضي عن استئجار الأراضي مما يهدد بنقص كبيرٍ في إنتاج المحافظة والوطن من القمح..

وأخيراً لابد أن نعرج على ذكر أكثر القضايا خطورةً وهي أن المتطرفين يهددون بدخول مدينة الرقة وتفجير الأوضاع فيها.. وأنه نتيجة عمليات الخطف التي تستهدف المواطنين لطلب فديةً من قبل عصابات للنهب والسرقة والابتزاز دفعت البعض من الأغنياء والمتنفذين لتشكيل لجان لحمايتهم وحماية مناطق وجودهم، بينما تشكيل لجان شعبية محلية لتنظم أمور المواطنين مازال ضعيفاً..

وفي النهاية: متى تستعيد الرقة رقتها ومتى يستعيد الوطن استقراره وأمنه..؟ إن تحقيق ذلكَ لا يمكن طالما بقيت قوى القمع والفساد مهيمنة وطالما استمر الحل الأمني القمعي والعسكري، وطالما استمر العنف وتجاهل الحل السياسي الذي يحقق التغيير الجذري والشامل ويحقق كرامة الوطن والمواطن اللتين هما فوق كلّ اعتبار..

■■

وفد شعبي من مدينة زاكية يزور وزارة المصالحة الوطنية

قام وفد شعبي من مدينة زاكية وبالتنسيق مع قيادة حزب الإرادة الشعبية بزيارة وزارة المصالحة الوطنية حيث استقبلهم وزير المصالحة الدكتور علي حيدر والغاية من هذه الزيارة التي تم الإعداد لها جيداً طرح مطالب أهالي زاكية والتي تجلت بما يلي:

الإفراج عن المعتقلين من أهالي زاكية والبالغ عددهم سبعة أشخاص وهم ممن لم تتلطخ أياديهم بالدماء.

رفع أسماء الكثير من أهالي زاكية من الحواجز الأمنية وإعطاء أهالي زاكية حرية التنقل لمتابعة أعمالهم اليومية لتأمين معيشتهم ومعيشة أبنائهم.

إبعاد أحد الحواجز الأمنية من منطقة المدارس باتجاه مبنى بلدية زاكية.

هذه المطالب البسيطة تمت مناقشتها مع وزير المصالحة الوطنية الذي قام فوراً بالتحرك لتحقيقها.

والجدير بالذكر أن مدينة زاكية لم يجر بها أي اسالة للدماء أو أية مواجهة مسلحة وقد أكد أعضاء الوفد والذي ضم شخصيات اجتماعية ودينة مؤثرة في المجتمع بشكل كبير أكد هؤلاء الوجهاء أنهم مع الحل السياسي نابذين أي حل يمر عبر استخدام السلاح مبدين استعدادهم للمساهمة في إجراء المصالحة الوطنية بريف دمشق القريب من منطقة زاكية هذه المبادرة التي قام بها أهالي زاكية والتي بدأت تؤتي ثمارها تشكل نموذجاً أولياً لإجراء المصالحة الوطنية في شتى أنحاء البلاد ودليلا على إمكانية السير في هذا الاتجاه وهذا ما سنسعى إليه مع كل الشرفاء والمخلصين لهذا الوطن ومواطنيه.

■■

البوكمال ووزارة الكهرباء لا تدري

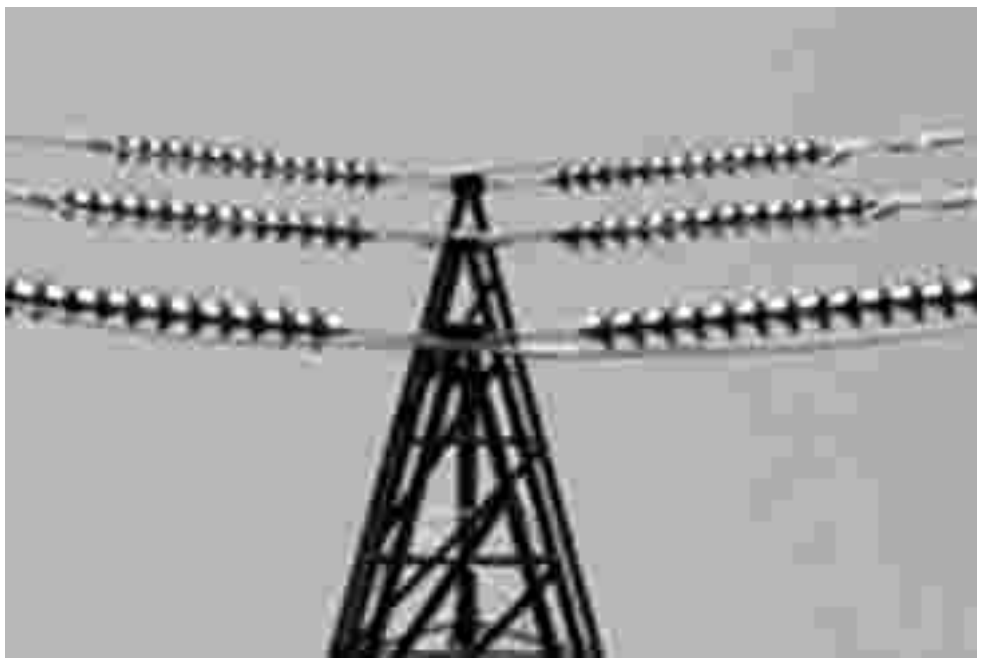

◄ تحسين الجهجاه

أن يستطيع الإنسان الاستغناء عن الكهرباء وهو في القرن الواحد والعشرين يكون هذا ضرباً من الخيال فكيف الحال إذا فقدت الكهرباء والماء دفعة واحدة كيف سيكون حجم الكارثة وشدة المعاناة هذا هو واقع حال مدينة البوكمال التي قطعت عنها الكهرباء منذ أكثر من شهر ونصف الشهر حيث لا يوصل التيار الكهربائي إلا لساعتين في اليوم فقط وبالتالي ولكون مضخات المياه تعمل على التيار الكهربائي فهي مقطوعة أيضاً بالتوازي مع التيار الكهربائي مع العلم أنه لم يكن هناك أي سبب فني أو عطل في الشبكة إطلاقاً لكن الأمر ما هو إلا عقوبة لأهالي البوكمال، فإذا كان القائمون على هذا الشأن لا يدركون أبعاد نتائج هذه العقوبة نحن نقول لهم إضافة إلى تهجير أهالي البوكمال عنوة وتشردهم في البلاد سيكون له انعكاس سلبي وعلى كل المستويات فإن الأكثر سلبية ودماراً أن يفرط المعنيون بالأمر بموسم زراعي، أي بالموسم الشتوي وهذا بعد مساهمة في ضرب الاقتصاد الوطني حيث نسبة المشاريع الزراعية العاملة مضخاتها على الكهرباء تصل إلى أكثر من ٩٥٪ من مجموع المشاريع الزراعية وبمساحات شاسعة وتعد رافداً مهماً من روافد الاقتصاد الوطني وتساهم مساهمة فعالة في تأمين القمح وبالتالي رغيف الخبز فإذا كانت العقوبة لأهالي البوكمال تحديداً الحديثة فما ذنب هذا القطاع الذي ينتظر موسمه بفارغ الصبر أليس هذا باباً مشرعاً من أبواب الخيانة الوطنية أليس هذا إجحافاً بحق الوطن والمواطن وإلا ماذا يعني ضرب موسم زراعي على مساحة شاسعة من الأراضي المزروعة بالقمح والشعير كيف نفسر هذا فهل يستطيع الذين فرضوا هذه العقوبة إعطاءنا تفسير مقنع أجرينا نحن في قاسيون اتصالات عديدة مع وزارة الكهرباء ومع مديرية التنسيق ليطالعنا معاون وزير الكهرباء ويقول لنا لاأدري إذا كانت الكهرباء مقطوعة عن البوكمال، وآخر يقول لا أدري... فمن هو الذي يدري يا سيادة وزير الكهرباء؟

■■

من الذاكرة

أيها الشجعان!

◄ محمد علي طه

ميدان التدريس حافل بما لا يعد ولا يحصى من المواقف الوجدانية والفكرية، والعلاقات والأحداث المتنوعة المتباينة، لكن عمودها الفقري يبقى متمثلاً ومتجسداً بالصلات الحميمة بين مدرس يعطي ما في قلبه وذهنه، وبكل شرف المهنة الجليلة، وبين طلاب يتلقون هذا العطاء علماً وثقافة وسلوكاً وتربية تكون زاداً لهم في سعيهم نحو مستقبل يحلمون أن يكون سعيداً ومشرفاً. وعن هذا العطاء قال الشاعر:

ياندي الراحة البيضاء تعطي
كل ما في القلب والذهن أصولا
كم تعاني فوق ما تقوى جسوم
وتسير اليوم بالجهد رسولا

واليوم أستعيد من ذلك الميدان الذي عملت فيه قرابة نصف قرن بعض الذكريات، ففي منتصف ستينيات القرن الماضي وكنت أدرس طلاب المرحلة الثانوية مادة الأدب العربي.. وخلال درس أدب العصر الجاهلي للصف العاشر كتبت على السبورة نص قصيدة لعنترة بن شداد العبسي ومنها البيتان التاليان:

هلا سألت الخيل يا بنة مالك
إن كنت جاهلة بما لم تعلمي
يخبرك من شهد الوقيعة أنني
أغشى الوغى وأعف عند المغنم

وبعد أن شرحت معنى «أغشى الوغى» رفع طالب يده مستأذناً بالكلام وقال: أنا لا أخاف يا أستاذ!، وعلى عادة طلاب هذه المرحلة اندفع عدد منهم بحيوية الفتوة والشباب ليظهروا «قدراتهم» ودعموا زميلهم في موقفه، فهم مثله لا يخافون! فقلت لهم: مرحى لكم عشتم أيها الشجعان. وتابعت إلقاء الدرس، ولكن بصوت خافت يكاد لا يسمع، مما أضفى على جو الدرس هدوءاً واضحاً، وغدت آذان الطلاب متفتحة بكل طاقتها لتسمع كلامي وفجأة دوى صوتي بقوة لم يتوقعها طلابي هادراً: هكذا يكون الأبطال فانتفض الطلاب وقد باغتهم ارتفاع الصوت، ثم عاد «الوضع» إلى طبيعته، ودبت الحركة من جديد، وارتسمت الابتسامات على وجوههم.

فقلت لهم: يا أبنائي إن الخوف إحساس ينتاب الناس في أوقات وظروف تعترضهم وتصدمهم، وما من إنسان في الدنيا لا يخاف، والشجاع هو وحده من يتمالك نفسه ويسيطر على خوفه، وقدمت لهم بعض الأمثلة والشواهد على حقيقة ذلك ومنها بعض ما مر معي فعلاً وبخاصة خلال الخدمة العسكرية وأذكر منها ثلاثة أحداث:

الأول حين كنا نتدرب في سلاح المدرعات على إطلاق قذائف مدافع الدبابات... ففي كل دبابة خمسة جنود، وجميعهم يشاركون بالتسلسل في الرماية، وعندما جاء دوري في الرمي أمرني قائد السرية عن طريق جهاز اللاسلكي الموضوع ضمن القلنسوة التي تغطي رأسي، بتهيئة القذيفة، ففتحت «المغلاق» وأودعت القنبلة في حجرتها بأسفل السبطانة، وعند إيعاز الرمي ضغطت على زناد المدفع، فلم تنطلق القذيفة، فارتبكت قليلاً ثم فتحت المغلاق لأتبين إن كان هناك خطأ في آلية الرمي، وحملت القنبلة فإذا بدخان يتصاعد، فتملكني الخوف ووقف شعر رأسي ومضت ثوان رهيبة، لم أصح منها إلا على صوت قائد السرية في أذني: ماذا جرى، لماذا لم تطلق النار؟ فتمالكت نفسي وأدركت حينها أن الدخان ليس من القنبلة بل هو بقية من دخان القذيفة السابقة التي رماها زميلي قبلي. فأعدت التلقيم وضغطت على الزناد ودوت القذيفة وأنا أضحك مما جرى معي!

والثاني حدث أثناء قيامنا بتدريب مناورة كان دورنا فيها نصب كمين للإيقاع بالمهاجمين في مرمى نيراننا، وكنا منبطحين بين الأعشاب الطويلة وقد موهنا أجسامنا بأغصان أشجار. وكان مكاني قريباً إلى حد ما من جدار ترابي عريض، مر فوقه أحد المهاجمين وكان ضخم الجثة ليقفز بعدها إلى الأرض، فملأ الخوف قلبي من أن يقفز على ظهري فيحطمه، وبخاصة أنني لا أستطيع القيام بأية حركة حتى لا يكتشف الكمين فتفشل كل الخطة، وكان حظي كبيراً إذ قفز على بعد متر تقريباً من موضعي، «ومرت كما يقولون على خير» ونجحنا في الإيقاع بهم! والثالث وقع معي في منطقة «أم الشراطيط» القريبة من «سعسع» حيث كنا نعسكر هناك ضمن خيام إلى جانب دباباتنا، وفي إحدى الليالي ونحن على وشك النوم، دخل أحد زملائنا المشهور بمزاحه وخفة دمه، وبعد أن حيانا التفت نحوي وقال: تحت مخدتك حية! فجلست ورفعت المخدة وإذا أنا وجهاً لوجه مع حية ترفع رأسها وتحرك لسانها فتملكني خوف عاصف لم ينقض إلا حين رأيت أحد زملائي يهوي بضربة «رفش» على رأسها فيقتلها، وأنا غير مصدق ما تراه عيني.. حين تحولت المزحة إلى حقيقة مخيفة!

■■

لماذا قدمت المرافئ السورية لشركة أجنبية؟

رئيس اتحاد عمال طرطوس: يطالب بإنهاء التعاقد مع الشركة المستثمرة

◄ نزار عادلة

منذ سنوات ونحن نحذر من الليبرالية التي أقرت في سورية وكان هدفها الأول توجيه رصاصة الرحمة للقطاع العام تحت يافطات عديدة منها: الشراكة ـ الاستثمار بيع عقارات المعامل المتوقفة عن العمل والإنتاج وقد بدأ هذا المسلسل في عاصفة استثمارية ضربت الموانئ السورية، وتعتبر المرافئ في كل دول العالم عنوان السيادة الوطنية.

مرفأ طرطوس

البداية كانت في مرفأ طرطوس حيث تم الإعلان عن استدراج عروض لإقامة وتأجير واستثمار محطة الحاويات في المرفأ. وتم إجراء المناقصة رغم اعتراضات عديدة. رست على شركة يقال إنها فلبينية الجنسية ولكن ذات نكهة سورية أخذت الشركة مساحة /٥٢٥٠٠٠/م٢ في قلب ساحة المرفأ وتشكل /١ ـ ٨/ من المساحة الإجمالية وتحتاج إلى طرق وخدمات خاصة تقدمها شركة المرفأ مجاناً والرصيف رقم ٧ طوله ٥٤٠م وهو من أفضل الأرصفة من حيث الأعماق والمواصفات ويشكل العامل الأساسي في جذب البواخر ذات الحمولات الكبيرة وإخراجه من المرفأ ووضعه في خدمة محطة الحاويات يحرم المرفأ من ورود السفن ذات الحمولات ويؤثر سلباً على مردود المرفأ ومساهمته في الدخل الوطني وتقدم إدارة المرفأ آليات وناقلات وخدمات مجانية عديدة للشركة المستثمرة.

العقد العجيب

حسب نص العقد ستدفع الشركة سنوياً للجانب السوري ستة ملايين وأربعمائة ألف دولار أميركي في عشر سنوات أي ما مجموعة /٦٤/ مليون دولار بدل استثمار.

٦٤ مليون × ٥٠ = ١,٩٧٥ مليار ل.س

يكون مجموع ما تدفعه الشركة ٠,٢٠٠ مليار + ١,٩٧٥ مليار = ٥,١٧٥ مليار ل.س

ولو بقي الرصيف ٧ موضوع الاستثمار تابعاً لإدارة المرفأ لكان الأمر مختلفاً.

وحسب دراسة خبير قام منذ توقيع العقد بدراسة الجدوى الاقتصادية لهذا العقد يبين فيه أن دخل هذا الرصيف يشكل ٤٧٪ من مجموع دخل المرفأ الذي بلغ عام ٢٠٠٥ مبلغ ٣,٢٠٠ مليار ل.س وتكون نسبة دخل الرصيف المذكور وحده ٢,٣٠٠ × ٤٧٪= ١,٥٠٤ مليار ل.س ويكون مردود الرصيف ٧ على مدى ١٠ سنوات دون الأخذ في الاعتبار نمو الحركة الاقتصادية

السنة	عدد الحاويات المفرغة	المخطط للتنفيذ	نسبة التنفيذ
العام الأول من ٢٨/١٠/٢٠٠٧ ولغاية ٢٠٠٨	٣٦.٧٩٠	٦٠٠٠٠	٦١.٣٪
العام الثاني من ٢٨/١٠/٢٠٠٨ ولغاية ٢٠٠٩	٥٦.٨٧٠	١٥٠٠٠٠	٣٧.٩٪
العام الثالث من ٢٨/١٠/٢٠٠٩ ولغاية ٢٠١٠	٦٧.٤٣١	٢٣١٣٠٠	٢٩.٩٪
العام الرابع من ٢٨/١٠/٢٠١٠ ولغاية ٢٠١١	٥٤.٨٥٦	٢٦٦٣٠٠	٢٠.٦٪
العام الخامس من ٢٨/١٠/٢٠١١ ولغاية ٢٠١٢	٤١.٧٩٣	٢٩٤٩٠٠	

١٠٥٠٤ مليار × ١٠ = ١٥,٠٤٠ مليار ل.س

هنا نجد الخسارة الكبيرة التي خسرها المرفأ خلال ١٠ سنوات وهي:

١٥٠٠٤ مليار – ٥٠١٧٥ = ٩,٨٦٥ مليار ل.س حرمت منها خزينة الدولة.

الخسارة الأكبر

تضمن العقد استقدام وكالات بحرية وخطوط ملاحية جديدة. ولكن هذا لم يتم بل أن الشركة المستثمرة أخذت البواخر والخطوط الملاحية التي كانت مع شركة التوكيلات الملاحية العامة. بل الأسوأ قيام وكلاء الشركة المستثمرة باتصالات مع شركات النقل البحري العالمية من أجل تحويل بواخرهم من اللاذقية إلى طرطوس. وقاموا بزيارة ميناء مرسيليا في فرنسا وعرضوا هذه الفكرة على جاك سعادة صاحب شركات النقل الكبرى في العالم ورفض العرض بسبب الحكومة والقيادة اعترضوا واستنكروا وكان جواب النائب الاقتصادي الدردري آنذاك القرار اتخذ... قرار الاستثمار وهو قرار حكومي غير قابل للنقاش. وقد صادر كل الآراء.

آنذاك رفعت نقابة النقل في اللاذقية كتاباً جاء فيه دفتر الشروط المطلوب مناقشته لم يناقش لأنه وزع في اجتماع مع النائب الاقتصادي. وموافقة النقابة من خلال اللجنة الإدارية كانت على إجراء عقد شراكة بالإدارة وليس على عقد استثمار وهذا ما هو وارد في دفتر الشروط الاستثمار محصور إدارياً وتقوم الشركة بتحصيل الأموال.

الجديد القديم

رئيس اتحاد عمال طرطوس علي معلا اسماعيل تحدث في مداخلته أمام مجلس الاتحاد العام لنقابات العمال الذي عقد في ٢٠١٢/١٠/٢١ حول استثمار المرفأ قال بالأرقام حسب الجدول المرفق:

من الجدول نلاحظ عدم إمكانية الشركة الفلبينية من الوفاء بالتزاماتها من تنفيذ خطة الإنتاج ومقدرتها لاستجلاب خطوط جديدة للحاويات ولم تنفذ استقدام الروافع وفق العقد ولم تشغل العمال بالعدد المطلوب إضافة إلى تأخرها بتسديد الالتزامات المالية المترتبة عليها .. مع الإشارة إلى أن قيمة كفالات الشركة المذكورة سوف لن تغطي القيم المالية المستحقة بحال استمرار المحطة رفض دفع البدلات المالية المترتبة عليها لعام ٢٠١١.

ولم تكن الظروف التي تمر بها سورية سبباً أساسياً بانخفاض عدد الحاويات الذي لم تحققه الشركة سابقاً بسنوات التشغيل. علماً أن الشركة أتيح لها جميع التسهيلات المطلوبة لتحسن أداءها وخصوصاً عدم تقليص المساحة الاستثمارية بقرار اللجنة الاقتصادية رقم /١١٧١٥/ تاريخ ٢٠١١/٧/٢١ لمدة خمس سنوات من بدء التشغيل والتي ستنتهي بتاريخ ٢٠١٢/١٠/٢٨.

نقترح: إنهاء التعاقد مع الشركة المذكورة لمخالفاتها العديدة لمضمون العقد حفاظاً على حقوق الشركة وتلافياً لزيادة الخسائر.

السؤال الكبير:

لماذا قدمت المرافئ للمستثمر بعد أن رحلت الآليات الحديثة وتم شراؤها من أرباح المرفأ وقدمت للمستثمر؟

والسؤال الآخر:

لماذا لم تقدم التسهيلات التي أعطيت للمستثمر لشركة المرفأ؟

وهنا يمكن أن نتساءل:

هل جاءت إلى المرافئ بواخر خاصة جداً جداً جداً..؟؟؟

الفارق الكبير في أجور التحميل والتنزيل والخدمة حسب التسعيرة التي سمحت بها شروط العقد لصاحب الامتياز.

الخسارة الأكبر تسليم المرفأ لشركة أجنبية والمرافئ في كل دول العالم عنوان السيادة الوطنية، ومؤخراً قرأنا بأن أمريكا رفضت تسليم بعض مرافئها لشركات كويتية وقطرية بهدف الاستثمار.

دور النقابات

طبعاً بعد مرفأ طرطوس قدم مرفأ اللاذقية بشروط عجيبة أيضاً، والحقيقة أن نقابات النقل البحري رفعت عشرات المذكرات إلى القيادة وإلى الحكومة السابقة تعترض وتستنكر هذه العقود العجائبية، أيضاً اتحادي عمال اللاذقية وطرطوس رفعوا مذكرات وفي مجالس الاتحاد العام وأمام

شوارع القامشلي.. تراكم النفايات

تعاني مدينة القامشلي منذ أواخر الشهر الماضي ولحد اليوم الأربعاء من تراكم أكياس النفايات في شوارع القامشلي الرئيسية منها والفرعية وفي مركز المدينة (السوق) والأحياء والضواحي. والقامشلي بالعموم، تعاني من أزمة مازوت منذ أشهر وصلت لدرجة غير طبيعية في الأيام الأخيرة حيث تؤكد معلومات وصول صهاريج محملة بالمازوت بين الحين والآخر إلا أنها تختفي فور وصولها، وعندما وصلت أخر دفعة مازوت قبل يومين لم تحل المشكلة حيث عبأت محطات الوقود خزانات الاحتياطي التي كانت فارغة تماماً. وهبطت قوة العمل الفعلية لآليات نظافة مجلس مدينة القامشلي بسبب نقص مادة المازوت إلى أقل من النصف مما قد يؤدي إلى تفشي الأمراض الوبائية بين المواطنين في حال استمرار أزمة المازوت.

■■

سوق الحرامية: سوق لبيع الأدوات المنزلية المسروقة

◄ ماهر فرج

سوق الحرامية، أحد الأسواق المعروفة، والتي يرتادها ذوو الدخل المحدود والفقراء في دمشق، نتيجة انخفاض أسعار البضائع فيه، على اختلاف أنواعها، فمعظمها بضائع مستعملة وقديمة، تباع بنصف القيمة، كـ «الثياب وأحذية البالة، والمفروشات، والأدوات الكهربائيات المستعملة»، وإلى غير ذلك من متطلبات الحياة اليومية.

كان يعتقد قديماً بأن تسمية هذا السوق بـ« سوق الحرامية» أتت من كون معظم البضائع المعروضة فيه، بضائع مسروقة، إلا أن هذه التسمية باتت منذ بدء الأزمة، وتحديداً مع انتشار العنف والعنف المضاد، تنطبق تماماً على هذا السوق، فقد شهد هذا السوق ازدهارا كبيراً في الآونة الأخيرة، حيث كثرت البضائع المستعملة «المسروقة طبعاً...!» فيه إلى درجة باتت تعرض على الأرصفة في هذا السوق.

تتنوع البضائع المسروقة والمعروضة، فتجد من ضمنها «الثياب والأثاث، والأبواب الخشبية والمعدنية، ونوافذ الألمنيوم، والأدوات الكهربائية بأنواعها، (البرادات، والثلاجات، والغسالات، والمراوح، والمكيفات، والحواسيب) كلها بأسعار منخفضة مقارنة بأسعارها خارج هذا السوق، فعلى سبيل المثال يبلغ ثمن براد في هذا السوق (٣٠٠٠) ل.س، بينما يبلغ سعر غسالة أوتوماتيكية أو مكيف (٢) طن، (٥٠٠٠) ل.س، كما يبلغ سعر غرفة الجلوس (٧٠٠٠)، أما الثياب فتتراوح أسعارها بين (١٠٠، ٢٠٠) ل.س لأي قطعة.

فمعظم هذه البضائع سرقت من منازل العائلات التي تم تهجيرها من المناطق الساخنة، والذين أجبروا على تركها هرباً من العنف الدائر، والقصف الذي تعرضت له مناطقهم، فهذه المناطق الخاوية، شكلت مصدراً غنياً لرفد هذه السوق بمختلف البضائع، لأن منازل المهجرين باتت مشاعاً أمام اللصوص، تتنوع الجهات التي تقوم بالسرقة بتنوع الدوافع وراء السرقة، فبعض أهالي هذه المناطق يتهمون بعض رجال الأمن وعناصر من اللجان الشعبية بسرقة منازلهم هذا أيضاً بحسب أحد عناصر اللجان الشعبية، الذي رفض ذكر اسمه أو المنطقة المسؤول عن حمايتها والذي أعترف لـ « قاسيون » بوجود مثل هذه الحالات بالفعل.

و من الجهات التي تقوم بسرقة المنازل المهجورة أولئك الذين امتهنوا السرقة، ومعظمهم من أصحاب السوابق استغلوا غياب الأمن وانشغال رجال الأمن بمهام غير مهامهم الأساسية، لسلب ونهب البيوت المهجورة، إضافة إلى أولئك الذين هجروا من محافظاتهم بعد أن دمرت منازلهم وفقدوا مصادر رزقهم، والذين أجبرتهم الحاجة على السرقة لإطعام أطفالهم، في ظل شح المساعدات الرسمية وغير الرسمية، إن وجدت.

«أبو محمد»: من أهالي التضامن يصف لـ « قاسيون» كيف وجد منزله بعد عودة الهدوء إليها قبل أن يشتد العنف والذي وصل إلى حد القصف الذي دمر معظم منازل هذه المنطقة.

« أبو محمد »: مع بداية انتشار العنف في التضامن تركنا منازلنا هرباً، ولجأنا إلى منازل أقاربنا بضعة أيام، وعندما علمنا بأن الهدوء عاد إلى المنطقة عدت إلى منزلي لأجد بابه قد تم خلعه وسرقة كل محتويات بيتي، وبعد بضع دقائق يدخل عنصران قالا أنهما من الأمن ظنا منهما أن، المنزل فارغ من أهله، وشعرت بأنهما فوجئا بوجودي، فطلب أحدهما مني أوراق ملكية البيت، عندما تأكدوا من أني صاحب البيت ذهبوا، وعندما نظرت من شرفة المنزل رأيت عنصري الأمن يركبان في سيارة مخصصة لنقل البضائع، مليئة بأدوات كهربائية مسروقة، فأدركت على الفور بأنهم اصدوا منزلي لسرقة بعد أن ظنوه خاوياً من أهله، لكن للأسف كان هناك من سبقهم لسرقة منزلي، فهم حتى لو لم يجدوني في البيت، لن يجدوا فيه ما يسرقونه.

«أبو محمد » حالة من ضمن حالات كثيرة تعرضت منازلهم للسرقة في كثير من المناطق في دمشق وريفها والمحافظات السورية، التي باتت في معظمها خاوية من أهلها.

« ف.ع» أحد الباعة الموجودين في سوق الحرمية، يبيع المواد الكهربائية، رفض ذكر أسمه، يتحدث لـ «قاسيون» عن مصدر البضائع التي يشتريها ليعيد بيعها في سوق الحرامية.

«ف.ع» معظم البضائع التي تأتينا هي بضائع مسروقة من المناطق التي تم تهجير أهلها، ونحن نشتريها بأسعار بخسة ممن سرقها ، فهم بكل الأحوال سيربحون لأنهم لم يدفعوا ثمنها أصلاً، ونقوم ببيعها هنا في سوق الحرامية بنصف ثمنها أو أقل قليلاً، هي تجد رواجاً كبيراً كـ «المكيفات والغسالات والبرادات» ومعظم زبائننا من ذوي الدخل المحدود، وهم عاجزون عن شراء مثل هذه الأدوات، بسبب ارتفاع أسعارها في المحال والوكالات المخصصة لبيع الأدوات الكهربائية، أكثر البضائع التي تلقى رواجاً في هذا السوق هي الأدوات الكهربائية والأثاث كـ «غرف النوم، غرف الجلوس»، والأكثر رواجاً هي الثياب فمعظم السوريين يشترون ثيابهم من البالة بسبب الفقر وارتفاع المتزايد في أسعار البضائع الجديدة خصوصاً خلال الأزمة، نتيجة الحصار الاقتصادي بحسب قول المسؤولين والتجار الكبار الذين يتحججون بارتفاع سعر صرف «الدولار»، ونحن نشتري هذه البضائع المسروقة، من عدة جهات منها مدنية وأخرى أمنية.

«أبو سامر»: رجل من ذوي الدخل المحدود، يقصد سوق الحرمية منذ مدة طويلة تسبق الأزمة، يتحدث لـ « قاسيون » عن التغير الذي لمسه في سوق الحرمية منذ اندلاع الأزمة.

«أبو سامر»: قبل الأزمة كان من النادر أن يجد الشخص طلبه وإن وجده لدى أحد الباعه قد يكون معطلاً، أما الآن فكل ما يخطر في بالك من أدوات منزلية وغير ذلك تجده بكثرة ودون عناء وبأسعار منخفضة، أنا أعرف بأن هذه البضائع مسروقة، ولكن ضعف مستوى المعيشة وقلة الإمكانيات المادية تدفعنا للشراء من هذا السوق، فأنا مع كثير من السوريين لسنا قادرين في الأحوال العادية على شراء «براد أو مكيف» جديد وإن توفر بتقسيط، فكيف نتمكن من شرائها في هذه الظروف الصعبة.

مع انتشار ظاهرة السرقة في سورية ، يتداول الناس داخل هذا السوق بعض القصص، والروايات الطريفة والتي يعتقد الكثيرون منهم بأنها حقيقية، كـ تلك التي تقول: «بأن أحد اللصوص وجد داخل غسالة أتوماتيكية كيساً مليئا بالذهب»، وأخرى «يتعرف فيها أحد الأشخاص على جهاز تلفاز الذي سرق من منزله، ويثبت ملكيته لهذا الجهاز بإخراج كيس مليء بالمال، كان قد خبأه داخل جهاز التلفاز قبل أن يسرق من منزله »، تتنوع القصص وروايات السرقة التي باتت الناس تتناقلها، ويبقى القول إن واجب جهاز الدولة أن يقوم بحماية المواطنين وممتلكاتهم والضرب بيد من حديد على اولئك الذين تطاولوا على كرامات الناس ومن ثم أملاكهم، حتى يقتنع الناس بأننا في وطن وليس في غابه.

■■

بعد أن تم عزلهم.. رموز الفساد يعودون إلى مواقعهم الإدارية في شركة الأسمدة

فساد معلن على حساب الوطن!!

◄ نزار عادلة

دراسة تاريخ الشركة العامة للأسمدة هي دراسة لواقع تحولت فيه مؤسسات اقتصادية كبرى إلى بيئة خصبة لنمو وانتشار الفساد وثقافته والمتمثل في هدر المال العام بدءاً من الاستلام الفني غير المكتمل لبعض الوحدات الإنتاجية، وصرف مئات الملايين من الموازنة الاستثمارية على مشاريع وهمية وأخرى ذات جدوى اقتصادية معدومة وبمبالغ أضعاف قيمتها الحقيقية، وعمليات شراء قطع غيار لتتراكم في المستودعات عشرات السنين ومشتريات داخلية مفبركة بأضعاف القيمة الحقيقية وهدر الموارد وتخريب البيئة وذلك بغية تكديس المال العام في جيوب بعض المتنفذين وأدواتهم.

تجاهل الحقائق

خلال السنوات العشر الماضية كتبنا في «قاسيون» أكثر من عشر مواضيع عن الشركة العامة للأسمدة.. عن فساد عن هدر عن تخريب عن سرقات وبالأرقام التي لا يستطيع أي مهتم أن يتجاهلها، لا يستطيع أي مسؤول تجاهلها وتم التجاهل من جميع الوزراء الذين تواكبوا على وزارة الصناعة كل ما كتب لم يحقق نتائج ملموسة على أرض الواقع لإنقاذ ما يمكن إنقاذه من هذه الشركة.. وبناء على ذلك لم يعد هناك أية فائدة من التحدث بالأرقام والمؤشرات الاقتصادية لبيان الفساد الذي مارسته وتمارسه بعض الإدارات في المنشآت الاقتصادية الهامة. كما أن لغة الأرقام رغم دقتها ووضوحها وسهولة التأكد من مطابقتها مع بيانات الشركة لم تجد من يرغب في فهمها بما يتناسب مع أهميتها في اتخاذ الموقف المناسب لوقف تكاثر الفساد وما يسببه من تخريب للاقتصاد الوطني.

رموز الفساد

وقولاً للحقيقة فإنه نتيجة ما كتب خلال سنوات سابقة وما شكلته هذه الكتابات من ضغط على أصحاب القرار. فقد تم عزل بعض رموز الفساد ومعاقبتهم بعقوبات شكلية حتى لا تعيق عودتهم إلى مناصبهم لاحقاً. كما تم معاقبة الكثير من الشرفاء معهم ظلماً وعدواناً للتغطية على حجم الفساد الكبير الذي كان يمارس وقطع الطريق على الشرفاء مستقبلاً لمنع تسلمهم أي مراكز مهمة.

اتخذت إدارة الشركة قرارات بعودة رموز الفساد إلى الشركة. والسؤال: إذا كان للفاسدين كل هذا الدعم فمن ينصف الشرفاء ويعيد لهم حقوقهم.

هذا سؤال موجه:

واقع الشركة

ليس غريباً ما حدث وما يحدث في الشركة العامة للأسمدة في حمص.. خسارات سنوية بالمليارات.. مناقصات خلبية.. قطع تبديل مزورة.. معامل متوقفة.. تلوث بيئي.. عشرات القرارات التفتيشية التي تدين وهي مجمدة في الأدراج.

وكان السؤال الذي طرح خلال السنوات الماضية هل أصبح التاجر والسمسار هو الذي يتحكم في قرار تعيين الإدارة؟

يبدو ذلك كذلك وإلا ماذا يعني عندما توقفت أرزاق تجار وسماسرة وعندما انتقلت الشركة من الخسارة السنوية بمئات الملايين إلى ربح مئات الملايين تم عزل مدير عام الشركة وتعيين آخر لتعود الشركة إلى الخسارة.

وجه آخر

سألت مديراً سابقاً في الشركة قبل ٣٠ عاماً لماذا تخسر الشركة؟

قال لا يهمني ذلك لأنني سوف أترك وأذهب إلى مجلس الشعب!!

وسألت مديراً جاء بعده نفس السؤال وكان جوابه أنه سيصبح سفيراً.. وآخر مسؤول كبير... وهكذا.. إنها قصة نهب وسلب وفساد على مرأى الجهات المسؤولة.

اتصل مسؤول كبير ومتعاون مع (م.ح) وهو متعهد البرمجيات بالشركة بالسيد مدير عام الشركة (أ.خ) وأبلغه أنه مرسل من مسؤول كبير وأعطاه قائمة بأسماء مجموعة من العاملين ومدراء في الشركة وطلب منه تعديل مناصب بعضهم وإعادة البعض إلى مناصبهم القديمة التي كان وزير صناعة سابق أقالهم منها.

فيما بعد تبين أن المسؤول الكبير على إطلاع كامل بالفساد الكبير الموجود في الشركة من خلال صديقه متعهد البرمجيات في الشركة ويعرف مفاصل الشركة وقد قام المذكوران باستغلال هؤلاء المفسدين لمصالحهم الشخصية واستجرار أكبر قدر ممكن من الأموال التي يتم نهبها من خلال مناصبهم الحالية والسابقة ووضعهم في مناصب أعلى تحقق لهم مكاسب أكثر آنذاك تم توقيف المسؤول وشريكه..

السؤال الأكبر

إذا كانوا يدفعون مبالغ كبيرة للعودة إلى مناصبهم التي وضعهم بها مدير عام سابق، كم دفعوا من أموال حتى استطاعوا تضليل أصحاب القرار لعزل المهندس هيثم شقيف من منصبه عام ٢٠٠٢ علماً أنه هو من حاربهم وأبعدهم عن مواقع المسؤولية عند توليه إدارة الشركة في ٢٠٠٠/٤/٩.

شركة الأسمدة استراتيجية هامة، منذ نشأتها وهي تخسر سنوياً بالمليارات بسبب السرقة والنهب والفساد، وقد سبق لوزير الصناعة د. فؤاد عيسى الجوني أن زار الشركة في العام ٢٠٠٣ وقال حرفياً لماذا أخسر ١٣١ مليون ل.س عام ١٩٩٩ ولماذا أربح ٣٣٦ مليون ل.س عام ٢٠٠٠ وقال الوزير السابق نعم يوجد فساد بوضع دفاتر الشروط وفي ترسية العقود ويتابع الوزير السابق لقد قاتلنا لمنع القطاع الخاص من استيراد الأسمدة والآن القطاع الخاص يستورد.

ويصمت الوزير

تابع الوزير موجهاً حديثه لإدارة الشركة أن موازنتكم ٤٠٠ مليون ل.س أنفقتم منها ١٥ مليون ل.س وهذا شيء مخجل. وطالب بتشكيل لجنة فنية لتحديد أسباب الهدر بمئات الملايين وقال: من أين تأتى ذلك؟ ولماذا يحصل؟

السؤال هنا:

لماذا صمت وزير الصناعة؟

ولماذا صمتت الجهات الوصائية عن الواقع؟

الجواب واضح تماماً، هناك حفنة من السماسرة والتجار وهم على علاقة بجهات مسؤولة تعين مدراء وتقيل مدراء حسب الحصص وبهدف التخريب وسرقة المال العام، تريد هذه الفئات أن تبقي الشركة باب رزق على حساب الوطن.

وهنا نتساءل:

لماذا استطاعت الشركة في أعوام ٢٠٠٠، ٢٠٠٢ أن تنتقل نقلة نوعية من حيث كمية الإنتاج وتخفيض وحدة المنتج وتخفيض استهلاك قطع الغيار مقارنة مع سنوات سابقة.

ولماذا انتقلت الشركة إلى أن تربح مليار ل.س سنوياً بعد أن كانت تخسر هذا المبلغ.

وكانت المكافأة عزل المدير العام هيثم شقيف وتعيين آخر وتمت محاسبته أيضاً.

الجواب الواضح، أجيب بكل وضوح:

لقد تمكن المهندس شقيف من إشباع حاجة السوق من السماد في عام ٢٠٠٢ وأصبحت معامل الشركة تعمل بطاقتها التصميمية وتوقف المصرف الزراعي عن استجرار السماد وأصبح هناك فائض في الإنتاج في المستودعات يمكن تصديره ولأنه طالب بوقف الاستيراد تمت إقالته لأن كل الذين يستفيدون من عمليات الاستيراد على اختلاف مواقعهم سواء كانوا تجاراً أو سماسرة أو مسؤولين تضررت مصالحهم وخسروا مصدراً أساسياً من مصادر زيادة ثرواتهم على حساب الوطن والاقتصاد الوطني.

ومازالت مراكز الفساد مستمرة في المحافظة على أدواتها وتطويرها وهي التي أسست البيئة الحاضنة لما يحدث في سورية الآن

■■

الى رئاسة مجلس الوزراء

٢٥٪ من الفلاحين في محافظة الحسكة تقريباً لم يستطيعوا استكمال سقاية زراعة القطن بسبب عدم توفر المحروقات مما ادى الى اتلاف المحصول وخسارات كبيرة مما سيؤثر سلباً على الاقتصاد الوطني وعلى مصالح الفلاحين ودخلهم وبالتالي على مستوى معيشتهم، لاسيما وأن جميع هؤلاء الفلاحين قد دفعوا مبالغ باهظة في زراعة المحصول التالف. أن الفلاح يدفع ثمن عجز جهاز الدولة عن تلبية ابسط حقوقه، والحال هذه فأن الحكومة مدعوة الى التعويض على هؤلاء الفلاحين، أو على اقل تقدير تأجيل ديون الفلاحين.

مع العلم أن هؤلاء الفلاحين قد قاموا بجميع الاجراءات التي تتطلبها العملية الزراعية من تعشيب وتفريد وسقاية قبل انقطاع المازوت.

■■

كهرباء جبل الرز !

هذا وتوجه الأهالي في جبل الرز يوم الأربعاء ١٧-١١ إلى المسؤول المناوب في مركز طوارئ الكهرباء، علماً ان هناك رقمين هاتفيين مخصصين للمركز المذكور وهما (٣١٢٠٧٣٠ – ٣١٣١٩٣٠) وهذان الخطان في حالة انشغال دائم إلى درجة ان هذا الانشغال قد يكون مقصوداً حيث يتم أحياناً رفع السماعة وإغلاقها من قبل الموظف المسؤول وعشرات الوعود الكاذبة كانت حصيلة أيام عدة قضاها أهالي حي الرز محاولين الوصول إلى المسؤولين عن الكهرباء في منطقتهم وعند يأس الأهالي من المحاولة مع المسؤولين في المركز قرروا التوجه بشكوى إلى وزير الكهرباء مباشرة وأبلغوا الموظفين الموجودين في المركز بقرارهم هذا وماكان من أحد العاملين إلا ان توجه بكيل من الشتائم إلى الوزير شخصياً مبدياً لا مبالاة للأمر كله وأمام هذا الموقف اضطر الأهالي لجمع مبلغ من المال من دخلهم الخاص وأتوا بأحد عمال الكهرباء من منطقة ريف دمشق والمفارقة المضحكة المبكية هنا أن إصلاح العطل الذي استمر لاسبوع كامل لم يأخذ أكثر من ساعة واحدة ومن الجدير بالذكر ان هذه المنطقة تشهد تنوعاً سكانياً كبيراً.

■■

طلاب دون معلمين، وخاتم في جيب رئيس البلدية..

◄ إبراهيم فنونة

يشكو تلاميذ وطلاب ابتدائية وثانوية قرية حيمر جيس التابعة لبلدية منبج في قرى حلب والتي تحوي على مئات الطلاب الدارسين في المدرستين الوحيدتين في القرية وتضمان أكثر من ٩٠٠ طالب ولكن على الرغم من مرور شهرين على بدء العام الدراسي لا يوجد كادر تدريسي ولم تقم مديرية التربية بتعيين الكادر التدريسي على الرغم من أنه يوجد الكثير من المعلمين والمعلمات الوكلاء بالقرية والذين لم يتم تعيينهم حتى الآن مع العلم أن الأوضاع الأمنية بالقرية والقرى المجاورة هادئة ١٠٠٪ ويستطيع المعلمون الوصول إلى القرية إذا تم تعيينهم وقد اتصلنا مع مدير المدرسة الأستاذ أحمد عبد الله السلامة الذي أكد الشكوى وأضاف أنه لا يوجد محروقات أي المازوت والذي وصل سعر الليتر الواحد إلى ١٠٠ ليرة سورية.

وقد علمنا من أهالي القرية أنه ومنذ أكثر من خمس سنوات يطالبون الجهات المختصة بتعبيد الطرقات التي أصبحت مثل التضاريس الجبلية وأيضاً طالبوا بمستوصف ولو بكادر بسيط وإسعافات أولية كما طالبوا اعتبار قرية حيمر جيس بلدية مستقلة عن منبج وخاصة عدد سكانها يسمح بذلك ولكن لا حياة لمن تنادي ومن منبر الإرادة الشعبية نناشد المعنيين بالأمر سرعة المعالجة.

شكوى وردتنا من بعض أعضاء مجلس مدينة صيدنايا السياحية بريف دمشق حول استبداد رئيس بلدية صيدنايا من حيث أنه يبقى ختم البلدية في جيبه أينما ذهب ومفاتيح سيارتين تحت تصرفه ونحن بدورنا زرنا مبنى بلدية ومعنا سند إقامة صادر عن مختار المجلس البلدي الذي أكد الشكوى وفي اليوم الثاني اتصلنا مع السيد رئيس البلدية لنستوضح الأمر فأكد أنه يبقي على الختم دائماً معه وهذا (مو شغلك) علماً أن ختم البلدية يجب أن يبقى في الديوان لتسيير معاملات المواطنين وخاصة سندات الإقامة وأشياء ثانوية لا تريد توقيع رئيس البلدية.

■■

مدينة موحسن قُرب خط الصفر..!

الأسباب باتت معروفة للقاصي والداني لكن ما هو الحل...؟

الأوضاع الاقتصادية المعاشية في مدينة موحسن والقرى والبلدات التابعة لها والتي يقدر عدد سكانها أكثر من ٦٠ ألفاً قبل الهجرة إليها والهجرة منها وقبل انفجار الأزمة كانت في مستوى متدن بسبب السياسات الليبرالية والتهميش العام للمنطقة الشرقية ككل ومحافظة دير الزور خصوصاً فكيف في ظروف الأزمة التي تتفاقم وتتسارع يوماً عن يوم بسبب استمرار الحل الأمني العسكري والعنف ورفض الحل السياسي..؟

لا شكّ أن الأمور تزداد سوءاً وخاصةً في المجال الزراعي على سبيل المثال

خروج نسبة كبيرة من الأراضي من الزراعة ناهيك عن عدم القدرة على تنفيذ الخطة الزراعية سابقاً فكيف الآن..؟

عدم وجود بذار وسماد لزراعة الموسم الشتوي من القمح..

أجور حراثة الدونم ارتفعت من ٢٠٠ ليرة إلى ١٠٠٠ ليرة بسبب ندرة المازوت وسعره المرتفع بالسوق السوداء لذا لا يوجد مازوت للجرارات ..

صعوبة تسويق الإنتاج السابق وحالياً لا تزال الأقطان موجودة في منازل أصحابها أو لدى الجمعيات

ارتفاع أجور النقل للمحاصيل أضعافاً مضاعفة في المحافظة ومع المحافظات الأخرى..

الثروة الحيوانية تناقصت والأعلاف نادرة وانعدمت بعد قصف مستودع الأعلاف..

الانقطاع المستمر للكهرباء والذي يصل أحياناً إلى أيام متواصلة ..

تدمير وتعطيل كافة المنشآت الرسمية..

الوضع الأمني السيئ من القمع والقصف العشوائي والعنف المتبادل..

ارتفاع أسعار مواد الغذاء وعدم توفر أغلبها ووصل الأمر إلى رغيف الخبز اليومي حيث وصل سعر ربطة الخبز إلى ١٠٠ ليرة..

من ذلك يتبين أن الأوضاع في موحسن قد اقتربت من درجة الصفر وإذا استمرت هذه الأوضاع ستصل إلى الصفر وربما أدنى منه ، وإذا عممنا ذلك على المحافظة ككل والوطن مؤكد أنّ اقتصادنا سيصاب بالسكتة القلبية التي حاول كبار المسؤولين من قوى القمع والفساد تجاهلها ويخفون رؤوسهم ومؤخراتهم مكشوفة، أو نفيها للتستر على فسادهم ونهبهم والمحافظة على مصالحهم وهيمنتهم ولا تهمهم مصلحة الشعب والوطن..!

يبقى التساؤل الأهم ما هو الحل ..؟

بات من شبه الاستحالة ضبط أو حل القضايا التي يعاني أهالي موحسن منها وكذلك الشعب والوطن إلاّ بالخروج من الأزمة.. والخروج من الأزمة لا يمكن إلا بالحل السياسي وعلى الدولة أن تبادر بذلك...

■ مراسل قاسيون

فقط في سورية ثروة الزيتون تتحول إلى عبء

◄ عشتار محمود

سحبت الدولة صفة المحصول الاستراتيجي عن كثير من المحاصيل السورية، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. ولم تضف إلى مجموعة المنتجات الزراعية الاستراتيجية السورية أي منتج جديد، ولم تغير في السياسة الزراعية على الرغم من تغيرات كثيرة طرأت على الزراعة السورية. الزيتون كإحدى أهم الأشجار المثمرة، والتي شهدت زيادة كبيرة من حيث المساحة وعدد الأشجار وكميات الإنتاج، بقيت طوال مدة تطورها خارج إطار اهتمام الدولة ومتروكة لفوضى السوق المحلية، حيث أتى تطور هذا المنتج خلال العقدين الماضيين أي في الوقت الذي بدأت فيه الدولة السورية بسحب امتيازات تدخلها، وترسخ « الإهمال الممنهج» الذي أفقد الدولة أي دور فعال وضابط.

أنذرت أرقام التوسع بفائض إنتاجي وثروة ممكنة، في زيت الزيتون، أقل ما احتاجت إليه هو خطة زراعية سنوية قائمة على رقم إحصائي دقيق وواقعي، وأكثر ما تحتاجه هو تشكيل مؤسسات تنظم العمل بين مراحل سلسة الإنتاج والتصنيع والتوزيع.

الثروة المتزايدة

السنة	المساحة	عدد الأشجار		إنتاج الزيت/ ألف طن	إنتاج زيتون المائدة/ ألف طن
		المجموع	المثمرة		
٢٠٠٠	٤٧٨ ألف هكتار	٦٤ مليون	٤٠ مليون	١٦٥	١٣٤
٢٠١٠	٦٧٤ ألف هكتار	٩٦ مليون	٧٣ مليون	١٩٤	١٧٢

● من أرقام المجموعة الإحصائية

إذا يبدو من الواضح أن الاتجاه العام لإنتاج زيت الزيتون في سورية خلال الأعوام العشرة الماضية اتجه نحو التوسع والنمو، وبمعدل متسارع، إلا أن هذا لم يترافق مع توسع في الاستهلاك المحلي للمادة حيث بقيت معدلات نمو الاستهلاك أقل قدرة على مواكبة الزيادة في الإنتاج.

الفائض ثروة مهدورة وعامل ضغط على المزارعين والمستهلكين

الفائض الإنتاجي

تظهر بشكل واضح خلال الأعوام الثلاثة الماضية ظاهرة تراكم كميات من الزيت المنتج وعدم تسويقها، حيث تحول إنتاج زيت الزيتون في كثير من المناطق إلى عبء والسبب الأساسي هو انخفاض المردودية والعائدية للمزارعين، المترافقة مع صعوبات في تسويق المنتج. فارتفاع كلف الإنتاج بشكل كبير : اليد العاملة، الأسمدة بشكل أساسي، ترافقت مع ارتفاع أسعار البيع للمستهلك. وعلى الرغم من ذلك بقي الزيت المنتج خلال موسمين ماضيين يتراكم حتى اليوم في بعض المناطق، مشكلاً عبئاً على المزارعين.

أي أن فائض العرض من مادة زيت الزيتون لا يقابله طلب محلي مكافئ. حيث بلغ إنتاج العامين الماضيين على مستوى سورية ١٥٠ – ١٨٠ ألف طن زيت، بينما يقدر استهلاك سورية من زيت الزيتون بحوالي ١٢٠ الف طن. ليبقى الفائض المتاح يتراوح بين ٣٠ ألف طن – ٦٠ ألف طن.

الفائض وتأثيراته السلبية على السعر

يكمن دور الدولة ومؤسساتها مابين كون الفائض ثروة وما بين تحوله إلى عبء ، فالفائض غير المسوق نتيجة غياب منافذ الاستهلاك البديل محلياً وعالمياً، يتحول إلى عبء على المزارعين من جهة وعلى المستهلكين من جهة أخرى.

أسعار المنتجين: يخفض فائض العرض ، أسعار بيع المنتجين إلى السوق المحلية وهو ما ظهر خلال الأعوام الثلاثة الماضية تحديداً، حيث تراجع سعر بيع المزارعين للكغ من ٢٠٠ – ١٤٥ ل.س/كغ . وتشير بعض المعلومات المحلية من المعاصر عن بيع الكغ في هذا العام بمبالغ وصلت إلى ١٣٥ ليرة.

أسعار المستهلكين: بالمقابل فإن أسعار الزيت للمستهلكين بقيت في ارتفاع بالرقم المطلق، وارتفاع كبير بالنسبة لتراجع مستوى الدخل. حيث تشير أرقام المجموعة الإحصائية الرسمية حول سعر البيع للمستهلك في المحافظات المختلفة إلى:

عام ٢٠١٠ : ١٩٨ – ٢٣٣ ل.س / كغ . بينما الوسطي : ٢٢٤ل.س/ كغ. والسعر الأعلى في محافظة الحسكة.

بينما كأنت الأسعار في عام ٢٠٠٥ :١٥١ –١٩٠ ل.س / كغ.

مع الإشارة إلى أن أسعار البيع في محافظة دمشق وصلت في عام ٢٠١١ إلى ٣٠٠ –٣٣٥ ل/كغ وذلك من تجار الجملة والمفرق. لتبقى مؤشرات الواقع تدل على اختلاف كبير بين الرقم الرسمي والرقم على أرض الواقع تحديداً بما يتعلق بأسعار السوق للمستهلك المباشر. إذاً ارتفاع أسعار المستهلك يعد العامل الأساسي في ضعف قدرة السوق المحلية على استيعاب فائض الإنتاج.

حسبة بسيطة: متوسط عدد أفراد الأسرة السورية ٥ أشخاص، باعتبار متوسط استهلاك الفرد ١٠ كغ سنوياً (وهو المتوسط في الدول المنتجة) فإن استهلاك الأسرة البالغ ٥٠ كغ يكلف بالحد الأدنى ١٠٠٠٠ليرة سورية ، وبالحد الأعلى ١١٧٥٠ل.س ، ويشكل نسبة حوالي ٧ ٪ من متوسط الدخل السنوي للأسرة السورية. وهو رقم لا يتناسب مع استهلاك سلعة واحدة، وهي من السلع المنتجة محلياً والفائضة بإنتاجها عن متوسط الاستهلاك. يلجأ جزء هام من الأسر السورية إلى التزود بالزيت من المنتجين مباشرة في محاولة لتخفيف هامش ربح تجار الجملة، إلا أن الأرقام تشير إلى دور كبير للتجار في السوق على الرغم من انتشار ظاهرة البيع المباشر. فبعد أن يقتطع المزارعين الاستهلاك المنزلي المقدر بـ ١٠ ٪ بالمتوسط، و١٥ ٪ في المزارع الصغرى ، يوزع المزارعون الزيت المنتج بالنسب التالية على السوق: البيع للمستهلكين مباشرة: ٢٨ ٪ ـ لتجار الجملة: ٥٣ ٪ ـ لتجار المفرق ٤،٨ ٪. أي أن تجار الجملة يلعبون دوراً رئيسياً في تحديد أسعار الزيت بتشكيلهم حلقة التخزين الرئيسية، مما يمكنهم من تحديد سعر البيع للمنتج وللمستهلك.

ينذر الموسم الحالي بأوضاعه الاستثنائية، بتراجع تسويق منتجات أهم المحافظات المنتجة (حلب وإدلب) وتراجع الإنتاج، وهذا قد لا ينعكس بالضرورة ارتفاعاً في أسعار البيع لدى المزارعين لأن السوق السورية تعاني من انخفاض في الطلب على المستوى الكلي، نتيجة تراجع الأوضاع المعيشية وتراجع حركة التجارة والتبادل بين المحافظات لصعوبة النقل.

التفاوت المناطقي في كميات الاستهلاك

الأرقام الرسمية التي تشير إلى متوسط استهلاك على مستوى سورية ١٢٠ ألف طن ، يدل على أن متوسط استهلاك الفرد (باعتبار عدد السكان ٢٣ مليون) : ٠،٠٠٥ كغ أي حوالي ٥ غ سنوياً، وهو رقم وسطي يعبر عن التفاوت الكبير في ثقافة استهلاك زيت الزيتون بين المناطق السورية.

حيث أن استهلاك المناطق الساحلية أكبر بكثير من استهلاك المناطق الشرقية، ففي طرطوس مثلا يبلغ الاستهلاك الوسطي ١٨ – ٢١ كغ للفرد سنوياً، بينما لا يتجاوز الاستهلاك في المناطق الشرقية ١ كغ. أما متوسط استهلاك الفرد في الدول المنتجة هو ١٠ – ١١ كغ خلال العام. أي أن السوق السورية الداخلية غير مشبعة بمجملها.

بالمقابل فإن الزيوت النباتية الأخرى المستوردة، تشكل نسبة كبيرة من الاستهلاك المحلي، على الرغم من أن أسعارها في العامين الأخيرين ارتفعت ليزيد سعر الكغ من زيت الصويا، وزيت الذرة عن سعر الكغ من زيت الزيتون. ويعود استهلاكها الكبير إلى استخدامها في عملية القلي، نظراً لأن زيت الزيتون يصدر الكثير من الدخان عند تعرضه للحرارة، إلا أن المعلومات الصحية تشير إلى أن الكمية نفسها من زيت الزيتون قابلة للاستخدام المتكرر(١١ مرة) في عملية القلي، على العكس من الزيت النباتي الذي يصبح غير قابل للاستخدام بعد استعماله المتكرر.

بالتالي ضعف قدرة السوق المحلية على استيعاب الفائض ناتج عن ارتفاع أسعار الزيت بالنسبة للدخل الوسطي في سورية، وناتج عن اختلاف العادات الاستهلاكية بين المناطق السورية، وبالتالي يمكن توسيع السوق المحلية عن طريق:

تخفيض أسعار البيع للمستهلك لتتناسب مع مستوى الدخل.

توسيع عمليات التسويق والبيع للوصول إلى معدل استهلاك للفرد متقارب في كافة المحافظات، ويتناسب مع الأهمية الصحية لزيت الزيتون.

تخفيض الكميات المستوردة من أنواع الزيت النباتي الأخرى، ومعالجة زيت الزيتون لتجنب عيوب استهلاكه في عملية القلي.

تصدير الفائض

طرحت الدراسات الزراعية أهمية تركيز الخطط الزراعية على عملية تصدير فائض زيت الزيتون، وهي العملية التي تطرح نوعية الزيت السوري وبعده عن المواصفات العالمية مطرح البحث. يعتبر أغلب زيت الزيتون السوري من الأنواع المتدنية والمتقاربة مع مستوى إنتاج دول حوض المتوسط الجنوبية، مع فارق كبير في السعر حيث يرتفع سعر الزيت السوري عن باقي الدول بمقدار ١،٣ دولار/ كغ وهو الفرق بين أسعار التصدير.

وانخفاض النوعية يعود إلى جملة من العوامل في كل مراحل الإنتاج من عملية القطاف إلى التجميع، العصر والتخزين. حيث تحدد كيفية القيام بكل هذه العمليات نوعية الزيت المنتج.

مشكلات النوعية:

طابع الإنتاج السوري يقوم على الكمية لا النوعية، وهو النتيجة الطبيعية لزراعة نمت وتطورت بعيداً عن أي عملية إدارة وبغياب كامل تقريباً لدور المؤسسات في عملية الربط بين سلاسل الإنتاج.

الثمار المقطوفة جيدة جداً حيث تعتمد على طريقة القطاف اليدوية، ويطبق عدد كبير من المزارعين السوريين نظام المكافحة المتكاملة، لكن نظام تخزين الثمار في المزرعة سيئ، حيث أغلب المزارعين السوريين لا يقومون بالتخزين بالطريقة الصحيحة. بالإضافة إلى طرق تخزين الزيت في المعاصر ولدى التجار التي تتأثر بظروف التصنيع، الحرارة والتهوية، والنظافة.

هذه العوامل هي مجموعة متكاملة مترابطة في سلسة الإنتاج ولها عوامل موضوعية تتعلق بغياب العامل المحفز،حيث لا يجد المزارع الذي أصبح يبيع بسعر قريب من سعر التكلفة حافزاً يدفعه إلى رفع تكاليفه على شروط تخزين أفضل للثمار واعتماد التعبئة في البلاستيك المفرغ عوضاً عن أكياس الخيش الكبيرة، كما يساهم في تردي النوعية قلة عدد المعاصر وطاقات استيعابها بالقياس إلى الكميات الكبيرة من الثمار الواردة إلى كل معصرة في موسم القطاف، وهو ما يسبب تراكم الثمار وتجميعها لأوقات أطول وبطرق غير مثالية، وكل هذا يؤثر على نوعية الزيت المنتج. ويضاف إلى ذلك حجم مخازن تجار الجملة الصغيرة وسيئة التهوية. حيث يخزن أغلب الزيت في المعاصر ولدى التجار في أوعية بلاستيكية أو في صفائح معدنية وهو ما يعرض الزيت لمشكلات كثيرة مثل ارتفاع نسبة الحموضة وكثرة الشوائب، بينما يقتضي تحسين النوعية التخزين في خزانات ستاليستيل.

لا يملك الزيت السوري في ظروفه الحالية أي فرصة للتسويق الخارجي، وعلى الرغم من أن كل التوجهات كأنت تبحث عن منفذ لبيع الزيت السوري في أسواق الاتحاد الأوروبي، إلا أن هذه التوجهات لم تتعد ورشات عمل وتوجيهات إدارية ونفقات مصروفة على كتيبات إرشادية وأبحاث، ولم تتطرق جميعها إلى العامل الأساسي الغائب وهو دور الدولة في تشكيل أو تطوير المؤسسات التي تربط بين عناصر سلسة الإنتاج والتوزيع.. فإذا لم تستطع الدولة ومؤسساتها فتح منافذ للتصدير فإنها لن تستطيع أن تشترط أو تطلب التزامات من المنتجين بدفع تكاليف إضافية لتسويق منتجهم وتحسين نوعيته، وسيستمر الفائض بالتراكم ما قد يحمل نتائج سلبية تصل إلى توسع إهمال الأشجار وعدم تخديم الأراضي المزروعة بالزيتون وهدر هذه الثروة المتراكمة حالياً.

■■

غياب خطط تسويق وتصدير زيت الزيتون السوري يهدر أهم المنتجات الزراعية

لم يعد التفاخر بوجود حوالي مئة مليون شجرة زيتون في سورية بالأمر المهم، لأن زارعيها، وفي عدد من المحافظات، وجدوا في الزيتون وأخشابه ما يقيهم من برد الشتاء، وباتوا يستسهلون قطع بعض ما يمتلكون، ولكن المعنيين لم يتساءلوا حتى الآن عن الأسباب الحقيقية وراء ذلك، فهل البرد وغياب توفر مادة المازوت هو وحده ما دفعهم لاستسهال قطع اشجار يزيد عمرها عن الخمسين عاماً؟! أم أن وراء الأكمة ما وراءها، خاصة وأن زيوت الزيتون تعيش حالة من الركود، وتراجعاً في الأسعار بحيث لا يتجاوز سعرها ٢٥٠٠ ليرة للتنكة (١٥ كغ) في المناطق المنتجة له، والناتجة عن ضعف الطلب بطبيعة الحال، دون أن يكون للجهات المكلفة بتسويق هذه المادة أدنى الخطط لتسويقها ..

أسواق واعدة

جرت الكثير من اللقاءات والأحاديث في السابق عن تصدير زيت الزيتون السوري إلى فنزويلا، وعن إمكانية فتح أسواق دول أمريكا الجنوبية أمام منتج الزيت من خلال السوق الفنزويلية، إلا أن كل ذلك لم ينعكس ايجاباً على زيادة الطلب على الزيوت السورية التي تعاني من التكديس وسوء التخزين عبر السنوات الماضية، لأنه لم يجر عقد صفقات جدية. وبقي التصدير مقتصراً علىَ كميات صغيرة لا تستوعب ضرورات تصدير الكميات الفائضة من زيت الزيتون السوري، كما أن الهند يمكن أن تكون على لائحة صادرات الزيت السوري، ويمكن أن يجري عقد صفقات في مجال تجارة زيت الزيتون معها، وكذلك هو حال الصين، التي يمكن الحديث عن مشروع تصدير الزيت إليها، وكل هذه الدول تستورد زيوتها من لبنان وغيرها من دول شرق المتوسط، وهذا يدفعنا للتساؤل عن أسباب تجاهل هذه الاسواق بعد؟! وما هو مبرر عدم السعي لعقد اتفاقات على مستوى الدول حتى ولو أوكلت مهام التصدير إلى القطاع الخاص كما يجري اليوم؟!

تصدير الزيت «دوغما»

قد يتحدث البعض عن تصدير جزء قليل من الزيت السوري، وهذا ما لا يمكن إنكاره، إلا أن هذا الجزء اليسير يتم تصديره على شكل «دوغما» مما يحرم الزيت الوطني من قيم مضافة قد تعزز موارد الاقتصاد بشكل أكبر، وتسهّل عملية تصديره إلى الدول المستهدفة، والجميع يذكر أن تركيا كانت تستورد زيت الزيتون السوري «دوغما» لتدخل عليه قيماً مضافة عبر التغليف والتعليب في عبوات صغيرة، ومن ثم تقوم هي بتصديره إلى دول أوروبية عدة بأضعاف سعر استيراده من سورية، وهذا يفتح الباب للحديث عن دور غياب صناعة محلية لتعبئة وتغليف الزيوت كمعيق لتصدير الزيت السوري، وتحت علامة سورية، فالاهتمام بالتعبئة والتغليف ما يزال في حدوده الدنيا، وهذا أثر على رواج المنتج السوري من زيت الزيتون رغم جودته العالية في أسواق العالم، وهذه العملية إذا ما تمت (تعبئة وتغليف) ستكسب زيت الزيتون المعلب هوية سورية في الأسواق الخارجية، والتجربة التونسية المتواضعة على هذا الصعيد، تشير إلى تصدر نحو ١٠٪ من زيوتها بعد التعبئة والتغليف، لتحقق بذلك قيماً مضافة على منتجها الوطني، يوازي ويقابل ما تصدره من زيوت على شكل «دوغما»..

بعهدة القطاع الخاص

القطاع الخاص يقود عملية تسويق وتصدير الزيت السوري، وهي مكمن مشكلة هذا القطاع، فالكثير من الاتفاقيات جرى إلغاؤها أو عدم تجديدها من جراء الممارسات غير الاخلاقية لبعض مصدري الزيت، والمبنية على عقلية الصفقة الواحدة، التي سيحقق من خلالها هؤلاء التجار مكاسب آنية دون النظر إلى هذه الاسواق من منظور استراتيجي، حيث إن العديد من نقابات وأصحاب المعاصر في الأردن أو سواها من الدول حذروا من زيت الزيتون السوري المغشوش والمهرب، والذي دخل إلى هذه الاسواق بعهدة القطاع الخاص، بالإضافة إلى أن تكليف الخاص بهذه المهمة، يعني وبشكل واضح غياب استراتيجية تصدير هذا المنتج، والذي سيصدر وفق «التوفيقات» والمصادفة، وهذه العملية والعقلية لا تعكس اهتماماً حقيقياً بالزيوت يتناسب مع الشريحة الواسعة من القوى العاملة بهذا القطاع في سورية، ولا بدوره الفاعل في الميزان التجاري وترتيب الصادرات، وانعكاس كل ذلك على الاقتصاد الوطني..

وإذا ما تحجج البعض بنوعية المنتج السوري من الزيوت، والذي يشكل عائقاً في وجه تصديره، فإن الدولة باستطاعتها بدعم الإنتاج أن توصل الزيت السوري إلى المواصفات القياسية العالمية التي يبتعد عنها حالياً.

■■

الدولة هي اللاعب المفقود وزيت الزيتون أحد الخاسرين

◄ ع.م

يبدو أن الكثير من الخطط الزراعية والكثير من تشدق الحكومات السابقة حول أهمية الزراعة، لم تستطع أن تنبه هذه الحكومات المتتالية إلى شجرة الزيتون التي تزرع سنوياً بكميات كبيرة ومتزايدة، فلم يلحظ المسؤولون عن الاستراتيجية الزراعية الفائض المتراكم من زيت الزيتون، ولم يصل جهاز الدولة إلى تقدير أهمية لعب دور للتأثير على الطلب المحلي، أو للبحث عن منافذ خارجية، على الرغم من وضوح أهمية هذا الدور.

ومجرد القراءة البسيطة لمشاكل هذا المنتج الهام الذي ترتبط به حوالي ٣٧٧ ألف أسرة سورية، تشير إلى أن كافة الثغرات في الإنتاج والتسويق والإدارة تنتظر دخول اللاعب الأقوى وصاحب المصلحة العامة وهو جهاز الدولة، لإخراج هذا المنتج من فوضى السوق وتنظيم العملية، حتى يتحول فائضه إلى ثروة حقيقية، لأن عدم التدخل الحالي حوّل هذا الفائض إلى نقمة، وأدى وسيؤدي تلقائياً إلى تراجعه في حال بقاء الإهمال على المستوى الحالي.

فراغات تملؤها الدولة

● **ثغرات الإنتاج :**

أولاً- ارتفاع تكاليف الإنتاج : لا تقدم الدولة دعماً إلى زراعة الزيتون في سورية، حيث تقتصر طريقة الدعم على القروض من المصرف الزراعي والتي لا تبلغ نسبة ٣٪ من قروضه.

تتقاطع الدراسات مع مذكرات ترفعها المديريات الزراعية المعنية بالقطاع مع مطالب المزارعين، حول نقطة هامة هي ضرورة استبدال الدعم النقدي بدعم مباشر لمستلزمات الإنتاج عن طريق تسليم المزارع المستلزمات مدعومة لهذه الشجرة (أسمدة مدعومة – مبيدات فطرية لأمراض شائعة – مصائد جاذبة لذبابة ثمار الزيتون- تقديم تحليل للتربة – عناصر نادرة – مرشات) وتأمينها عن طريق مؤسسات الدولة مثل إكثار البذار وفق التنظيمات الزراعية الممنوحة من الوحدات الإرشادية. لأن الدعم بالطريقة الحالية يذهب إلى البساتين المهملة والمخدومة وبالقيمة نفسها.

ثانياً- المعاصر وتصنيع الزيت: عدد المعاصر وطاقتها الاستيعابية لا تتناسب مع كميات الثمار المنتجة، ويؤدي ذلك إلى تأخر عملية عصر الزيتون مما يؤدي إلى تراجع في نوعية الزيت المنتج لذلك من الضرورة زيادة عدد المعاصر وإلزامها بشروط التخزين المثالية. وهذا يعيدنا إلى دور الدولة في تزويد المعاصر بالمستلزمات الضرورية للحفظ والتخزين بأسعار مدعومة، مقابل تحقيق شروط النظافة والفرز والتخزين الصحيحة. وعملية الدعم منطقية باعتبار أن هذه المعاصر هي منشآت تصنيع زراعي صغيرة تدفع ضريبة تصل إلى ٢- ٣٪ سنوياً.

بالإضافة إلى إمكانية تقديم قروض لأصحاب المعاصر والمكابس القديمة لتجديد مكابسهم، نظراً لإنتاجيتها وطاقتها الاعلى.وتتوزع المكابس حسب النوع: ١٥٪ مكابس قديمة نسبة أنتاجها ٢٪، ٦٦٪ مكابس هيدروليكية تنتج ٤٢٪،١٩٪ نظام مستمر تنتج ٥٦٪.

ثالثاً- التعبئة والتكرير: على مستوى سورية يوجد ٥٦ مصنعاً صغيراً ومتوسطاً لفلترة وتجهيز وتعبئة زيت الزيتون. إلا أن طاقة هذه المصانع صغيرة وغير قادرة على استيعاب كامل الإنتاج، وتقتضي الضرورة إنشاء معامل تكرير وفلترة كبرى، تحديداً في ظل شروط التخزين السيئة التي تجعل من عملية التكرير والتصفية للزيت السوري ضرورة.

● **ثغرات التوزيع:**

أولاً- السوق المحلية: فائض إنتاج زيت الزيتون العائد إلى ارتفاع أسعار البيع للمستهلكين قياساً بمستوى الدخل من جهة، وإلى انخفاض استهلاكه في عدد من المحافظات نتيجة طبيعة العادات الاستهلاكية، يطرح ضرورة إجراء تغييرات كبرى وتأثير نوعي على الطلب المحلي لهذا المنتج، عن طريق تخفيض أسعار المستهلكين من جهة، وعن طريق توسيع عملية تسويقه، وكلا المهمتين لا يمكن أن تنجزا طالما أن الكميات الكبرى من زيت الزيتون تتركز في يد الحلقة الوسيطة من تجار الجملة بنسبة اكثر من ٥٠٪، مما يعطيهم القدرة على التحكم بسعر المنتج، باتجاه خفض سعر الشراء من المنتجين على الرغم من ارتفاع كلفهم، ورفع سعر البيع للمستهلكين على الرغم من انخفاض دخلهم.

والعمليتان تصبان في مصلحة تجار الجملة، وتتناقضان مع تطوير القطاع الذي يقتضي تحفيز المزارعين والمستهلكين.

بالتالي تطوير القطاع يتطلب دور الدولة في منافسة تجار الجملة لتقوم بعمليات شراء بسعر يحقق ريعية اقتصادية للمزارعين، تتيح القدرة على استمرار العناية بالأشجار وخدمتها مع تحقيق هامش ربح مناسب، وتقوم بعمليات بيع للمستهلكين بأسعار تتناسب مع دخولهم، عن طريق مؤسساتها الاستهلاكية، وهو الطريقة التي من الممكن أن تشكل حافزاً هاماً للمستهلكين يدفع إلى تغيير في العادات الاستهلاكية باتجاه زيادة استهلاك زيت الزيتون كمنتج محلي وضروري صحياً.

ثانياً- السوق العالمية: يبدو أن تصدير زيت الزيتون إلى السوق العالمية لم يجد حافزاً لدى قوى التصدير التي كانت تندفع نحو السوق الأوروبية وتبتعد عن البحث في الأسواق الأخرى، حيث تعتبر السوق الأوروبية سوقاً مشبعة من المادة من جهة، ومحمية من جهة أخرى ولا تستورد إلا بكميات محدودة من دول الحوض الجنوبي للمتوسط مثل تونس، بناء على اتفاقيات ثنائية تدخل المنتج التونسي بأسعار منخفضة عن أسعار السوق الأوروبية.

لم تعمل الدولة على البحث عن أسواق جديدة، على الرغم من أن السوق العالمية تفتقر إلى زيت الزيتون كمنتج محصور تقريباً في منطقة حوض المتوسط، حيث تأخرت كثيراً عمليات تسويق زيت الزيتون إلى الكثير من الشركاء السياسيين والتجاريين مثل العراق، إيران أو روسيا، أوكرانيا، دول اميركا اللاتينية. اليوم يدور الحديث عن تصدير زيت الزيتون إلى إيران وفنزويلا، إلا أنها تبقى حتى اليوم مجرد افتراضات لم تدخل حيز التطبيق ولم يظهر تأثيرها على السوق السورية، بل على العكس تمت إعاقة بعض الاتفاقيات مع فنزويلا، وتتوجت اليوم بإعلان تأسيس الشركة السورية الفنزويلية للتكرير والتعبئة، بانتظار مآل هذه الخطوة الهامة..

ثغرات الإدارة والتنظيم:

من الممكن أن تسد عمليات ثغرات الإنتاج والتوزيع عن طريق عملية ضبط وتنظيم للقطاع في جميع مراحله، تستطيع الدولة أن تحفز وتوجه أطراف سلسلة الإنتاج (المزارعين، المعاصر، التجار، المصدرين) باتجاه التكامل وهي عملية تتطلب إنشاء المؤسسات الكبرى التي تربط بين هذه العناصر، وتمارس الدولة فيها دوراً مباشراً كداعم للمزارعين ومصدر نهائي، أو مشتري أخير، وهذا شكل من أشكال كثيرة ممكنة.

وهنا يطرح أهمية البحث في دور الدولة بتجنب المشكلة التي تؤثر على إنتاجية وريعية قطاع الزراعة بالمجمل والزيتون من بينها، وهي مشكلة الحيازات الصغيرة، حيث يفقد أصحاب الإنتاج الصغير أي قدرة على استمرار الإنتاج أو أية ريعية اقتصادية مع أي ارتفاع في الكلف أو انخفاض في الأسعار، بينما يبقى أصحاب الحيازات الكبرى أكثر قدرة على التكيف مع تغيرات السوق، وبالتالي تتيح عمليات التكامل توحيد شروط الإنتاج وتخفيف الأعباء والمخاطر عن أصحاب الحيازات الصغيرة.وهي مهمة ضرورية لن يستطيع قطاع الزراعة في سورية التطور دون تحقيقها.

■■

الدولة تخفض إنفاقها الاستثماري، ولا تحمي أو تحيي معاملها المتهاوية وبالمقابل تعلن أن التشغيل في القطاع العام يزداد وبأرقام كبيرة، فيشير وزير المالية بإشارة مبطنة أن عقود التشغيل هي "الجزء الأساسي" من زيادة كتلة الرواتب والأجور في الإنفاق الجاري..

من الجيد أن تلجأ الدولة إلى حلول إسعافية أو تجميلية في وقت الأزمات، إلا أن هذا لن يغطي عن إجراءات أخرى تلغي أي احتمال للتشغيل اللاحق، وتؤدي حتماً إلى تزايد البطالة بشكل كبير...

فمهمة الدولة هي اتخاذ الإجراءات التي تولد التشغيل وليس تعبئة فراغات البطالة الهيكلية بوفود من العاطلين عن العمل يتعاقبون على جهاز الدولة لمدة تتراوح بين ثلاثة شهور وسنة.. فإذا لم تستطع الدولة أن تحمي الجهاز الإنتاجي السوري فإنها لن تبقى قادرة على تشغيل الشباب بعقود مؤقتة..

برنامج تشغيل الشباب: التوظيف ما يزال حلماً... ومخالفات قانونية في شروط التقدم

◄ أروى المصفي/ قاسيون

في محاولة جديدة لاستيعاب الخريجين الشباب، أعلنت الجهات العامة عن فرص العمل المتاحة لديها، في إطار برنامج تشغيل الخريجين الشباب، حيث طلبت التعاقد مع حاملي الشهادات الجامعية والمعاهد المتوسطة والثانوية والإعدادية، مع تكرار تأكيد المعنيين بتطبيق البرنامج بأن البرنامج يهدف إلى التدريب وليس إلى التوظيف..

وتتضمن خطة البرنامج للعام الحالي ٢٥ ألف فرصة عمل تم توزيعها على الوزارات، واستثنت التسجيل في مكتب العمل من شروط التقدم للاستفادة من البرنامج، ورفعت سن الاستفادة منه إلى ٣٥ عاماً بعد أن كان ٣٠ عاماً في السنة الماضية.

فرص قليلة.. والفلسطينيون خارج معادلة وزارة التربية

البرنامج لم ينل المستوى المطلوب من الرضا، حيث كانت الأعداد المطلوبة لبعض الاختصاصات قليلة جداً وغير منسجمة مع أعداد الخريجين مثل (الإعلام، الآثار، علم النفس)، كما لقي شرط أداء الخدمة الإلزامية للذكور انتقاداً واعتبر معيقاً عن الاستفادة من الفرص المتاحة.

وفي مخالفة صريحة لقرار وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل الذي شدد على الجهات العامة المشاركة في الخطة بعدم إضافة أي شرط في الإعلان يخالف أهداف وطبيعة وروح البرنامج، عدلت وزارة التربية شروط التقدم للمسابقة بحذفها البنود (أ- ب-ج) الواردة في(١) من الفقرة (٣)، وبذلك حرمت فئات معينة من التعاقد معها، وخاصة الفلسطينيين العرب المشمولين بالقانون ٢٦٠ لعام ١٩٥٦م، حيث يحق لهم التعاقد مع احتفاظهم بجنسيتهم الأصلية، والذين يعاملون معاملة المواطن السوري في شؤون التوظيف وغيرها من المعاملات الحكومية، وفي ذلك نصوص صريحة في القوانين السورية، فالقانون (٢٦٠) الصادر بتاريخ (١٠ / ٧ / ١٩٥٦) لعام ١٩٥٦ ، بما تضمنه من نص واضح، يعتبر الفلسطينيين المقيمين فوق أراضي الجمهورية العربية السورية كالسوريين أصلاً في جميع ما نصت عليه القوانين، وبالتالي فإن القوانين السورية تنص على المساواة بين اللاجئين الفلسطينيين والمواطن السوري من حيث الأنظمة المتعلقة بحقوق التوظيف والعمل والتجارة وخدمة العلم في القوات المسلحة العربية السورية ولاحقا في صفوف جيش التحرير الفلسطيني بعد تأسيسه عام ١٩٦٤ ، مع الاحتفاظ بالجنسية الفلسطينية.

تعاقد لخمس سنوات ماذا بعدها؟؟

ومن جهة ثانية، تؤخذ مسألة التعاقد لمدة خمس سنوات على برنامج تشغيل الشباب، كثغرة بحاجة لإعادة النظر فيها، على اعتبار أن المستفيد من البرنامج سيخرج بعد انقضاء هذه المدة من سوق العمل ويعود لصفوف البطالة، لتصبح مسألة إيجاد فرصة عمل أخرى أصعب خاصة بعد تقدمه في العمر، فبعضهم سيكون في الأربعين من عمره، إضافة لمعطيات اجتماعية ونفسية أخرى ترتبط بالاعتياد على العمل، إلا أن القائمين على البرنامج يؤكدون أن هدف البرنامج ليس التوظيف بل التدريب، وإكساب الشباب المستفيدين من البرنامج خبرات عملية خلال فترة التعاقد تزيد من قدرتهم على الاندماج في سوق العمل، حيث يجري تقييم دوري للمتعاقدين يقرر على أساسه إكمال مدة التعاقد لنهايتها أو فصلهم.

جهات سرحت عمالها وأعلنت عن شواغر!!

لوحظ مؤخراً توقف الجهات العامة عن إقامة مسابقات للتوظيف وليس للتعاقد، مكتفية بإعلاناتها ضمن برنامج تشغيل الشباب، بينما يتساءل كثير من الناجحين في مسابقات عديدة أقيمت سابقاً والذين لم يوظفوا حتى الآن، عن مصيرهم وعن سبب عدم توظيفهم ما دامت الشواغر موجودة بدليل مشاركة الجهات العامة كافة تقريباً ببرنامج تشغيل الشباب؟؟.

وبالتفاصيل المعلنة، بلغ مجموع فرص العمل المتاحة في خطة برنامج تشغيل الخريجين الشباب في الجهات العامة لعام ٢٠١٢ /٢٥/ ألف فرصة تم توزيعها على الوزارات. وتم تخصيص مبلغ ٦١٢٧ مليون ليرة كتكلفة لفرص العمل التي وفرها مشروع موازنة عام ٢٠١٣ والمقدرة بنحو ٣٦٧٦٩ فرصة عمل، ومعها التعيينات الإلزامية للعاملين في الجهات العامة ذات الطابع الإداري التي نصت القوانين والأنظمة النافذة على إلزامية تعيينهم والتعيينات اللازمة لضرورات حسن سير العمل في سائر الجهات العامة للدولة والتعيين بدلاً من المتسربين وبرنامج تشغيل الشباب.

تقديرات مخففة

ومن اللافت أن عدداً كبيراً من منشآت وهيئات القطاع العام والخاص على حد سواء قامت بتسريح أعداد من عمالها وموظفيها نتيجة تأثرها بالأزمة الاقتصادية الراهنة، أي أن أعداد العاطلين عن العمل تزايدت مؤخراً، وهو ما أكده وزير العمل السابق الدكتور رضوان الحبيب بقوله إن "الارتفاع الأكبر في نسبة العاطلين عن العمل سجلت لدى القطاع الخاص، في مقابل زيادة نسبة العمالة في القطاع العام تبعاً لبرامج التشغيل التي أطلقتها الحكومة خلال العام الماضي" . وبين أن "الارتفاع الكبير في نسب البطالة يعود إلى تسريح العمال من القطاع الخاص، وبشكل تعسفي، ولأكثر من مرة، اتهمت الحكومة الحالية سالفتها، بإعلان نسب بطالة مخففة"، كاشفاً أن "نسبة البطالة ارتفعت إلى ٨, ١٤٪ في العام الحالي، بعد أن كانت سجلت ٢, ٨٪ العام الماضي" .

وتشير تقارير صادرة عن مؤسسة التأمينات الاجتماعية في سورية إلى أن هناك ما يقرب من ٧٠ ألف عامل تم تسريحهم وأصبحوا في عداد العاطلين عن العمل.

وبلغ عدد المستفيدين العام الماضي من فرص العمل البالغة ١٠ آلاف فرصة نحو ٨٩٩٥ خريجاً بنسبة تنفيذ بلغت نحو ٩٠٪ ، حيث جاءت وزارة التربية في المرتبة الأولى في حجم طلب الخريجين بنحو خمسة آلاف فرصة، وظف منهم فعلياً أكثر من ٤٨٠٠ ، وتلتها وزارة الإدارة المحلية بطلبها أكثر من ألفي فرصة تم توظيف نحو ١٩٠٠ منها، ثم وزارة الصحة بطلبها نحو تسعمائة وتوظيف نحو ٥٨٠ ، لتأتي في آخر السلم وزارة الدولة لشؤون البيئة بطلبها توظيف ٤٧ وتعيين ٣٥ منهم.

■■

مفارقة بالدولار

لا يسعى حاكم مصرف سورية المركزي الدكتور أديب ميالة عبر سياسته الجديدة لاستيعاب الخلخلة الحاصلة بأسعار الصرف، إلى تخفيض الأسعار حفاظاً على القدرة الشرائية للسوريين، وإنما كل ما سعى إليه منذ بداية الأزمة هو تقليص الفارق بين أسعار صرف الدولار في السوق النظامية والسوداء، فقبل عام تقريباً، كان سعر صرف الدولار في السوق النظامية لا يتجاوز ٥٠ ليرة، بينما وصلت أسعاره في السوق السوداء إلى أكثر من ثمانين ليرة، وما أثمرته سياسات واجراءات المصرف المركزي خلال عام تقريباً، وهو ما نعيشه الآن، هو رفع أسعار صرف الدولار في السوق النظامية إلى نحو ٧١ ليرة بينما يباع في السوق السوداء بأكثر من ثمانين ليرة، فصحيح أن الفجوة في أسعار صرف الدولار والعملات الأجنبية بين السوق النظامية والسوداء قد انخفضت، ولكن ذلك جرى على حساب اتساع الفجوة بين القدرة الشرائية والأسعار، وعلى حساب التدني اليومي لقيمة العملة الوطنية، وتراجع القدرة الشرائية بالمحصلة النهائية، فهل لحاكم مصرف سورية المركزي أن يخبرنا عن العبرة التي تحكم معادلة رفع سعر الدولار واليورو رسمياً مع كل ارتفاع لهما في السوق السوداء؟! فخلال الأشهر السابقة، رفع حاكم المركزي السقف مع المخالفين لأسعار الصرف، واضعاً بين أيدي السوريين أرقام للشكاوى على المخالفين، محذراً جميع المعنيين من تجاوز هذه الأسعار أو احتكار القطع الأجنبي، مؤكداً اتخاذ الإجراءات القانونية الواجبة أصولاً بحقهم، واليوم، ومع التحليق الجديد لأسعار الدولار واليورو في السوقين النظامية والسوداء، هل من تحذيرات تنتظر المخالفين؟! وهل جرت ملاحقة وضبط المخالفات في السابق؟! ولو كان جرى ذلك، فلمَ عاد التلاعب والتذبذب إلى سوق صرف العملات الأجنبية؟!

■■

الحل السياسي.. ما بين الذاتي والموضوعي

◄ أحمد حسن الرز

تشهد العديد من المحافظات والقرى السورية في الآونة الأخيرة تصعيداً كبيراً في مستوى العنف والاقتتال الدائر على الأرض السورية منذ ما يُقارب العشرين شهراً، وقد وجد البعض في هذا التصعيد دليلاً كافياً يشهرُه في وجه من دعا وما زال يدعو إلى ضرورة الانتقال نحو الحل السياسي القائم في أساسه على حوار وطني جامع ما بين قوى المجتمع السوري المختلفة. بدورنا نتساءل: هل التصعيد في الأعمال العسكرية على الأرض هو دليل على فاعلية هذا النوع من الاقتتال؟ وبالتالي قرب موعد «الحسم العسكري»؟ وانتصار أحد أطرافه على الآخر؟؟

فشل العسكري يقود إلى السياسي:

لقد أثبتت الحرب الدائرة رحاها في البلاد أن الفشل المحتم رفيق لما سمي بالحسم العسكري الذي تبنته القوى المسلّحة المتصارعة في سورية، ولم ينفك «أبطال» الشاشات والإعلام من ترديد عبارات النصر على مسامع الشعب السوري من فترة إلى أخرى، ولكن القول شيء والواقع شيء آخر، فالعديد من المناطق التي أُعلن عبر القنوات الإعلامية الرسمية بأنها «مُطهرة تماماً» مَن المسلحين، عادت إليها الاشتباكات وبوتيرة أعلى من السابق، وكذلك هي الحال بالنسبة إلى المناطق التي «حُررَت» أمس و«طُهرَت» اليوم، فمهما حاول البعض التمظهرَ بهيئة القادر على إلغاء الآخر، تبقى الحقيقة واضحة في أن الحل العسكري لم يأت بنتيجة سوى المزيد من الشهداء والجرحى والنازحين والبَنية التحتية المدمرة من جهة، وأدى إلى تشكّل المزاج الشعبي الجديد الرافض للأعمال العسكرية وما يرشح عنها من جهة أخرى. وأمام هذه النتيجة اتجهت قوى التطرف الراعية للحرب في سورية من الطرفين، محكومةً بمنطق التجريب إلى حد بعيد، نحو التصعيد في مستوى الاقتتال وذلك بهدف «شد عصب» ما تبقى من مناصري الحل العسكري وشحنهم، وأيضاً بسبب صعوبة تأقلم عقليتها الإقصائية مع حل سياسي يحمل فيما يحمل ضوابط تمنع أي طرف من الأطراف المتناحرة من الاستئثار بالوطن، بما يوحي لمناصريها بقرب «الانتصار النهائي» على الطرف الآخر، وبالتالي كسب الوقت نحو المزيد من الدمار، من هنا بات واضحاً بأن هذا النوع من الأدوات القائم على أساس «الحل» عبر السلاح يُحتضر، والاحتضار في هذه الحالة يعني بالضبط فقدان أي قدرة لهذه الأدوات على المساهمة في إنتاج «حل» يضمن لأحد الأطراف إلغاء ما يقف في طريقه المتمثل بالنصر التام كعثرة، هذا ما يفتح الباب أمام الطريق الإجباري لهذه القوى والمتمثل في الاحتكام إلى لغة الحوار لغة وحيدة وجامعة ما بين القوى السياسية المختلفة لتتركز حول الأسلوب الأمثل لرسم صورة سورية الجديدة، والعمل الجاد في سبيل الخروج الآمن من الأزمة بأقل الخسائر الممكنة، والعمل الجاد هذا هو وحده الكفيل برفع فاعلية هذه اللغة على خلق الحل السياسي الذي ينتظره السوريون بفارغ صبرهم، وهنا يكمن التساؤل حول جاهزية طرفي الاقتتال في سورية على التوجه إلى هكذا نوع من الحلول الذي يتطلب أدوات لم يستخدمها الطرفان منذ بداية الأزمة؟؟

مدى جاهزية السياسي

لاتخاذ أي خطوة سياسية، يجب التأكد من اكتمال ظرفين أساسيين، أولهما موضوعي متمثل بمقدار الحاجة إلى اتخاذ هذه الخطوة، وثانيهما ذاتي يشتمل على نضوج الفكرة لدى الأطراف، وقدرة من يتخذ القرار على التكيف مع ما تقتضيه هذه الخطوة من تغييرات جذرية في سياسته. وبالإسقاط على الشأن السوري، نجد أنه بات واضحاً أن الحل السياسي الشامل، وتأمين مخرج آمن وناجز من الأزمة السورية، هو حاجة ملحة خاصة بعد إثبات فشل الحلول العسكرية والأمنية عبر التجربة، وبالتالي فإن الظرف الموضوعي بات جاهزاً تمام الجهوزية لإطلاق حوار وطني جامع يُفضي إلى حل سياسي، أما ذاتياً فيثبت الواقع اليوم بأن القوى المتصارعة لم تزل تعاني من عدم اكتمال نضج ظرفها الخاص من أجل الذهاب نحو الحل السياسي، حتى ولو تظاهر رموزها بعدم ممانعتهم للحل السياسي، يتمثل عدم النضج هذا في تعويلها المستمر على الحل العسكري وبالتالي عدم «تشكّل الرغبة» لديها في اتخاذ هكذا خطوة من جهة، ومعارضتها غير المعلنة لأي حل سياسي يقوض من قدرتها على الاستئثار التام بسورية في المستقبل من جهة أخرى، وفي الحقيقة إن أول العقبات التي قد تقف في وجه الحل السياسي، هو ذهاب هذه القوى إلى الحوار متمسكة بعقلية المعركة العسكرية القائمة على رفض الآخر، ولكن الطامة الكبرى التي قد تنسف الحل السياسي من جذوره، هو جر هذه القوى لعملية الحوار إلى منطق تقاسم (الكعكة- الوطن) مما يحجم الحل السياسي ويسبغ مقرراته بطابع الديمقراطية التوافقية من حيث المظهر، التي هي تفتيتية بحتة من حيث الجوهر، تماماً كما أتى «اتفاق الطائف» ثماره بعد الاقتتال اللبناني، وأرسى «حل سياسي توافقي» أدى إلى تعزيز انقسام لبنان السياسي على ذاته، وأضعف الدور الإقليمي له في المنطقة، من هنا عندما يُقال إنه يجب تأمين المخرج (الآمن والتام) من الأزمة السورية، فهذا يحمل رسالة واضحة مفادها أن ليس كل الحلول مقبولة، فقد تتواجد حلول تؤمن من حيث ظاهرها وقف أعمال العنف في البلاد، ولكنها تعزز عوامل تكرار الأزمة من جديد في الجوهر، فالمخرج الآمن والتام هو ذلك الذي يعبر أولاً وأخيراً عن تطلعات الشعب السوري بكافة أطيافه وتوجهاته السياسية، إلى هنا فإن اكتمال الظرف الذاتي لهذه القوى مرهون بالبدء بخلق أدوات الصراع الجديد القادم، المتمثل بصراع الأفكار والرؤى و البرامج السياسية الكفيلة بإيجاد حلول جذرية لقضايا كثيرة، منها ما هو طارئ على المجتمع السوري، ومنها ما هو قديم وشكل أساساً في الحراك الشعبي السلمي السوري.

■■

النبلاء..!

◄ سامر العبد الله

يمكن تفسير وفهم الخطاب السياسي الذي تقدمه معارضة اسطنبول وأشباهها بارتباطها بمعلمين إقليميين ودوليين تعمل لديهم بالأجرة، يضاف إلى ذلك المصالح والمطامح البعيدة المدى في الوصول إلى اقتطاع جزء أكبر من (كعكة) الفساد التي يحتكر الجزء الأكبر منها فاسدو النظام، ولكن هذا التفسير يصبح منقوصاً عندما نقترب من الداخل السوري..

إذا كانت الميزة الأساسية لخطاب الثورة المضادة هو تعاملها مع جماهير السوريين على أنهم أرقام يخدمون هدفاً سامياً لا يحق لهم ولا لأحد أن يسأل عن قدسيته هدف اسمه (الثورة) فإن هذه الميزة تعود في جوهرها إلى عقلية النبلاء الاقطاعيين الراسخة في أذهان كثيرين من محدثي النعمة من بقايا الاقطاع القديم.. فهؤلاء ما يزالون حتى ساعته يقرفون من الفلاحين ومن العمال، ويعتبرونهم نوافل على حضارتهم، الفلاحون جهلة وجلفون ولا يفقهون شيئاً في السياسة، فإن هم كانوا معارضين فلأنهم حمقى وطائفيون.. وإذا هم كانوا مؤيدين فلأنهم حمقى وطائفيون.. وفي كلتا الحالتين يجب الاستفادة من حمقهم وجلافتهم في كسر حصون العدو وتحطيم مقاومته، لأنهم في المحصلة مرابعون لدينا.. كذلكم يفكر النبلاء..

في المناطق التي تطلق عليها صفة التأييد، المعارضة بشكلها الرائج إعلامياً معزولة وغير قادرة على التأثير، ومع ذلك فهي قانعة راضية لأن الفلاحين جهلة، ولأن النخبة المثقفة المتحضرة وحدها من تفهم في شؤون الثورات..

في المناطق التي تطلق عليها صفة المعارضة، تحاول المعارضة (النبيلة) تفهم عته الجماهير وغلوائها وطائفية شعاراتها ولذلك تتسامح مع كل الأخطاء التي ترتكبها طالما الخسائر لن توسخ أردان النبلاء والنبيلات..

في المناطق، كل المناطق، في سورية.. لن تكون ثورة ولن تكون دولة ولن يكون شيء ما لم يغمسه الفلاحون والعمال والشعب الفقير بآهاته وبآلامه وبجلافته وطيبته وصدقه ونزاهته وجبروته..

■■

لَئِن بَسَطتَ إِلَيّ يَدَكَ لِتَقْتُلَنِي..

◄ إيمان ذياب

يشكل العنف أحد أخطر مظاهر العدوان التي لازمت البشرية، خاصة بعد تطور أنواعه وأساليبه وظهور أشكال جديدة له، تمثلت بظهور ثقافة جديدة لعنف مختلف لم يعتده الناس من قبل، خاصة مع تزايد الصدامات في حلبة المجتمعات الدولية والمحلية. وتزايدت أعمال العنف الدامية بشكل يومي ووصلت في كثير من المناطق إلى حدود اللامنطق واللامعقول. فالعنف سلوك إيذائي قوامه إنكار الآخر، واستبعاده إما بقهره، وإما بنفيه وإما بتصفيته معنوياً وجسدياً، وهو سلوك قوامه القسوة والعدوان والقهر والإكراه ويمكن أن يكون فردياً يصدر عن فرد واحد كما يمكن أن يكون جماعياً، يصدر عن جماعة أو عن هيئة أو مؤسسة تستخدم جماعات وأعداداً كبيرة..

وأحياناً يمكن للعنف أن يصبح لغة التخاطب الأخيرة الممكنة مع الواقع ومع الآخرين عندما يصل الإنسان إلى اليأس ويشعر بالعجز عن إمكانية إيصال صوته وشكواه ومطالبه، أو عندما تترسخ لديه القناعة بالفشل في إقناع الآخرين بالاعتراف به وبحاجاته.

ويعتبر التعذيب أحد الأشكال الأشد وضوحاً للعنف، ويعني الإيلام، وهنا أيضاً المُثلة أو التمثيل ويعني تشويه الجسد حياً أو ميتاً، وللتعذيب أنواع، أهمها التعذيب السياسي الذي ارتبط بظهور الدولة، وقد استخدمته الطبقات السائدة في المجتمع ضد الطبقات المنتجة من أجل فرض الهيمنة، ولكنه تحول أحياناً إلى صراع داخل الطبقة السائدة على حصص في السلطة والمزايا التي توفرها قيادة جهاز الدولة والحكم من خلاله، خاصة بعد طغيان الدور القمعي للدولة على دورها ووظائفها الاجتماعية. ظهر هذا الأمر بوضوح خلال انفجار الأزمة في سورية فقد أدى العنف الذي استخدمته الدولة في البداية لقمع الحراك الشعبي السلمي، إلى استدراج عنف مضاد، استدعى من الدولة لاحقاً المزيد من العنف وجر معه البلاد إلى استمرار حلقة العنف والعنف المضاد.

وقد استخدم العنف في العصور الإسلامية لأغراض شتى منها التعذيب لانتزاع الاعترافات من المتهمين في القضايا العادية كالقتل الشخصي والسرقة، وقد انتشر في الحقبة العباسية الأولى، ولكونه لم يمس أمن الدولة والمصالح المباشرة للطبقة الحاكمة، فلم يجر استخدام أساليب خارقة للعادة كالتي استخدمت في التعذيب السياسي، وتعذيب الجباية لاستحصال الخراج أو الجزية من الفلاحين، وقد تفاقم تعذيب الممتنعين عن دفع الضريبة على يد الأمويين بتأثير حاجة الحصول على المال، نتيجة لسياسة الإفقار التي اتبعت ضد السكان، إذ ارتبط بطش الحجاج بن يوسف الثقفي مع تضاؤل حصيلة الخراج في أيامه، وأما التعذيب على سبيل العقوبة فقد نص عليها شرعاً مثل الجلد والرجم وقطع يد السارق وقطع أيدي قطاع الطرق وأرجلهم وصلبهم، وتعتبر تعذيباً لما فيها من إيلام سواء كان خفيفاً أو شديداً، وشملت أيضاً حالات القصاص كالإعدام بقطع الرأس في القتل العمد، وقد تجاوز الحكام المسلمون ذلك أحياناً، واستخدموا هذه العقوبات للتأديب والانتقام الشخصي أو للقصاص السياسي وجرائم المخالفة في الفكر، ومن أمثلة هذه العقوبات تعذيب الخادم الذي قتل أبو سعيد الجنابي مؤسس الحكم القرمطي في شرقي الجزيرة العربية. وعلى غرار القصاص هنالك تعذيب (المقابلة بالمثل) كما ورد عن النبي محمد (ص) في حادث العُرَنيين، وكانت الدولة مصدر التعذيب في كل الحالات السابقة فمن يقدر عليه هو المالك لجهاز الدولة، ويستثنى منه في حالات نادرة تحول الحكام أنفسهم لضحايا التعذيب، وقد فرضه العسكريون الأتراك بعد خلافة المتوكل ومنه سمل العيون حيث يفقد الخليفة حقه في الخلافة، ويضطر للتنازل عنها عند حرمانه من أحد شروطها وهو سلامة الجسد وغالباً ما يكون تدبير هذا الأمر بهجوم مباغت يدبر خلسة.

أظهرت الأزمة الكثير من الأشكال والمظاهر المذكورة عن العنف، ولامست حياة الناس اليومية، وجرى التسويق إعلامياً لربط ظاهرة العنف بالتراث الإسلامي من خلال الاعتماد على المخزون المعروف تاريخياً، ولكن بمقارنة بسيطة وقراءة حقيقية وكاملة للتاريخ والتراث يتبين أن هذه المظاهر ارتبطت بالحالة السياسية لا بالإرث الديني وعلى ذلك العديد من الدلائل، حيث اشتملت مصادر الحديث النهي عن التعذيب والمثلة ومنها حديث عبد الله الخطيمي : «نهى رسول الله عن النهبة والمثلة «

وأكثر من ذلك فقد نهى عن الغلظة والخشونة: وتعني الغلظة هنا : الغلظة في التعامل، وبالخشونة خشونة الأسلوب .. والفظاظة في الدعوة .. خلافاً لأوامر الله. فقد قال تعالى:

﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾

[النحل: ١٢٥].

وقال رسول الله: (إن الله رفيق يحب الرفق في الأمر كله).

وفي حرمة قتل المستأمنين:

قال تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ﴾

[التوبة: ٦]

ومتى انعقد الأمان صار للحربي المستأمن حصانة من إلحاق الضرر به سواء من المسلم المؤمن أو من غيره من المسلمين والمؤمنين.

إن الخروج الآمن من الأزمة يشكل مطلباً حقيقيا وضرورة، تفرضها حقيقة أن استمرار العنف بات يهدد ليس فقط المجتمع وإنما وجود البلاد ووحدتها الوطنية ككل، وتتمثل أولى خطوات الخروج التدريجي من حلقة العنف والعنف المضاد في البدء بالحوار واعتباره مقدمة لإعطاء الناس حقوقهم وإشراكهم بصناعة القرار المتعلق بحياتهم من خلال توسيع الحريات الديمقراطية.

■■

إدمان التدخلات الخارجية..

◄ غيث الخوري

تطرح قوى المعارضة التي كانت قبل أيام قليلة منضوية تحت مسمى «المجلس الوطني» نفسها بديلا للحكم في سورية، ويأتي هذا من خلال المساعي «لتوحيد» قوى المعارضة السورية، والتي كان الأمريكان أول من أطلقها، كل ذلك كان ضمن سيناريو إسقاط النظام بواسطة التدخل العسكري المباشر. اليوم يعاد الطرح من جديد، بعد أن وضعوا بالحسبان تراجع إمكانية التدخل العسكري المباشر، إلا أنهم لم يتخلّوا عن مقولة دعم الدول الغربية والخليجية إضافة إلى تركيا لرحيل النظام في سورية، والذي أصبح من الواضح أنه مرسوم ضمن سيناريو التصعيد العسكري ثم الذهاب نحو المفاوضات. من هنا جاء الإعلان عن «ائتلاف قوى المعارضة والثورة السورية» أو «ائتلاف الدوحة» الذي يمثل شكلا جديدا للتفاوض بعد مستوى تصعيد عسكري محدد..

كان للولايات المتحدة دور كبير في التغيرات الجديدة التي طرأت على قوى المعارضة تلك، الداعمة للتدخل العسكري الخارجي المباشر وغير المباشر، وتضاف تلك التغيرات إلى السجل الطويل للعلاقة ما بين تلك المعارضة وأمريكا، إذ أن التحول الذي جرى من مجلس مشكّل على أساس شرعنة هجوم عسكري على سورية إلى ائتلاف يمثل إحدى بوابات التدخل العسكري غير المباشر، عبر التسليح والدعم المالي، جاء على خلفية تصريح هيلاري كلينتون بضرورة تمثيل المعارضة عبر قوى كانت تعيش فعلاً في سورية، وليس بشخصيات مضى على وجودها في المهجر أكثر من ثلاثين عاماً. وبالفعل فقد جرى تغيير الصف الأول في المجلس الوطني بصف أول جديد في الائتلاف يحتوي على شخصيات كانت في الداخل حتى أمد قريب. يعكس هذا التفصيل مدى ارتهان تلك المعارضة للمشيئة الأمريكية، وفقدانها لأي قدر من الاستقلالية في القرار، وهنا ينبغي العودة إلى تاريخ العلاقة ما بين هذه المعارضة، التي يشكل فيها الإخوان المسلمون الغالبية إضافة إلى شخصيات مثقفة وعلمانية ويسارية سابقة، من جهة، وما بين الولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى، وسنقتصر في هذه القراءة على الفترة التي تبدأ منذ الاحتلال الأمريكي للعراق ٢٠٠٣ وتمتد حتى الآن.

المحطة الأولى بعيد احتلال العراق، يكشف عن تفاصيلها المعارض السوري محمد سيد رصاص، في مقاله « المعارضة السورية ومطب الاستعانة بالخارج» الذي وضّح فيه بصورة جلية أن وعود الأمريكان لهؤلاء المعارضين السوريين، بأن ما حصل في العراق ٢٠٠٣ سيتكرر في سورية، ما كان إلا بهدف استخدامهم كأدوات للضغط على النظام، باتجاه تقديم تنازلات محددة، وردت لاحقاً في إملاءات كولن باول وزير الخارجية الأمريكي آنذاك على دمشق، والتي رفضت بأكملها، هذه كانت أول عملية تضليل لتلك المعارضة، كان من المفترض أن تفضي إلى دروس واستنتاجات هامة حول التكتيكات التي مارستها الولايات المتحدة في الملف السوري.

لم تتوقف المسألة عند هذا الحد، إذ لم تتحلَّ تلك المعارضة بأي قدر حتى من البراغماتية في التعامل مع الأمريكان أو مناورتهم، فقد تكرر المشهد ذاته في مرحلة ما بعد اغتيال الحريري وحتى حرب تموز، فبدلاً من أن تعي تلك المعارضة أن صلاحيتها أمريكياً تنتهي مع تقدم الولايات المتحدة في مشروعها، مشروع الشرق الأوسط الجديد، القائم على إعادة تقسيم المنطقة إلى مكوناتها الطائفية والعرقية والإثنية، بادر ما سمي آنذاك «إعلان دمشق» إلى الانحناء مجدداً عبر صيغته التي خاطبت «مكونات الشعب السوري» تماشياً مع الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة، ولابد أن هذا السلوك السياسي لتلك المعارضة، الذي يعكس بنيتها الهشة، أوحى للأمريكان بإمكانية استثمارها من جديد في ضغوط لا ترمي إلى تمكينهم سياسياً بل إلى استخدامهم للضغط على النظام، إذ أن الأمريكان لا يثقون بهذه المعارضة كبديل للحكم بسبب بنيتها التي عانت بسببها من قطيعة جماهيرية شديدة..

المرحلة الثالثة الأهم والأخطر على وجه الإطلاق، والتي جددت الأمل لدى تلك المعارضة هي الأزمة الحالية التي تعصف في البلاد، والتي تتميز عن سابقاتها بأنها ترافقت مع انفجار داخلي شديد، وسبقتها تجربة ليبيا، التي كانت النموذج المثالي المنشود لتلك المعارضة، إذ أن تجربة ليبيا، والعراق في وقت سابق، ضمنت انتقال السلطة إلى معارضة خارجية محددة، تشبه مجلس إسطنبول أو ائتلاف الدوحة، إلا أن الأزمة السورية شأن أي حدث تاريخي حملت في جيوبها الجديد الخاص بها، والذي يتمثل بتراجع إمكانية التدخل العسكري الخارجي إلى قدر كبير، بسبب الفيتو الثلاثي المزدوج الروسي الصيني، ما شكّل خيبة أمل جديدة لدى هذه المعارضة.

تغيب الثقة الأمريكية بهذه المعارضة كبديل للحكم، لكنها لا تغيب أبداً كأداة للضغط والصراع مع الأنظمة القائمة، فقد أثبتت الوقائع في العراق وليبيا أن الأمريكان يعتمدون على قوى الفساد في الأنظمة، التي تلتزم البقاء في الظل، والتي تساعدها بنيتها اللاوطنية وخبرتها الطويلة في التعامل مع عقلية المجتمعات في المنطقة، فهناك على سبيل المثال شخصيات هامة في الحكم في مرحلة ما بعد احتلال العراق تنتمي إلى زمن صدام، وأهم رموز المجلس الانتقالي في ليبيا هم وزراء سابقون لدى القذّافي. أما رموز تلك المعارضات فغالباً تغيب بعد أن تستنفد دورها سياسياً وشعبياً في الصراع مع الأنظمة، وأيضاً بسبب سمعتها التي تتدهور كلما ظهرت علاقتها الدونية مع الغرب، ومثال ذلك الاستجابة السريعة من جانب مجلس إسطنبول لتصريحات هيلاري كلينتون ونصائح فورد في الدوحة.

يعود سلوك هذه المعارضة التي تقع في المطبّ ذاته عشرات المرات إلى أنها لا تثق بذاتها ولا بإمكاناتها الذاتية في إمكانية كسب الشارع السوري، لذا تبحث عن طريق آخر هو طريق التدخل الخارجي لتنفيذ «برنامجها»، الذي هو برنامج الغرب في جوهر الأمر، أما هي فتلعب دور «المتعهد» الذي ترسو عليه مزايدة الولاء للولايات المتحدة الأمريكية..

■■

الجزيرة السورية .... حذار من الفتنة!

◄ رمزي السالم

تفيد الأنباء الواردة من محافظة الحسكة عن ازدياد منسوب التوتر على أكثر من مسار، على الرغم من أن مدن المحافظة وبلداتها لم تشهد أعمال عنف كتلك التي شهدتها مناطق أخرى في البلاد، ذروة هذا التوتر الجديد تجلت في قدوم مجموعات مسلحة من خارج الحدود إلى منطقة رأس العين ومحاولة السيطرة عليها.

وبالتوازي مع ذلك شهدت بلدات أخرى مثل عامودا وتل تمر والقحطانية والمالكية خروج الأجهزة الرسمية وحدوث فراغ في عمل السلطة الرسمية، وبدء بعض مظاهر الاحتكاك على اساس الانتماء القومي أثناء محاولة ملء الفراغ الناشئ.

كان واضحاً للمتابع أنه تجري محاولات محمومة من قوى عديدة لتفجير الأوضاع في هذه المنطقة الحساسة في البلاد بحكم موقعها الجغرافي، وبحكم تعددها القومي والديني، وبحكم المخزون الهائل للثروات الاستراتيجية وتأثير كل ذلك على الأزمة العامة في البلاد.

محافظة الحسكة جزء لايتجزأ من سورية ومن الطبيعي أن يؤثر الوضع العام في البلاد على هذه المحافظة، وعلى هذا الأساس كما نعتقد كانت مشاركة كل التلوينات القومية والدينية في الحراك الشعبي السلمي وتوحدها خلفه، وعلى الرغم من ممارسات بعض القوى المتشددة التي حاولت أن تفرغ هذه الحركة من محتواها الوطني والديمقراطي لم تنجر المنطقة إلى العنف. ثمّ دخل السلاح إلى الحلبة، الأمر الذي قد تستفيد منه قوى دولية واقليمية وداخلية للعب بورقة التعدد الديني والقومي، في ظل تراجع إن لم نقل غياب الدور الواقعي للدولة، ومن هنا تحديداً يمكن فهم خطورة الموقف الناشىء في هذه البقعة من أرض الوطن السوري.

إن أبناء محافظة الحسكة أثبتوا عبر التاريخ وحدة المصير، إلا أن ذلك لا يمنع أن تؤثر الأوضاع العامة في البلاد والتدخلات الاقليمية والدولية بشكل سلبي على ذلك، وهذا ما يفترض من القوى الحية – وهم الأكثرية – إيجاد الأدوات المناسبة والضرورية لقطع الطريق على كل من يحاول العبث بالسلم الاهلي أو محاولة الاستئثار و الهيمنة، او الالغاء والاقصاء.

إن العمل على أساس تجاوز الانتماءات الضيقة من قومية وطائفية ودينية اليوم هي المهمة الأولى، وكذلك العمل على إزالة كل المظاهر المسلحة والحواجز داخل المدن والبلدات والقرى مسؤولية كل القوى الوطنية فيها.

ربما يكون من الصعب الحديث عن حل الاشكالات المستجدة القائمة في هذه المنطقة حلاً نهائياً، دون حل عام للأزمة في البلاد، ولكن سلوك القوى المختلفة على الأرض قد يساهم في تأجيج الأوضاع أو تهدئتها.

وضمن هذا الظرف المشحون تنتشر الاشاعات والدعايات المغرضة، ويساهم الاعلام في تهويلها وترويجها وتسويقها، الأمر الذي يزيد من حالة التوتر والقلق في الوسط الشعبي مما قد يخلق الظروف المناسبة لإثارة فتن قومية أو دينية وتصبح المحافظة ساحة لصراعات قوى لا علاقة لها بمصالح الشعب السوري الحقيقية، وفي هذا السياق فإن الحديث عن المحاصصات على أساس قومي أو ديني مرفوض تماماً لأنه يعبر عن مصالح القوى التقليدية التي تحاول الحفاظ على مواقعها ومصالحها في مثل هذه الظروف، وأي نشاط شعبي غير رسمي حتى يكتب له النجاح يجب أن يكون على أساس وطني، بعيداً عن الفئوية، ويؤسس لواقع جديد يتم فيه تجاوز كل مظاهر التمييز على أساس القومية أو الدين في اطار سعي الشعب السوري من أجل انجاز عملية التغيير الوطني الشامل.

إن دولة المواطنة على أساس تعزيز الانتماء الوطني والهوية الوطنية السورية الجامعة العابرة للانتماءات الضيقة من جهة، والتي تحترم تلك الانتماءات من جهة أخرى، كفيلة بتحقيق مصالح الجميع..

إن استمرار الازمة منذ ما يقارب عشرين شهراً يؤكد عقم الخيارات التي عملت على الحسم العسكري والامني، كما أن هذا الاستمرار يؤدي إلى ظهور وافتعال تناقضات جديدة أو تضخيمها، الأمر الذي يتطلب الاسراع بالحل السياسي.

بالمعنى الموضوعي لا توجد مشكلة عند أي من التلوينات القومية والدينية مع الاخرى، فالوطن السوري هو وطن الجميع ولا يوجد ما يبرّر الانقسام والتخندق على أساس قومي أو ديني تحت أية حجة وأي مبرر، وأي سعي من أي كان في هذا الاتجاه هو سلوك لا يستفيد منه الا تلك القوى المعادية في الخارج، وقوى الفساد ضمن النظام التي تحاول اجهاض عملية التغيير، وبعض الزعامات التقليدية هنا وهناك، والمتضرر منها هو الشعب السوري بغض النظر عن أي انتماء.

■■

الحل السياسي خيار الأقوياء..

◄ محمد ذياب

إن لجوء الأطراف المتشددة في المعارضة والنظام إلى التصعيد العسكري مؤخراً يعكس إدراكاً منها باقتراب الحل السياسي، وتحضيراً لملاقاته من جانبهم، وذلك على عكس ما يعتقده الكثيرون، وعلى عكس المنطق المبسّط الذي يفترض أن اقتراب الحل السياسي يجب أن يترافق مع تراجع العمل المسلّح، وهذا صحيح ولكن في نهاية المطاف، إذ أن معالجة المسألة بالعمق وبهذه اللحظة بالذات تفترض نقيض ما يطرحه المنطق المبسّط المذكور، فالتصعيد العسكري الأخير يهدف إلى تعزيز مواقع الأطراف المتشدّدة على طاولة «المفاوضات»، وهو الاسم الذي أطلقته تلك الأطراف على عملية الحوار، وهو الأمر الذي يعكس رفضها ورضوخها لتلك العملية في الوقت ذاته، ناهيك عن أن التصعيد يهدف أيضاً إلى إعطاء العمل المسلّح مزيداً من الوقت. وقد كان لافتاً في الأسبوع الماضي أن أياً من الطرفين المتشددّين لم يجرؤ على إعادة ترديد أسطوانة الحسم بل اقتصرا على شعار «التصعيد العسكري» وشعارات جزئية تتعلق «بتحرير أو تطهير» مناطق جغرافية محددة، وهذا بدوره يعكس فقدان الخطاب المتشدّد للمصداقية في أوساط جماهيره وأشباه جماهيره، مما اضطره إلى تقنين الوعود الطنّانة التي ما انفك يطلقها جزافاً..

إذا عدنا إلى بداية انفجار الأزمة، أي إلى بداية ظهور الحركة الشعبية السلمية بمطالبها الأولى، نجد أن تلك الحركة كانت أقرب في حينه إلى صياغة المطالب السياسية والاقتصادية- الاجتماعية التي من شأنها، في حال تمّ تلبيتها، أن تؤمن خروجاً سريعاً وآمناً من الأزمة. إلا أن العنف الذي قوبلت به الحركة الشعبية السلمية، ومحاولة أطراف وقوى سياسية معارضة، مشبوهة وطنياً، ركوب موجة الحراك الشعبي ومغازلة جراحه من خلال الدعوة للعنف المضاد، منعا تنفيذ أية مطالب للحراك الشعبي السلمي، ومنعا الخروج الآمن من الأزمة. فالعنف والعنف المضاد من جانب قوى التشدّد في الطرفين سعيا إلى تقويض الحل السياسي منذ البداية ووأده، بقصد أو بغير قصد، وذلك من حيث هو الأقرب إلى مصلحة الحركة الشعبية السلمية ومن حيث كان يقارب تطلعات الجماهير ومظالمها.

وعلى الرغم من هيمنة الصراع المسلح خلال الفترة الماضية، لم يستطع أي من الطرفين أن يحسم الصراع لمصلحته، وذلك لسبب بسيط هو أنه عسكرياً كان ينفذ شيئاً مختلفاً عن إجراءات الخروج الآمن للأزمة، وبالتالي لم ولن يتحقق الخروج من الأزمة أياً كان النصر العسكري المحقق لأي من الطرفين. فالنصر العسكري لا يعالج سبب الأزمة بل ربما يتناول نتائجها فقط، فهو من جانب النظام لن يحسم لأن الأزمة ليست مجرد مؤامرة، وهو من جانب المعارضة المسلّحة لن يحسم أيضاً لأن الأزمة ليست مجرد ثورة.

الأزمة مزيج من هذا وذاك، ولأنها تشكل هذا المزيج فهي بحاجة إلى حل سياسي، وقد صاغ الناس مبدئياً مفردات هذا الحل في بداية انفجار الأزمة من خلال مطالبهم الجزئية والمبعثرة التي كانت تتركز حول الحريات السياسية والواقع الاقتصادي- الاجتماعي، ودعم السياسات الوطنية الخارجية لسورية.

لقد كان ومازال الحل السياسي يمثّل المعارضة والموالاة على المستوى الشعبي اللتين لم تتورطا بالعنف، والقوى السياسية الوطنية في المعارضة والنظام، وهؤلاء يمثلون غالبية الشعب السوري وقواه الأساسية. ومن ناحية أخرى يتناقض الحل السياسي مع مصالح قوى الفساد داخل النظام، وقوى التشدد المرتبطة بالخارج في المعارضة، اللتين لا تجيدان سوى الركوب على موجة العنف للحفاظ على مواقعهما.

إن الحل السياسي هو برنامج للتغير الشامل والجذري على المستوى السياسي والاقتصادي- الاجتماعي، على عكس ما تظهره القوى المعادية له بأنه خيار للمستسلمين وتراجع عن الحقوق، لذا سيحقق ما عجزت الحرب عن تحقيقه، من هنا هو يشكل خياراً للأقوياء..

■■

مجلس الشعب يتابع مناقشة مشروع الموازنة العامة للدولة

كلمة د.جمال الدين عبدو

السيد رئيس مجلس الشعب الموقر
السادة الزملاء

الوضع الاستثنائي في سورية يتطلب سياسة مالية استثنائية، لم أجد أي شيء استثنائي في هذه الموازنة، هي تكرار للموازنات السابقة التي نقارنها بالموازنة الحالية وكأن الموازنات السابقة هي الموازنات المثالية. أما إجابات السيد وزير المالية بتعليق كل شيء إما على الحكومة السابقة أو على الأزمة السورية فهكذا لا حول ولا قوة للوزارة أو والقول بأن كل دول العالم تعاني من مشاكل العجز والفساد والتفجيرات... إلخ. فالوزارة كل ما عليها أن تتصرف بالحدود الممكنة بالموجود؟ ويستطيع أي محاسب قانوني أن يضع هكذا موازنة فأين الدور المأمول من الحكومة الحالية المطالبة بالكثير خاصة بعد اعتماد الدستور الجديد وبيان الوزارة الجديدة باعتمادها نمواً عالياً وعدالة اجتماعية عميقة، الحكومة الحالية مطالبة بالسعي الجدي باتجاه المصالحة الوطنية وهي حكومة لا تستطيع حل أي مشكلة مالية- اقتصادية - اجتماعية - سياسية - أمنية دون السير باتجاه المشروع السياسي لحل الأزمة الذي نفتقده حتى الآن بالإضافة إلى العمليات الأمنية تجاه المسلحين.

كل الحلول المطلوبة من الموازنة ينقصها السيولة ونذهب بالموازنة إلى العجز وهذه أسهل الطرق وأسهل الحلول لكل حكومة وليست إبداعية أو معجزة. وهي ليست حلاً إنما هي تأجيل المشكلة وتعقيدها مع الموازنة القادمة وبعد القادمة. وللأجيال القادمة أما أفضل وسيلة وأسهلها لتزويد الموازنة بسيولة إضافية هي القضاء على الفساد الكبير حيث أن عدد الفاسدين الكبار ربما لا يتجاوز المئة ويحوزون على المليارات والتي نحن أحوج إليها فإلى متى تأجيل محاسبة الفساد الكبير وأتمنى ألا يجيب أحد بأن هذا ليس وقته! وقت إزعاج العشرات خوفاً من انقلابهم على الدولة وهم منقلبون أساساً بفسادهم فماذا سنخسر إذا حاسبناهم؟ أعتقد أننا سنكسب /٢٠/ مليون سوري ولا نخسر شيئاً.

سؤال نحن بحاجة إلى دعم الصمود الوطني في هذه المرحلة بالذات أكثر من أي وقت ولا أصدق من هكذا توجه إلا بدعم القطاع الزراعي والصناعي ولا نجد من دعم الزراعة غير الكلام بالاستمرار على السياسات السابقة بأسعار السماد المرتفع جداً والمازوت والمبيدات والبذور وكافة المستلزمات. مثال (د. عصام الزعيم) وزير الصناعة وحول الفساد وهذا سينعكس سلباً على الأمن الغذائي بالإضافة إلى سؤال نحن بلد زراعي بامتياز ونعتمد على تأمين الأعلاف من الاستيراد، أين سياسة تأمين الأعلاف محلياً؟ وهذا يؤثر على الثروة الحيوانية من دواجن وماشية ولحوم وألبان وبيض وكل ما يرتبط بها دعم الزراعة يعني دعم قطاع واسع من شعبنا هذه السياسة فقدناها طويلاً ولم تنعكس في هذه الموازنة بسياسة صحيحة.

أما القطاع الصناعي فعلينا تسهيل القروض الصغيرة والمتوسطة للمواطنين وهذا يساعد في حل البطالة بل يجب أن نطمح للمشاريع الكبيرة التي تمتص يداً عاملة وتساعد على رفد الاقتصاد الوطني بإيرادات استراتيجية فهل المشاريع الكبيرة فقط للدول الأخرى وأما الدول النامية فليس لها طموح لتبقى تابعاً.

سؤال حول من المسؤول عن عدم بناء مصفاة ثالثة في سورية وهل يستحق المحاسبة؟

اقترح سؤالاً للحكومة حول ضرورة تأميم قطاع الاتصالات الخليوية ورفد الموازنة بالأرباح الهائلة التي تذهب لجيوب البعض.

اقتراح ضرورة دعوة لجهاز الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش التي تحتفظ بملفات الفاسدين الكبار ولا يحولها إلى القضاء. هل لأجل هذا استحدثت هذه الهيئة للتستر على الفساد

دعوة إلى مجلس الشعب لحاكم مصرف سورية المركزي للإجابة عن سياسة الصرف واستجرار الأموال. خاصة وأن السيد الحاكم كان قد ذكر في بداية الأزمة أنه سيستقيل إذا وصل الدولار إلى /٥٧/ ل.س ولكنه لم يفعل؟!

سؤال للحكومة: حول مصير الجمعيات السكنية التي توقف عملها ونشاطها وعشرات الآلاف من المواطنين اشتركوا في هذه الجمعيات لحل مشكلة السكن.

السادة الزملاء

سورية تفخر بأنها تملك ثروة استراتيجية كبيرة ومتجددة ولكننا لا نستثمرها بالشكل الأمثل ونشتكي من قلة الإيرادات زيت الزيتون السوري محصول استراتيجي ولا توجد سياسة علمية مدروسة لتصنيعه وتسويقه والاستفادة منه في رفد الموازنة بإيرادات جدية بالإضافة إلى أنه يتعلق بمصير الملايين من المواطنين في كافة المناطق وأبرزها منطقة عفرين.

السيد الرئيس

مسألة ترخيص البناء في الريف غير الخاضع للتنظيم والإعفاء من الرسوم العالية والتي تكلف المواطن أكثر من ثمن البناء، السيد الرئيس العقود الثانوية وهيئة المواصفات والمقاييس وهيئة الرقابة والتفتيش جهات تزيد من الفساد فكيف سنقلل من الهدر ونزيد من الإيرادات إذا لم نلتفت إلى هذه الجهات والمساءلة والمحاسبة هكذا سنبقى في العجز، والسلسلة تجر بعضها والعجز يزداد وتجربة لبنان حاضرة أمامنا.

استثمار الوزارات جميعها استكمالات ولا حدود واضحة ولا آجال زمنية للاستكمالات وهي مستنسخة من الموازنات السابقة وهكذا فالموازنة غير متعوب عليها بكل أسف ولا تستحق إلا إعادتها إلى الحكومة للتدقيق والدراسة بشكل جدي أكثر.

■■

مداخلة ماهر حجار

في ختام المداولة العامة لمشروع الموازنة العامة للدولة بتاريخ ٨-١١-٢٠١٢ تقدم الرفيق ماهر حجار أمين حزب الإرادة الشعبية بمداخلة للمرة الثانية هذا نصها.

سيادة رئيس المجلس ...
الزملاء الأكارم

شكراً سيادة الرئيس على إتاحة المجال للكلام للمرة الثانية. لن أطيل وسأتحدث حول نقطتين فقط أجد من الضرورة القصوى عدم تجاوزهما.

النقطة الأولى: أثارت بعض مداخلات الزملاء ورد ممثل الحكومة سؤالاً لا بد لي من الإجابة عليه وتوضيحه. وهو: لماذا تطلبون رد مشروع الموازنة علماً أن أحد أعضاء كتلتكم وهو أحد أعضاء حزبكم (حزب الإرادة الشعبية) يشغل موقع النائب الاقتصادي وبالتالي رئيس اللجنة الاقتصادية الحكومية وبالتالي هو موافق على المشروع وأنتم غير موافقين؟ لأقول:

إن الحياة وخاصة الأحداث الأخيرة قد علمتنا أن العمل الحكومي شيء، والعمل البرلماني شيء، والنضال الحزبي شيء ثالث، فعندما وافقنا على مشاركة أحد أعضاء كتلتنا فقد كلفناه أن يمارس سياستنا داخل الحكومة ضمن سياسة برنامج الحد الأدنى وهذا الحد الأدنى يمثل اليوم الخطوات الأولى التمهيدية والضرورية من أجل تشكيل حكومة وحدة وطنية. ولا يعني ذلك أننا موافقون على سياسة الحكومة وخاصة الاقتصادية لأن هذه السياسة تحكمها موازين القوى التي ليس في صالح حزبنا لا في الحكومة ولا في مجلسنا الكريم. وعليه، فممثلنا مسؤول أمامنا ولسنا مسؤولين أمامه، كما أن الحكومة التي تمثل إلى حد بعيد موازين القوى في مجلسنا الكريم هي مسؤولة أمام هذا المجلس الموقر.

النقطة الثانية: لم يستطع السيد وزير المالية وهو ممثل الحكومة أن يدحض أي احتجاج علمي من احتجاجاتنا وأرقامنا التي سقناها، فاكتفى بالتعامل بطريقة تهكمية على دفعنا لمشروع الموازنة، الأمر الذي يؤكد صحة ما ذهبنا إليه. والأهم من هذا وذاك أننا لم نجد لا في مداخلات الزملاء ولا في رد ممثل الحكومة أي اعتراض على الأهداف، وقد دفع ممثل الحكومة رأينا بفكرة واحدة فقط. بأنه لا يملك عصا سحرية. ومن أين سيأتي بالأموال اللازمة لإعادة الإعمار وللتعويض عن الأضرار. لأقول له عبر مقامكم الموقر:

نعم، لا أحد يملك عصاً سحرية، ولكن هذا لا يبرر للحكومة أن تتصدى لمهام في غاية الإلحاح وهي ممكنة، بل وممكنة جداً بحجة أنه لا يملك عصاً سحرية.

من المعروف سيادة الرئيس أن التمويل في مثل حالة الاقتصاد السوري اليوم يمكن أن يكون:

إما من القروض الخارجية ونسمع اليوم عن قرض من الأشقاء الروس بقيمة خمسة مليارات دولار يمكن زيادته.

وإما من دين داخلي عبر سندات خزينة وأتفق مع السيد الوزير بأن هذا غير متاح في الوقت الحالي كون أن من نهب البلد لعشرات السنوات لا يريد أن يكون جزءاً من الحل وحقن الدماء، بل يصر على أن يكون جزءاً من الأزمة.

وإما من خلال التمويل بالعجز وهو الاحتمال الأسوأ. وسآخذ الاحتمال الأسوأ وهو التمويل بالعجز.

ومن المعروف سيادة الرئيس أنه رغم أن من أهم مهام الموازنة العامة في الدولة هو خلق التوازن بين الإيرادات والإنفاق مالياً، فإن للموازنة أيضاً مهمة لا تقل شأناً عن ذلك اقتصادياً وهي المحافظة على التوازن بين الكتلة النقدية والكتلة السلعية. ومن المعروف في علم المالية العامة أن هنالك أداة أسمها (التمويل بالعجز الاستثماري المخطط) – وقد أشار بالأمس إليه السيد وزير المالية إشارة سريعة- ويعني بالملموس تضخم نقدي مؤقت يوظف في الإنتاج المادي السلعي، فيخلق بعد فترة كتلة سلعية تعادل أو تزيد عن الكتلة النقدية التي ضُخمت لفترة مؤقتة، وبالتالي: يغطي ناتج هذا الاستثمار ما حدث من تضخم خلال فترة وجيزة جداً. وأظن أن هذا حل منطقي وليس عصاً سحرية.

وبالملموس:

إذا تم رصد ٦٠٠ مليار ليرة كحد أدنى لإعادة الإعمار والتعويض من خلال التمويل بالعجز، ماذا سيحصل؟ نتوقع أن تكون عائدية هذه الكتلة النقدية أكثر من ١٠٠٪ بسبب أنها توظف في أشد قطاعات الإنتاج المادي إلحاحاً كما أنها لا تحتاج إلى أية نفقات إدارية بسبب وجود نفقات إدارية هائلة أصلاً لا تخدم الاستثمار، ولعلمنا أن سرعة دوران رأس المال حالياً في الاقتصاد السوري تعادل ١,٣ سنوياً، فإن هذا يعني أن الـ ٦٠٠ مليار لن تغطي نفسها فقط بعد عام، بل وستغطي ٣٠٠ مليار من عجوزات سابقة. هل هذه عصاً سحرية؟؟.

سيادة الرئيس

إن لم نفعل ذلك كحد أدنى، فماذا يعني أننا نقول للمشردين والمتضررين والذين يقدرهم الوزير بمليوني مشرد. إلى أين نريدهم إن يذهبوا؟؟ هل نريد زيادة منسوب الدم أكثر فأكثر؟؟

وألا يعني الاستثمار في إعادة الإعمار الاتجاه نحو تخفيض منسوب الدم؟

أكرر طلبي برد مشروع الموازنة للحكومة من أجل تقديم مشروع جديد، وأضع مداخلتي السابقة ومداخلتي هذه بين أيدي مجلسنا الكريم متمنياً عدم الموافقة على إحالة مشروع الموازنة إلى لجنة الموازنة والحسابات في المجلس.

وشكراً لحسن الإصغاء

وبعد مداخلة الرفيق ماهر حجار داخل بعض الأعضاء، ثم طرح رئيس المجلس بحكم موقعه وبحكم النظام الداخلي اقتراحاً بقرار يُحال بموجبه مشروع الموازنة إلى لجنة الموازنة والحسابات في المجلس، فحاز مشروع القرار على موافقة أكثرية الأعضاء، وأصبح قراراً أُحيل به المشروع إلى لجنة الموازنة. ويُذكر في هذا المجال أن لجنة الموازنة والحسابات والتي يحق لأي عضو في المجلس حضور أعمالها والمناقشة دون التصويت إن لم يكن عضواً فيها ستقدم خلال مدة أقصاها ثلاثون يوماً من تاريخ الإحالة تقريرها عن المشروع لينناقشه المجلس ثم لينتقل المجلس بعد ذلك إلى مناقشة المشروع المحال من اللجنة قسماً قسماً والاقتراع عليه باباً باباً.

ممثلنا في الحكومة يعمل ببرنامج الحد الأدنى.. وهو مسؤول أمامنا ولسنا مسؤولين أمامه.. وأكرر طلبي برد مشروع الموازنة إلى الحكومة

■ **مراسل قاسيون في مجلس الشعب**

قرار تغيير خط السرافيس.. عقوبة جماعية

◄ **محمد سلوم**

مع قدوم كل محافظ جديد لطرطوس ، العالمون ببواطن الأمور يقومون بتحريك قضية تغيير خط سرافيس الشيخ سعد ومنعهم من المرور بجانب مركز المدينة ضاربين بعرض الحائط مصالح عشرات الآلاف من المواطنين والموظفين والطلبة وأصحاب المصالح المستفيدين من عملية التنقل يوميا على هذا الخط ، وبالتالي زادت عليهم الأعباء المادية إضافة للزمن الزائد المستغرق في عملية التنقل هذه .

إن هذا الخط لا يعتبر خط نقل من كراج إلى قرية ، بل تاريخيا يقوم بعملية الربط بين قسم من مركز المدينة والقسم الشرقي منها مع ضاحية تعداد سكانها بعشرات الآلاف ومتلاصقة سكنيا ولولا الأوتوستراد الذي يفصل بينهما لكانت البيوت متداخلة ، مع العلم أن حياً بالكامل وأساسياً من المدينة يتبع عقاريا لقرية الشيخ سعد ، ويوجد على جانبي هذا الخط عدد كبير من مؤسسات الدولة مدنية وعسكرية ومدارس ورياض أطفال ومؤسسات خاصة ومصالح متنوعة للمواطنين ، وبالتالي عملية التنقل كانت يسيرة نوعا ما وتخدم عددا هائلا من المواطنين ، الآن وبعد قرار تغيير الخط أصبح كل مواطن يستخدم هذا الخط تقريبا يحتاج لركوب سرفيس آخر أو استخدام نفس السر فيس مرتين حتى يستطيع أن يصل إلى عمله أو بيته ناهيك عن الزمن الذي يستغرقه في عملية الانتظار سواء كان صيفا أو شتاء .

حجج تغيير الخط :

١ – إن كان السبب الازدحام على طول سير هذا الخط ، كان من الأجدر والأكثر حضارة أن يكون المنع ليس لخط عام ينقل المواطنين بل أن يكون المنع لوقوف السيارات الخاصة على جانبي الطريق وبطريقة إذا وقفت سيارة لا تستطيع الأخرى أن تمر ، القوانين في المدن الحضارية تسهل عملية مرور الحافلات العامة .

٢ – إذا كان السبب أن هذا الخط يأخذ من حصة سرافيس الإنشاءات وهناك شكاوى من ذلك ، هذا الخط بالأصل مزدحم ، ولماذا تريدون من المواطنين الانتظار الطويل على هذا الخط في عملية تنقلهم ، مع العلم أن خط السير الجديد أخذ حصة سرافيس المشفى العسكري الذي يعتبر من أضعف الخطوط على الإطلاق في المدينة ، وبهذا التغيير تكونوا قد قويتم الخط القوي إلى درجة الازدحام الخانق وضعفتم الخط الضعيف الذي بالكاد يجد راكباً ، مع أن هناك دعاية تشاع بين السائقين بأن قسم من سرافيس الإنشاءات مملوك بالأصل لبعض الموظفين في الشرطة وغيرهم ويعتبرونه السبب الأساسي بنقل خطهم .

٣ – إذا كان السبب قلة أدب بعض السائقين ووقوف البعض منهم على الموقف ويسهم في الازدحام الحاصل ، أنتم جهة مسئولة ورادعة مارسوا صلاحياتكم وعاقبوا المسيء أو المخالف بدل أن تعاقبوا جميع المواطنين على هذا الخط ، مع العلم يوجد على الموقف الخاص بهذه السرافيس أكثر من شرطي لماذا لا يمارس صلاحياته ؟ ؟

اقتراحات للحل :

١ – إذا كان القرار نقطة الكراج القديم موقف نهائي للخط ، ولكي تعاد للمواطنين قسط من حقهم يجب أن تسلك هذه السرافيس خط (القدموس – المالية – الكراج القديم) .

٢ – ذا لم يكن الكراج القديم حل نهائي للموقف ، هناك منطقتين واسعتين الأولى خلف مؤسسة الكهرباء ، والثانية أمام اتحاد الحرفيين ، يمكن استخدام إحداهما أو واحدة لسرا فيس الشيخ سعد والأخرى لسرا فيس دوير الشيخ سعد .

٣ – سواء كان الموقف هذا أو ذاك ، وباعتبار هذا الخط يربط كما قلنا أجزاء من المدينة بضاحية ملاصقة بها ، يعني عملية التنقل ليس بالضرورة من الكراج فقط ، لذلك يجب تنظيم هذا الخط وعدم خضوع المواطنين لمزاجية بعض السائقين ، وإعطاء مسير الحركة صلاحيات بحيث ينطلق كل سرفيس بثلاثة مقاعد فارغة للطريق العام ، ومن يكرر المخالفة يعاقب .

السيد محافظ طرطوس المحترم : تفاءل أهالي بلدة الشيخ سعد خيرا في زيارتك لها واصطحابك معظم مدراء مؤسسات المحافظة التي لها صلة مباشرة مع المواطن ، وتحدثتم طويلا عن مهمتكم الأساسية وحسب توصية القيادة (المواطن أولا) ، انتظر الأهالي زيادة في الخدمات وتسهيل معاملاتهم في الحصول على حقوقهم ، انتظر الأهالي تدخل الجهات المعنية في حل التناقض التي تعاني منه البلدة فيما يتعلق بالتحديد والتحرير والمسح الفني ، وانتظروا قرارا وإلزاما لشكل الأبنية بحيث إما تسلم على المفتاح أو يكون لها شكل جمالي للانتهاء من التلوث البصري في عملية البناء والمخالفات المرافقة لها ، وانتظروا تدخلا من أجل حماية ممتلكاتهم من التعديات عليها في عملية التلوث الناتجة عن النشاط السكاني في البلدة ، وانتظر سائقو السيارات العامة تدخلا في عملية تنظيم المازوت كي لا تأخذ حصصهم الشاحنات الكبيرة وكي لا يبقى السائق أكثر من نصف نهاره على الكازية ، من وراء هذه العقوبة الجماعية لأهالي البلدة ؟ ومادام المتضرر جميع المواطنين وجميع السائقين ، فمن ولمصلحة من اتخذ هكذا قرار ؟؟

■■

الثورات الملونة : هل وصل الدور إلى الأرجنتين ؟

◄ بقلم : طوني كارتلوتشي
ترجمة : هزار محمود

تتصاعد الشكوك مع تصاعد حدة الانتقادات الغربية لسياسات التأميم التي اتخذتها الأرجنتين ورفضها لقوانين التمويل العالمية وذلك بالتزامن مع احتجاجات الشارع . لقد بدأت وكالات الإعلام الغربية بالتغطية وبحماسة كبيرة للمظاهرات في العاصمة بيونس أيريس . حيث قامت كل من السي أن أن وال أي بي والبي بي سي بتغطية الاحتجاجات بمصطلحات غامضة مخفقين في تحديد القيادات والجماعات المعارضة التي تقف خلفها . بينما قامت البي بي سي بإعادة استخدام مصطلح (الربيع العربي) معتمدة الادعاء البلاغي بأن الناشطين المعارضين قد قاموا باستخدام شبكات التواصل الاجتماعي للحشد لهذا الحراك والذي يقولون بأنه كان أحد أكبر الاحتجاجات ضد الحكومة منذ عقد من الزمن.

يزعم الإعلام الغربي بأن المحتجين ناقمون بسبب « ازدياد التضخم وارتفاع معدلات الجريمة وانتشار حالات الفساد ذائعة الصيت» . وقد تم نقل كل تلك المظالم المتماثلة وغير الواضحة إلى الشارع من قبل مجموعات المعارضة المدعومة من معهد وال ستريت في فنزويلا(وهو مركز للتدريب وتدريس اللغة الإنكليزية تابع للشركات الأجنبية ومدعوم من جامعة كامبردج) . ومن وراء هذه المزاعم التي لا أساس لها يكمن صندوق النقد الدولي والتهديدات بالعقوبات الناتجة عن تحول الأرجنتين عن الدولار الأمريكي والنظام المالي العالمي المهيمن عليه من قبل وال ستريت لندن . و كما هي الحال في فنزويلا فإن حملة مشتركة ضد الحكومة الأرجنتينية وعلى رأسها الرئيسة كريستينا فرناندز دي كريشني قد بدأت في كتابات المحررين عبر الإعلام الغربي.

فقد جاء في إحدى افتتاحيات شيكاغو تريبيون :« انعطافة خاطئة في بيونس أيريس السياسات الاقتصادية الشعبية في الأرجنتين تستدعي الكارثة. أي عار أن نشاهد بلداً باقتصاد عظيم وواعد كهذا وهو ينحرف مجدداً عن طريق الرخاء . إن آخر ما حدث في التاريخ من هذه الأخطاء غير المبررة كان في العام ٢٠٠٧. فقد أوصلت الانتخابات الوطنية الرئيسة الشعبية كريستينا فرناندیز والتي قادت بلدها إلى حافة الكارثة من خلال رفضها الخوض في لعبة القوانين المالية العالمية. فقد عملت على تقييد التجارة الدولية وخرق العقود كما قامت بضخ كمية من المعلومات الزائفة للتغطية على التضخم المتزايد الذي جاءت به سياساتها . ومع كل هذا فإنها قد حققت نجاحات سياسية واهية من خلال شنها هجوماً على دول الشمال الغنية بسبب سياساتها الامبريالية المزعومة .»

تأميم الطاقة بإدانة عالمية

لقد اتخذت الأرجنتين خطوة جريئة في شهر أيار الماضي عندما قامت بتأميم شركة الطاقة الرئيسية لديها (واي بي أف) .إن هذا الإجراء والذي تمت إدانته عالمياً قد أجبر مجموعة (ريبسول) الإسبانية والتي تمتلك غالبية الحصص فيها على الخروج. لقد كانت الريبسول تقدم الخبرات الهندسية والاستثمارات المالية لتطوير احتياطات الطاقة الأرجنتينية الهائلة متضمنة الاكتشافات الضخمة من الغاز والنفط في حقول فاكا ميورتا .

إن المفاوضات لتعويض «الريبسول»عن انتزاع الأرجنتين لكنوزها سيعود بشكل سيئ على البلاد .إذ يرجح أن يقوم الاتحاد الأوروبي بفرض العقوبات ، حيث تطالب الشركة الإسبانية بـ١٠ مليار دولار وقد قامت بإرسال رسالة لشركات الطاقة المنافسة مفادها بأنها لن تسمح للآخرين بالاستفادة من أصولها المصادرة.

ستواجه الأرجنتين وقتاً صعباً لإيجاد شركاء يقومون بمساعدتها في تطوير ما ينبغي أن تكون مصادر مربحة.

انقلاب مالي بدعم وطني

لقي هذا الإنقلاب المالي ضد « الريبسول» دعماً وطنياً قوياً فمستوى التأييد لسياسة فرناندز تعاظم بشكل مؤقت. حتى إن أحزاب المعارضة قد أيدت هذه الخطوة كما تحدث المسؤولون الحكوميون عن كيفية استعادة الكرامة الأرجنتينية من خلال مواجهة استغلال الأجنبي لثرواتها الطبيعية . وفي هذه الأثناء حافظت فرناندیز على الاقتصاد الذي كان يسير بوتيرة حامية من خلال تأميم رؤوس الأموال الخاصة وتوجيه هذه الأموال نحو القروض السكنية وتوسيع برامج الرفاه بمراسيم.

اضطرابات معدلها أمريكا

اليوم على الأرجنتين أن تدفع الثمن .إن ما سيتلو ذلك سيكون على الأرجح هجمات مشتركة تشمل عقوبات وعزلاً وحملات سياسية ومالية وبالطبع اضطرابات في الشوارع معد لها أمريكياً التي تتراوح مابين مجرد محتجين يعيقون حركة المرور في الشوارع إلى عنف مدمر يثيره « المسلحون الغامضون» سيئو السمعة الحديثين والذين يتم استخدامهم من قبل الولايات المتحدة في حروبها غير التقليدية التي تخوضها لزعزعة الاستقرار وتقسيم وتدمير الأمم. ولكن كما هو الأمر في فنزويلا إذ ينبغي رفع مستوى الوعي بما فيه الكفاية بخصوص ما يقوم به الغرب وبما يتعلق بالنوايا المخادعة والقضايا التي تقسم الجماعات المعارضة في الشوارع . إن هذه الجهود تبذل لإرغام الأرجنتين للعودة إلى كنف النظام العالمي الذي يهيمن عليه الغرب والذي تحدد مفاصله من قبل المستشارين وصناع السياسة في الولايات المتحدة من أمثال روبرت كيغنيم والذي يؤكد بأنها تخدم :» حاجات الولايات المتحدة وحلفائها والتي تشكل أساساً لهذه السياسات .» والتي بات بالإمكان حرفها بشكل كامل.

❖واي بي اف: أول شركة نفطية في الأرجنتين تأسست عام ١٩٢٢ . ودمجت لاحقا بالشركة الإسبانية (مجموعة الريبسول) في العام ١٩٩٣ . وفي عهد الرئيسة كريستينا فرناندیز دي كريشني تم تأميم ٥١٪ من الشركة في شهر أيار ٢٠١٢ .

■■

أمريكا بعد الديمقراطية

◄ بقلم : مايكل بوتشي❖
ترجمة : نورطه

على الرغم من الأهمية الكبرى التي يتصف بها يوم الانتخابات الأمريكية (٦ نوفمبر)، إلا أن قضايا الأمريكيين الأساسية كمسألة الحرب والسلام و وول ستريت في مقابل الشارع العام غاب ذكرها بشكل كامل في هذا اليوم.

وتعود أسباب هذا الغياب إلى أغفال كل من المرشحين (الديمقراطي والجمهوري) إضافة لوسائل الإعلام الكبيرة ذكر هذه الأمور الجوهرية حيث تم الإكتفاء بمناقشة سياسات التقشف وكيفية استهداف (الدول المارقة)، ومسألة تأمين الموارد المستقبلية، وإطلاق العِنان للآلة العسكرية الأمريكية في الخارج وقريباً في الداخل أيضاً. للأسف أيها الأمريكيون فإن دستوركم وديمقراطيتكم وحقوقكم المدنية لم تعد أموراً تستحق النقاش أو حتى الذكر.

وهم الديمقراطية

لم تتجاوز نسبة المقترعين في انتخابات ٢٠١٢ الأخيرة الـ(٥٧,٥٪) من إجمالي من يحق لهم التصويت وفقاً لمركز الجامعة الأمريكية لشؤون الانتخابات بينما بلغت نسبتهم في الانتخابات السابقة ٢٠٠٨ (٦٢,٣٪) و(٦٠,٤٪) في ٢٠٠٤ أما في ٢٠٠٠ فوصلت إلى (٥٤,٢٪). بمعنى آخر فإن حوالي ٩٠ مليون ناخب لم يصوتوا في انتخابات٢٠١٢ .

يقول كورتيس جانس – مدير مركز الجامعة الأمريكية – في معرض تعليقه على هذه الإحصائيات :

«تعد الانتخابات الأخيرة واحدة من الانتخابات النادرة التي تشهد فيها جميع الولايات الأمريكية دون استثناء هبوطاً كبيراً في أعداد الناخبين» .

من ناحية أخرى أفاد تلفزيون (برس تي في) أن «الأرقام الأخيرة تشير إلى أن ١١٧ مليون أميركي – أقل من ٥٠٪ ممن يتمتعون بحق الإقتراع – قد شاركوا في الانتخابات الرئاسية الأخيرة».

أياً كان الرقم النهائي فمن الجليّ أنه عندما تصل نسبة عدم المشاركة إلى حد الـ٥٠٪ فإن هذا يعني أمراً وحيداً : تراجع كبير في الأداء الديمقراطي يقابله تعزيز كبير لمواقع الأوليغارشية الحاكمة (طبقة كبار الأثرياء).

الحلم المسروق

عرض الرئيس باراك أوباما في ٤ نوفمبر ٢٠٠٨ مشروعاً أمام الأمريكيين عُرف حينها باسم (التغيير الحقيقي) وسُوِّق له باعتباره برنامجاً مضاداً لسياسات الرئيس السابق جورج بوش. لكن أوباما وفور استلامه لمقاليد الحكم في الولايات المتحدة قام باستكمال بل وتوسيع الحروب المستدامة التي بدأها سلفه، كما أبقى على معتقل جوانتانامو – سيئ الصيت – مفتوحاً واستمرت الخروقات المتكررة للحقوق المدنية والهجمات غير القانونية على الحقوق والضمانات الدستورية في عهده هذا وازدادت هيمنة السلطات التنفيذية على المؤسسات والهيئات الحكومية كما تعاظمت بشكل ملفت عمليات الإنقاذ – المتواصلة – للبنوك المفلسة وازداد الأغنياء غنى، ناهيك عن نمو وتأصل صفة الشمولية التي يتصف بها التحالف الحكوماتي- الشركاتي الحاكم عبر إجراءات اتخذها هذا التحالف تتمثل بإنشاء شبكات تجسس ومراقبة على مدار الساعة تنتهك أبسط خصوصيات الأمريكيين عموماً .

من جهة أخرى فقد تزامن تربع أوباما على سدة الرئاسة مع انطلاق سلسلة عمليات الاغتيال المخالفة للقوانين والتي تتم برعاية الدولة كما جرى استهداف جائر لنظام الضمان الاجتماعي ونظام الرعاية والمعونات الصحية والطبية.

إن صفقة أوباما «الكبرى» القادمة مع الحزب الجمهوري لا تعدو كونها مسرحية معدّة جيداً وصالحة برأي أي ناقد مسرحي لتكون معبراً واضحاً عن غياب الواقعية.

كذب أوباما

لقد أثبت التاريخ السياسي الحديث أن أسرع النصوص القانونية – كقانون المواطنة – يمكن صياغتها بين ليلة وضحاياها عبر المصطلحات كالـ(أعداء – مخاوف – تهديدات) وبعض المنكهات كالـ(تواطؤ – أكاذيب ساذجة قديمة ومستَهلكة).

في كثير من الأحيان يتعرض الرئيس أوباما لنقد شديد لأنه دائماً ما يشرف على مواضيع بالغةً الأهمية ثم ما يلبث أن يعود منها بخفيّ حنين وورقة توت دون تحقيق أي إنجاز يذكر.

وهنا أرى أن هذا النقد بحاجة لتعديل ليصبح على الشكل التالي:

« في الواقع لا يعود الرئيس أوباما –هذا الجمهوري من يمين الوسط وأحد نيوليبراليّ المحافظين الجدد المتستّر بغطاء ديمقراطي- بأوراق التوت لأن أوباما بحد ذاتهِ ورقة توت تتلاعب بها القوى المتحكمة (فعلياً) باقتصاد البلاد وثرواتها وحكومتها . وهذه القوى هي الشركات المتعددة الجنسيات والشركات العسكرية الكبرى الذي كان أداء أوباما بنظرها «مُقنعاً وملحوظاً» حيث قامت سياسته على مبدأ عام هو :(إن لم يصل الزجاج حدّ الكسر فلا داعي لإصلاحه)!«

التروريكا المهيمنة

لا شك أن برامج التقشف التي سيجري تطبيقها في الولايات المتحدة والتي تندرج تحت اسم (التكيّف الهيكلي) لن تختلف نهائيا عن مثيلاتها التي سبق وطُبّقت في بريطانيا وبعض الدول الأوروبية كإسبانيا وإيطاليا و .. والتي أدى تطبيقها عمليا إلى زيادة تدريجية في الاضطرابات الشعبية وتدهور اقتصادي متزايد وإلحاق أضرار كبيرة بالديمقراطية.

هذا وتواصل «التروريكا الأمريكية» والتي تتألف من :(شركات وول ستريت الاحتكارية – البنتاغون – الشركات الأمريكية الكبرى) حملتها الشعواء على الديمقراطية تحت ستار محاولة «تخفيض العجز الاقتصادي الأمريكي». ولم يحرك أوباما أو أي أحد من أعضاء الكونجرس ساكنا لمواجهة هذا التهديد.

وبينما كان الديمقراطيون والليبراليون وبرامجهم يتعرضون لعملية تعمية بإشراف رئاسي، أخذت الأسباب التي تدفع بعض المجموعات اليمينية واليمينية المتطرفة ومعها بعض الأحزاب لتأييد النظام الجديد القادم بالتزايد خصوصاً أنها ستنال حصة أكبر من كعكة الثروة الوطنية في ظله.

من المؤكد أن أوباما لن يتمكن من صون حقوق كبار السن والمعاقين والفقراء والعاطلين عن العمل، بيد أنه سيحقق نجاحاً كبيراً في حماية وول ستريت من الملاحقات القضائية والعمل على إثراء الأغنياء أكثر فأكثر وزيادة السيطرة الأمنية في الداخل مع توسيع الحروب في الخارج.

ومن المفارقة أن كلاً من الليبراليين والديمقراطيين قد تخلوا منذ زمن بعيد عن مواقعهم المناهضة لبوش لينتقلوا إلى دعم أعمى لسياسات وإجراءات مطابقة لسياسات (بوش – تشيني) ولكن هذه المرة تحت الراية «الأوبامية» !!.

القوى المُغَيّبة

تعرض اليسار الأمريكي – ومايزال – لعملية تغييب قسرية وممنهجة من قبل الحكومة ووسائل الإعلام التابعة لها ومع ذلك فإنه لا يزال موجوداً وفاعلاً على الأرض. هذا وقد استغلّ اليمين الأمريكي الغياب الظاهري لليسار وقام بتحويل سياسي يميني. يُدعى باراك أوباما من قبل اليمين أنه سياسي اشتراكي مخترعين بذلك معنىً جديداً للاشتراكية !

إن الوهم السياسي الذي خلقته الطبقة الحاكمة عن وجود نظامين حزبيين مختلفين (اليسار و اليمين) لن يلبث أن يختفي سريعاً لأنه يمكننا القول وبكل ثقة إن الولايات المتحدة باتت اليوم أكثر من أي وقت آخر يمينية التوجه بشكل كامل. مما لا شك فيه أن الأعوام الأحد عشر الأخيرة التي قضتها أمريكا بالتدخل في شؤون غيرها وغزو واحتلال الدول ذات السيادة ستنقلب عليها بحيث تصبح هي نفسها «محتلة» على قاعدة(لك يومٌ أيها الظالم).

مايكل بوتشي❖ : مدير تنفيذي سابق للعلاقات العامة.

■■

تأملات فيدل

فيديل كاسترو روز

◄ ترجمة مشعل شيخ نور

في الرسالة التالية يسخر الرفيق كاسترو مما نشرته وسائل الإعلام الإمبريالية وإدعاؤها بأن «كاسترو يحتضر» وكذلك يفسر سبب توقفه عن كتابة تأملاته. إن أي تقييم موضوعي ومتواضع سيقول بأن هناك مواضيع أكثر أهمية تحتل الصحافة الكوبية بدلاً من تلك التأملات التي يكتبها الرفيق فيدل ، ومع ذلك ستبقى تلك التأملات عبارة عن نموذج فريد من نوعه يصف الأحداث السياسية التي مرت على العالم بشكل صريح وصادق.

فالرسالة التي وجهها فيدل إلى أوائل المتخرجين من معهد «فيكتوريا دي خيرون» المتخصص بالعلوم الطبية كانت كافية لتحث الدعاية الإمبريالية وبسرعة مفرطة إلى الغوص في تفاصيل ما يسمى «مرض كاسترو» فأقل ما يقال عن هذه التفاصيل بأنها مختلقة وكاذبة، ليس هذا فحسب فهم عزوا كل تلك الترهات التي لم نسمع بها من قبل إلى المريض.

وهنا نص الرسالة

« ذكرت صحيفة إسبانية تدعى «ABC» بأن دكتوراً فنزويلياً كشف بأن كاسترو تعرض لإنسداد ضخم في شريان الدماغ الأيمن، وبأننا لا نستطيع رؤية كاسترو مرة أخرى بين الناس، فالطبيب المزعوم وصف حالة كاسترو وقال بأن وضعه أقرب إلى ما يسمى بحالة «الخمول العصبي» ، وبأنه يعاني من اكتئاب دائم.

عندما يتم خداع العديد من الأشخاص بواسطة ما تنشره تلك الوكالات من هراء والتي هي بيد أصحاب الامتيازات والأغنياء، فالناس حينها ومع مرور الزمن ستعرف أن ما تنشره تلك الصحف هو عبارة عن كلام لامعنى له ، في الحقيقة لا يوجد شخص على وجه البسيطة يتمنى أن يكون مخدوعاً .

في نيسان ١٩٦١ ، أي شخص يؤمن بالمعلومات المنشورة في وكالات الأنباء بأن المرتزقة الغزاة لـ خيرون وخليج الخنازير كانوا يقتربون من هافانا، في الوقت الذي كان البعض يحاولون أن يصلوا ومن دون جدوى إلى السفن الحربية اليانكية المرافقة لهم.

فالشعوب تتعلم والمقاومة في ازدياد، وذلك لمواجهة أزمة الرأسمالية التي تتكرر وبتواتر أكبر ، فهل القمع والأسلحة الجديدة قادرة على منع انهيار نظام الإنتاج غير العادل وغير المتكافئ؟.

في الذكرى الخمسين لأزمة أكتوبر أشارت وكالات الأنباء بأصابع الإتهام إلى ثلاثة أطراف : كينيدي والذي أصبح زعيماً لإمبراطورية ، خروتشوف ، فيدل كاسترو .

فكوبا لا تستطيع فعل أي شيء لمواجهة خطر الأسلحة الكيميائية، وحتى مع الذبح والمجازر في ناكازاكي وهيروشيما التي ارتكبها «هاري ترومان» رئيس الولايات المتحدة ، الأمر الذي يرسخ استبداد الأسلحة النووية ، فكوبا كانت تدافع عن حقوقها في الاستقلال والعدالة الاجتماعية.

عندما قبلنا المساعدات السوفييتية من سلاح ونفط ومواد غذائية وغيرها من الموارد كنا ندافع عن أنفسنا ضد الغزو اليانكي على بلدنا ، فتعرضنا وقتها إلى حرب دموية قذرة فرضتها الرأسمالية علينا منذ الأشهر الأولى، الأمر الذي ترك آلاف الكوبيين بين قتلى وجرحى.

عندما اقترح خروتشوف نصب صواريخ متوسطة المدى المشابهة لتلك التي نصبها الأميركان في تركيا كانت عبارة عن ضرورة عسكرية، حينها لم تتردد كوبا في الموافقة لدرء الخطر الأميركي القادم ، فسلوكنا حينها كان أخلاقياً ولا غبار عليه ولن نعتذر لأحد عمّا فعلناه.

في الحقيقة ، قد مضى على تلك الحادثة قرابة نصف قرن وما زالت رؤوسنا مرفوعة .

أنا أحب الكتابة والتعلم والقراءة بشكل متواصل ولا أَمَلّ من ذلك، ففي حياتنا الكثير من المهام التي علينا فعلها.

توقفت عن نشر التأملات لأن صحافتنا لديها مهام أخرى ومكرسة لخدمة البلاد فقط.

الرأسمالية أشبه بتلك الطيور التي تنذر بالسوء ، فأنا لا أتذكر في حياتي حتى ألم الرأس ، وكدليل على كذبهم هذه صورتي»

٢٠١٢/١٠/١٢

■■

موجز

إعداد قاسيون

◄ قال شهود إن الشرطة الإسبانية استخدمت طلقات مطاطية ضد مئات المحتجين في ميدان ثيبليس بوسط مدريد يوم الأربعاء في الوقت الذي أضرب فيه ملايين العمال في أنحاء أوروبا احتجاجاً على خفض الإنفاق في ظل ركود اقتصادي شديد، وألقت الشرطة القبض على أكثر من ٧٠ شخصا ، ويشارك عمال إسبانيا والبرتغال في تنظيم أول إضراب عام منسق وتنظم اتحادات العمال في اليونان وايطاليا وفرنسا وبلجيكا إضرابات أو مظاهرات في إطار «اليوم الأوروبي للعمل والتضامن. و قال كانديدو ماناديث رئيس ثاني أكبر اتحاد عمالي في إسبانيا وهو الاتحاد العام للعمال«نحن مضربون لنوقف هذه السياسات الانتحارية ، وثارت المشاعر عندما انتحرت سيدة إسبانية الأسبوع الماضي عندما حاول محصلو الرهون طردها من منزلها. ويشعر الإسبان بالغضب من انقاذ البنوك بالمال العام في حين يعاني المواطن العادي.

◄ قال وزير النفط الإيراني رستم قاسمي يوم الاربعاء إن إيران تنوي تطبيق نظام الحصص على إمدادات وقود الديزل للحد من تفشي عمليات تهريب الوقود لدول مجاورة، وقيدت بطاقات ذكية أصدرتها الحكومة استهلاك أصحاب السيارات الخاصة من البنزين الذي يدعم بمبالغ كبيرة وذلك منذ ديسمبر كانون الأول ٢٠١٠ ضمن برنامج نجح في خفض الطلب على الوقود .

◄ قالت وكالة أنباء الشرق الأوسط إن رئاسة الجمهورية المصرية أصدرت بياناً يوم الأربعاء قالت فيه إن الاتحاد الأوروبي وافق على تخصيص حزمة دعم قيمتها خمسة مليارات يورو على مدى عامين، وأضاف البيان الذي صدر عقب لقاء الرئيس المصري محمد مرسي مع كاثرين آشتون مسؤولة السياسة الخارجية بالاتحاد أن المؤسسات التي ستساهم في حزمة الدعم هي بنك الاستثمار الأوروبي وسيقدم ملياري يورو والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية ويقدم مبلغاً مماثلاً الى جانب الدعم الذي تقدمه الدول الأوروبية لمصر بشكل ثنائي ويبلغ مليار يورو.

◄ هبط الشيكل الـ «إسرائيلي» أكثر من واحد بالمئة إلى أدنى مستوياته في شهرين مقابل الدولار يوم الأربعاء بعد أن قامت «إسرائيل» بإغتيال أبو محمد الجعبري القائد العسكري في حركة حماس في غارة جوية، حيث يخشى المستثمرون أن تؤدي إلى تصاعد الردود الفلسطينية على عمليات القصف المستمرة.

◄ منح الاتحاد الأفريقي تأييده يوم الثلاثاء لخطة لإرسال قوات لطرد «المتمردين» و«المتشددين» الذين في شمال مالي، ووافقت المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ايكواس) يوم الأحد على إرسال ٣٣٠٠ جندي لمساعدة حكومة مالي على استعادة السيطرة ومعظم الجنود من نيجيريا والنيجر وبوركينا فاسو.

◄ قالت وسائل اعلام ايرانية إن إيران كشفت النقاب عن نظم صاروخية ومدفعية جديدة يوم الثلاثاء في اليوم الثاني من مناورات عسكرية واسعة النطاق، وقال فرزاد اسماعيلي رئيس إدارة الدفاع الجوي الإيراني إن نظم الصواريخ والمدفعية الثلاثة التي صنعت محليا ستكون دعماً مهما للدفاعات العسكرية الإيرانية.

◄ قال مسؤول كبير في وزارة الدفاع الأمريكية يوم الثلاثاء شريطة عدم الكشف عن اسمه أن أعلى قائد أمريكي في أفغانستان الجنرال جون الين يخضع للتحقيق في مزاعم عن اتصالات مشبوهة مع إمرأة في قلب الفضيحة التي تلاحق ديفيد بتريوس المدير السابق لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية.

◄ وقع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين قانونا جديدا يوسع نطاق تعريف الخيانة و خلال اجتماع لمجلس حقوق الإنسان في روسيا يوم الاثنين استمع بوتين إلى مخاوف قاضية متقاعدة من المحكمة الدستورية بشأن هذا القانون ، وأشار بوتين خلال الاجتماع إلى أنه سوف يتحرك بحذر وأن التشريع تم التدقيق فيه بعد أن أقره البرلمان.

■■

◄ **معن خالد**

اشتعلت غزة مجدداً بالنار بعد أسبوع من عمليات المقاومة النوعية رداً على عدوان الكيان المستمر، تخللتها هدنة رعتها مصر الإخوان وسرعان مارفضها الكيان الصهيوني، حيث أقدم على اغتيال ٧ فلسطينين على رأسهم القيادي في كتائب القسام أبو محمد الجعبري.

درسُ غزة هذه المرة سيكون نوعياً بكل الاتجاهات، فالإحتلال الصهيوني ضرب كعادته بعد أن استشعر خطراً وشيكاً مفاده أن المقاومة في غزة باتت تمتلك قدرات صاروخية نوعية، كان قصف مجمع اليرموك في السودان التي تُمد من خلاله إيران المقاومة بالأسلحة النوعية استشعاراً للخطر الداهم.

إن استهداف ديمونة اليوم ومدينة أسدود بصواريخ غراد والتي كادت أن تصيب رئيس جهاز الأمن الداخلي الشاباك أيفي ديختر، يعني أن الدخول إلى غزة لم يعد لعبة انتخابية أو حتى إجراءً تنفيسياً عن هزائم الكيان الاستراتيجية، بل إن هذا يعني إن نموذج غزة وعلى غرار نموذج لبنان ٢٠٠٦ سيكون عاملاً لإسقاط حكومة الكيان في الداخل الصهيوني وهز الثقة بقدرات الجيش الصهيوني.

إن رسالة غزة هذه المرة ستكون أشدّ بلاغة وبياناً للعرب بأنظمتهم المستمرة أو الجديدة أو التي تعاني أزمة استمرار.

رسالة إلى مصر:

استدعت مصر سفيرها وخرج السفير «الإسرائيلي» قبل أن يُطرد كما كانت الجماهير تنتظر، ومن ثم دعت إلى عقد اجتماع طارئ لمجلس الأمن، وفي مجلس الأمن سينتظر الفيتو الأمريكي تلك الدعوة، الكل يعرف ذلك.

بكل تأكيد لا يستطيع الحكام الجدد في مصر « الثورة المستمرة « التعامي عن الاعتداءات الصهيونية كما كان يفعل مبارك، هم مطالبون بالكثير لكنهم سيمشون على مبدأ « أضعف الايمان» على الأرجح، وسيجدون الأعذار. سيقوم الإخوان غالباً على معالجة الوضع في غزة وكأنها منطقة منكوبة إثر احتلال جائر لارادع له إلا المجتمع الدولي ولاحل لغزة إلا بالمساعدات الإنسانية، ولذلك خَطوا خطوتهم الأولى نحوه وسيكثرون من هذه الخطا لاحقا .

مالا يراه الحكام الجدد حتى اللحظة هو أن غزة نموذج لمشروع المقاومة، ومشروع المقاومة يحتاج إلى نموذج متكامل سياسي واقتصادي وعسكري يقوم على القطيعة مع المركز الإمبريالي في واشنطن.

إن النموذج المصري حتى اللحظة لم يخرج عن نموذج كامب ديفيد سواء من حيث حجم العلاقات السياسية مع أمريكا و«إسرائيل» أو من حيث نموذج التنمية المصري القائم على المساعدات و وصايا صندوق النقد الدولي، وآخر ما حرر هو مساعي الإتحاد الأوروبي لتقديم مساعدات بقيمة ٥ مليار دولار تضاف إلى قرض صندوق النقد الدولي السابق.

مايجب وعيه أن غزة اليوم لاتحتاج إلى سحب سفراء، بل تحتاج إلى دعم نهج المقاومة وتطوير نموذجها ليكون سنداً لمشروع المقاومة والأمن القومي المصري.

رسالة إلى النظام الرسمي العربي:

يعي النظام الرسمي العربي ممثلاً بالجامعة المُهَيمَن عليها خليجياً الخطر القادم من غزة. فغزة هي الصراط الذي سيقسم كل الرؤى إلى اتجاهين مع أو ضد المقاومة، ولا مجال هنا إلى المساومات أو التلاعب بالدماء لمصلحة أهداف غير وطنية. في هذا السياق جاء التحرك القطري سريعا بدعوة مجلس الجامعة للإنعقاد يوم الخميس أو السبت، لن تسطيع الجامعة ببنيانها الحالي اتخاذ موقف جدي يدعم المقاومة أو يوقف العدوان على أقل تقدير، لكنها تسعى ومن خلال الدور القطري إلى استيعاب دور قوى المقاومة وتأريضها بشتى الوسائل. و لانستغرب هنا بعض الدعوات إلى ضرورة وجود قوات طوارئ دولية على شاكلة الجنوب اللبناني، وقد يُسوّقها البعض على أنها الحل الأمثل -والذي أبدعته قطر- لوضع غزة ، إلا أن هذا الحل فيما لو تحقق سيكون الإجهاض الدولي للمقاومة، في الوقت الذي يشكّل نموها ضرورة لإنجاح أي نموذج للتغيير الجذري في دول الطوق. فمقاومة قوية يعني دوراً مصرياً أكبر وأكثر استقلالاً، ودور مصري مستقل يعني مشروعاً مناقضاً للدور الأمريكي-القطري.

رسالة إلى أنصار المقاومة التاريخيين:

تحدث السيد حسن نصرالله منذ يومين عن المقاومة موضحاً حجم المؤامرة التي تحاك ضدها سواءً في لبنان أو في المنطقة العربية ككل، وقد قال نصرالله« إنه لاخوفٌ على المقاومة» ، بمعنى أنه لاخوفٌ على إمكانياتها الذاتية ولا حتى على عقيدتها في مواجهة الإحتلال، لكن ما استشعره نصرالله تلميحاً هو خطر الفتن على دور المقاومة في الدول التي تتعرض إلى تغيرات كبرى ومنها سورية.

ما أراد أن يقوله نصرالله هو التنبه لعدم إضاعة ثمار المقاومة ليس على الصعيد العسكري، بل على مستوى بناء الأوطان والدول في جميع تفاصيل بنائها الأخلاقي والتنموي والسياسي والثقافي.

وعلى هذا جاءت دعوته للحل السسياسي و وقف نزيف الدماء في سورية عبر الحوار الوطني وتفويت الفرصة على أعداء المقاومة من حرف بوصلة الصراع عن العدو تجاه الداخل.

ربما وصلت الرسالة إلى الأطراف السورية، لكنها بكل تأكيد أسمعت قيادة حماس ذات التوجهات الجديدة ماكان مطلوباً. لم تمض بضعة أيام على حديث السيد حسن حتى اشتعلت غزة لتعيد وقع كلماته بوزن أثقل من ذي قبل، ستضع هذه الوقائع قادة حماس في مراجعة شاملة عنوانها « أن للمقاومة تاريخاً وبنياناً والقطري لايملك أيا من الإثنين» .

لن تنفع دعوات هنية للجامعة العربية للتصدي لعدوان غزة بشيء، كان على القيادي في حماس أن يكون قائداً يستنفر المقاومة في أرجاء غزة بدل أن يستنفر العرب كما فعل السنيورة حين بكى مستنفراً إياهم إبان الحرب على لبنان، حينها كان الرد الخليجي وقحاً عندما وصفوا المقاومة بالمغامرين.

لكن هنية لن يكون مغامراً هذه المرة بوجهة نظرهم، إلا أنه سيكون مغامراً حين يضع نفسه مستجدياً ذات الرد أمام إرادة المقاومة الصلبة في غزة.

■■

الصين الشعبية في مواجهة استحقاقات مصيرية

◄ **عماد بيضون**

عقد الحزب الشيوعي الصيني مؤتمره الثامن عشر ما بين ٨ إلى ١٤ من الشهر الحالي تشرين الثاني في العاصمة الصينية بكين، وحضر المؤتمر حوالي ٢٢٠٠ مندوب عن الحزب في عموم الصين ناقشوا أهم العناوين في حياة البلاد السياسية والاقتصادية، مثل الفساد وازدياد الهوة بين الأغنياء والفقراء والنمو الاقتصادي واعتماد مبدأ «التنمية العلمية» في دستور الحزب إلى جانب مسألة الحريات السياسية وإنشاء ثمانية أحزاب جديدة، وانتخب «تشي جينبينغ» أميناً عاماً للحزب خلف لـ«هو جينتاو» وبذلك يتوقع أن يكون رئيساً للبلاد في العام المقبل.

تناول «هو جينتاو» في خطابه معظم العناوين السياسية والاقتصادية المذكورة آنفاً وأهمها الفساد في الدولة والحزب، وربط مابين مسألة ازدياد الهوة بين الأغنياء والفقراء ومسألة النمو الاقتصادي. لم يشهد المؤتمر الأخير، حتى بطروحاته هذه، أي انعطاف جدّي في معالجة الملفات المختلفة في الصين، فالمستجدات التي طرأت على الواقع الداخلي للصين وعلى المستوى الدولي تحتاج إلى ما هو أكثر من مقررات المؤتمر الثامن عشر، مثل الأزمة الاقتصادية العالمية، وارتباط الاقتصاد الصيني بكبريات الاقتصاديات الرأسمالية التي تشهد تراجعا ينعكس بدوره على الصين، فضلاً عن ضرورة إعادة النظر في السياسات الاقتصادية- الاجتماعية والعدالة الاجتماعية في بلد يحكمه حزب شيوعي يؤمن بالاشتراكية العلمية.

تشكل قضية العدالة الاجتماعية إضافة إلى ضرورة توسيع الحريات السياسية مهام ملحّة وأساسية تنتصب أمام دولة الصين وحزبها الشيوعي، ذلك أن الصين، وبحكم تعمق التناقضات الداخلية فيها، أمست مرشّحة كأي بلد آخر في العالم اليوم، كبر أو صغر، لانفجار موجة احتجاجات شعبية واسعة، فما بالك إذا كان بحجم الصين كعدد سكان وكتناقضات سياسية واجتماعية. فالصين باتت اليوم تلعب دوراً كبيراً في السياسة الخارجية، وهو دور مستقل إلى حد بعيد عن السياسات الغربية، وأقرب إلى مجموعة البريكس، ناهيك عن وزنها الاقتصادي ونموها العالي الذي يبلغ قرابة ٧,٥ ٪ سنوياً، ومن الجدير بالذكر بأن نسب النمو هذه لا تتحقق بكل جغرافية الصين إنما في المناطق الساحلية منها، وهي مقاطعات محددة تمنع الهجرة بينها وبين الداخل في الأراضي الصينية، الأمر الذي يشير إلى تفاوت التنمية والنمو ما بين أقاليم الصين المختلفة، وهذا بدوره تناقض إضافي يضاف إلى سلسلة التناقضات السابقة. والمسألة الأخيرة التي لا تقل أهمية عن التناقضات السابقة، هي طبيعة جهاز الدولة والعلاقة بينها وبين الحزب، إذ كما هو معلوم فقد ذهبت الصين باتجاه اقتصاد السوق وتحرير الأسواق، وذلك في ظل وجود جهاز دولة ضخم بُني على أساس التجربة الاشتراكية، ما أدى إلى انتفاء وظيفة جهاز الدولة في حماية التجربة والاقتصاد الاشتراكيين. وفي ظل سيادة علاقات الإنتاج الرأسمالية لعب ويلعب هذا الجهاز دوراً بيروقراطياً متخلفاً، ينحرف عن الدور الذي كان مطلوباً منه منذ عقود عندما بُدئ في تأسيسه، لذا فهو مرشح أن يلعب دوراً سلبياً في حال تفجر التناقضات في الصين، من هنا أصبح من الضروري معالجة دور ووظيفة جهاز الدولة في الصين، والعلاقة بين الحزب والدولة في المرحلة المقبلة.

والحقيقة أن المؤتمر عالج كل هذه القضايا، ولكن ليس بالعمق المطلوب، بحيث لم تظهر تحولات جذرية وشاملة واستباقية لانفجار أي تناقض محتمل في الصين.

وعلى الرغم من كل الملاحظات الآنفة بصدد التجربة الصينية، تبقى مسألة إعادة السياسة والاقتصاد الصينيين إلى السمت الصحيح، بما يجنبها المطبات والأزمات السياسية والاقتصادية التي تعصف في العالم بأسره، أسهل بالنظر إلى تجارب الغرب، إذ إن الإرث التاريخي والحضاري المجيد للصين سيلعب دورا كبيرا في تخفيف آلام المخاض في عودة الصين إلى ألقها في العالم الجديد.

■■

الأردن..كش ملك

◄ **مراد جادالله**

يعود الأردن إلى شاشة الحراكات العربية هذه المرة بموجة أعلى من السابقة، تلك التي شهدت احتجاجات جوبهت بداية بتوزيع قوات الأمن للبسكويت و زجاجات الماء، وذلك في محاولة كريكاتورية لإعطاء نموذج قمعي متحضر عن نظام الملك.

إن أكثر مايُفائل حتى اللحظة هو طبيعة الاحتجاجات التي أخذت طابعاً مطلبياً ذا أبعاد طبقية واضحة، حيث دعت النقابات والجهات العمالية إلى إضرابات شاملة كنقابات المعلمين والمهندسين الزراعيين.

تفاقمت الإحتجاجات بعد قرار الحكومة الأخير رفع أسعار الطاقة، حيث بررت الحكومة إجراءاتها تلك بارتفاع عجز الموازنة نتيجة النفقات العالية التي تتكبدها الحكومة في استيراد مواد الطاقة، وتحدثت الحكومة عن تراجع في الإحتياطي النقدي من ١٧ مليار دولار في العام الفائت إلى ٧ مليارات في العام الحالي.

مالم تقله الحكومة هو أنها امتثلت لقرارات صندوق النقد الدولي في فرض تخفيض عجز الموازنة عبر خفض الإنفاق الحكومي، حيث يشترط صندوق النقد تخفيض العجز للحصول على الدفعة الثانية من البالغ حوالي ملياري دولار والمقسم على أربع دفعات. تواجه الحكومة احتمال الإفلاس وعدم القدرة على سداد الرواتب في مشهد يعيد للأذهان صور الأرجنتين في تسعينيات القرن الماضي، وفي ظل إنخفاض المساعدات الدولية للأردن ستكون أي حكومة في مواجهة دامية مع الشارع مالم تغير ذات النهج.

إن الوضع الحالي يفتح المجال سريعاً أمام مرحلة تغيرات كبرى في النظام الأردني، والذي على مايبدو فشلت مساعي دول الخليج في إنقاذه بشكل مباشر وذلك عندما طلبت منه الإنضمام إلى مجلس التعاون الخليجي بغية حمايته من مخاطر أي ثورة كما فعلت مع البحرين، إلا أن قوى الثورة المضادة جاهزة على مايبدو للانقضاض على حراك الشارع ولعب دور المنقذ الداخلي، يتوضح ذلك من خلال تصريحات القيادي في الإخوان المسلمين زكي بني أرشيد، حين أعلن أن السلطة المنتخبة ديموقراطياً هي التي تستطيع تحرير الأسعار من دون احتجاجات شعبية، وقد ضرب مثالي مصر والمغرب!

يرى البعض أن الأردن مرشح لحالة فوضى تقودها قوى مسلحة في مواجهة الحكومة، وهذا ممكن وقد بدأت بوادره بالتبدي، إلا أن حالة الفوضى هذه في الأردن تشكل خطراً جدياً على «إسرائيل» خلافاً للحالة السورية التي تناسب فيها الفوضى الكيان الصهيوني .

لن يحتمل الأردن صراعاً دامياً، فبريطانيا وأمريكا الراعيان للنظام السياسي في الأردن لن يتركا « اسرائيل» تواجه احتمالات عسكرية مفتوحة مع الأردن الذي يشكل الفلسطينيون ٦٠٪ من سكانه، ناهيك عن الشعارات المعادية لنهج التطبيع والبنى الوطنية التي تعارض معاهدة وادي عربة الإستسلامية والتي تشكل إحدى أسس الحراك ، ولذلك قد تسعى هذه القوى إلى تسهيل انقلاب أبيض يفضي إلى ثورة مضادة تخفف من وطأة الأزمة الاقتصادية بمساعدات عاجلة ومن ثم إلى تعويم القضية الوطنية.

■■

أوسلو..مراجعة نقدية

◄ ديمة كتيلة

لا يمكن فهم مسار القضية الفلسطينية دون الوقوف عند نقطة مفصلية في تاريخه المعاصر وهي اتفاق أوسلو والتوسع في تحليل محتوياته واتجاهاته، والإحاطة بالقوى الفاعلة فيه، والظروف الموضوعية والذاتية التي رافقته. سنحاول في هذا الملف الذي ستعالجه جريدة قاسيون إجراء مراجعة نقدية للاتفاق في ظل المتغيرات الراهنة، وذلك استناداً لكتيب الباحث الفلسطيني منير شفيق من خلال تفنيد وتلخيص كتاباته في هذا الموضوع، وسيتم تقسيمها إلى ثلاثة محاور وهي: المقدمات السياسية للاتفاق، الجوانب الإدارية والأمنية وقضايا التعاون الإقليمي والاقتصادي وسنتناول في هذه الحلقة المقدمات السياسية.

وُقّع اتفاق أوسلو أو اتفاق (غزة – أريحا) للحكم الذاتي الفلسطيني بين منظمة التحرير الفلسطينية و«إسرائيل» في واشنطن في ١٣ أيلول ١٩٩٣، ويعتبر أول اتفاقية رسمية مباشرة بين «إسرائيل» ممثلة بوزير خارجيتها آنذاك شمعون بيريز، ومنظمة التحرير الفلسطينية ممثلة بأمين سر اللجنة التنفيذية محمود عباس، وقد وقع عليها كل من ياسر عرفات واسحق رابين تحت رعاية الرئيس الأمريكي الأسبق بيل كلينتون.

الانعطاف التاريخي:

شكّل اتفاق أوسلو وترجمته الاقتصادية لاحقاً في اتفاق باريس، واتفاقات القاهرة المتعلقة بالحكم الذاتي، انعطافاً أساسياً في المسار الذي خطته حركة التحرر الفلسطينية، ويعتبر الانعطاف الكبير والخطير الثالث حيث سبقه الانعطاف الأول بتبني برنامج النقاط العشر، وقرارات الرباط الخاصة باعتبار منظمة التحرير «الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني»، الذي تمثل ببداية التخلي عن المنطلقات والثوابت التي قامت على أساسها انطلاقة الثورة الفلسطينية ومن ثم انتهاج سياسة السعي للدخول في المعادلة العربية والدولية.

أما الانعطاف الثاني فقد كان القبول بكل قرارات هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن بما يتضمن من اعتراف ضمني بقرار التقسيم وفيه حق إقامة الدولة «الإسرائيلية»، وقرار ٢٤٢ وفيه مبادلة الأرض بالسلام، ثم جاء قرار المجلس الوطني ليقبل من حيث المبدأ بالمشاركة في مؤتمر مدريد وبالمفاوضات المباشرة فكان هذا الانعطاف المكمل للانعطافة الأولى وبداية مسار جديد حيث ستسقط اللاءات المتعلقة بـ«لا للاعتراف بالدولة الإسرائيلية» «لا للصلح» «لا للمفاوضات المباشرة». ثم جاء الانعطاف الثالث في اتفاق أوسلو تتويجاً للانعطافة الثانية إذ سقطت اللاءات، وأعلن عن بداية طريق الحل المنفرد حيث كان اتفاقاً فلسطينياً – «إسرائيلياً» صرفاً.

مسار التسوية:

لم يتوقف طرح المشاريع لتسوية القضية الفلسطينية سلمياً، منذ إعلان وعد بلفور، ولاسيما بعد قيام الدولة ال«إسرائيلية» حتى الآن، فقد كان من الضروري باستمرار أن يحاط الوضع الفلسطيني والعربي بأمل إيجاد مايسمى «حل عادل». وذلك حتى يتوقف زخم الاستعداد لمواجهة القوة العسكرية الإسرائيلية، وتظل المبادرة ولاسيما العسكرية بيد العدو الصهيوني فيما كان هذا العدو يحقق توسعاً في أرض فلسطين ويفرض سلطاته.

فعندما كانت الأصوات الفلسطينية والعربية ترتفع دعوة للمواجهة والمقاومة، أو ضغطاً على الحكومات العربية للاستعداد والحزم في التصدي للعدوان، كانت الدول الكبرى تنبري لتطرح مشاريع للتسوية وأحيانا تؤخذ قرارات في هيئة الأمم المتحدة تطالب الكيان ال«إسرائيلي» بالعودة إلى حدوده السابقة وتدعو إلى إحلال السلام.

ازدادت هذه السمة بروزاً بعد العدوان ال«إسرائيلي» في حزيران ١٩٦٧ حيث أخذ الأمر يتجه إلى منحى آخر بعد توقيع المعاهدة المصرية-ال«إسرائيلية» فقد استطاعت الإدارة الأمريكية أن تجر أغلب الحكومات العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية للتسليم بالقواعد التي وضعها بوش الأب وبيكر لمؤتمر مدريد وكان من الواضح أن تلك القواعد تلبي غالبية الشروط ال«إسرائيلية» لإطلاق عملية المفاوضات المباشرة لاسيما فيما يتعلق بالمسار الفلسطيني، فقد أصبح قرار ٢٤٢ مرجعاً هلامياً واهياً في المحادثات وأصبح الموضوع يدور حول الحكم الذاتي وصلاحيات الحكم الذاتي أي أصبح كل ما يتعلق بالموضوع الفلسطيني بما في ذلك القدس في مرتبة دنيا أو مؤجلة بعد إعطاء الأولوية لموضوع الحكم الذاتي، وهذا ما كرسته اتفاقية أوسلو حيث تم الالتفاف على قضية القدس وعودة اللاجئين من خلال تأجيل بحث تلك المواضيع لمرحلة قادمة أي ترك مصيرها لما يمكن أن يتفق عليه الطرفان لاحقاً دون أن تكون هنالك مرجعية ملزمة لزوال الاحتلال .

تنامي وزن العدو في العقل والواقع:

وللإحاطة أكثر بوجهة النظر الأمريكية - الإسرائيلية حول عقلية التفاوض مع الفلسطينيين يمكن العودة إلى تقرير معهد واشنطن الذي صدر تحت عنوان «متابعة السلام- إستراتيجية أمريكية لعملية السلام العربية – الإسرائيلية»، حيث يرى التقرير في تقويمه للوضع الفلسطيني أنه : لما كان الفلسطينيون هم الطرف الأضعف والأبعد من تحقيق أهدافه والخاسر الأكبر من استمرار الوضع الراهن فسيبدو أنهم هم الذين سيكسبون أكثر من تقدم العملية، وهذه رسالة أولى تريد أن تقول للفلسطينيين اقبلوا بأي شيء وستكونون بهذا أكثر من يكسب لأنكم الخاسر الأكبر من استمرار الوضع الراهن وهي قناعة يراد إدخالها في العقل الفلسطيني المفاوض لينهزم منذ البداية فيتنازل عن كل الحقوق الفلسطينية حتى في حدودها الدنيا التي يطالب بها ويرضى بأي فتات يرمى إليه ثم يقنع نفسه بأنه الكاسب الأكبر.

لقد جاء اتفاق أوسلو في ظل زيادة الدور الاستراتيجي للكيان الصهيوني مع تغير وضع الإدارة الأمريكية عالمياً وإقليمياً بعد حرب الخليج الثانية وانهيار الاتحاد السوفييتي ونشوء نظام دولي جديد سيقاد من قبل الولايات المتحدة قيادة منفردة، وقد سبقه إعلان الرئيس كلينتون إثر انتهاء محادثاته مع رابين في آذار ١٩٩٣ حيث أعلن عن الارتفاع بمستوى تحالفهما الاستراتيجي إلى درجة أعلى لتصبح «إسرائيل» شريكاً كاملاً للولايات المتحدة الأمريكية في كل ما يجري من ترتيبات في المنطقة.

إن القول إن اتفاق أوسلو كان خطة على طريق استعادة بقية الضفة الغربية وقطاع غزة واستعادة القدس الشرقية وإقامة الدولة الفلسطينية، كان تقديراً يخالف المسار على هذا الطريق، وهذا كله أمر منطقي مادام هنالك من يجعل سقفه ضمن حدود ميزان القوى المعطى في حينه دون محاولة لتغييره أو تعديله، فيسوّغ كل ما يقبل به من خلال الحديث عن سوء الأوضاع العربية أو عن الحصار المضروب على منظمة التحرير أو عن ميزان القوى العالمي والعربي والإقليمي كقدر لا رادّ له.

■■

من الذاكرة الثورية للشعوب

الأزمة الكويتية بروفة لثورات خليجية قادمة!

◄ إعداد: آلان كرد

١٩٧٥/١١/١٠: الجمعية العامة للأمم المتحدة تصدر القرار رقم ٣٣٧٩ الذي اعتبر الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية جاء هذا القرار نتيجة مواقف الدول الصديقة تجاه القضية الفلسطينية وفي مقدمتها الاتحاد السوفييتي ومما يذكر أن هذا القرار تم إلغاؤه عام ١٩٩٠ .

١٩١٩/١١/١٠: ولادة ميخائيل تيموفيفيتش كلاشنكوف مخترع بندقية كلاشنكوف التي أصبحت رمزاً لثورات وحركات التحرر الوطني والاجتماعي في العالم.

١٩٨٢/١١/١١: المقاومة اللبنانية تفجر مقر الحاكم العسكري «الإسرائيلي» في صور جنوب لبنان وسقوط ٨٩ قتيلاً و٨٦ جريحا من الجنود الصهاينة.

١٩٤٣/١١/١١: الإحتلال الفرنسي يأمر بإلغاء الدستور وحل مجلس النواب واعتقال الرئيس بشارة الخوري.

١٩٢٧/١١/١٢: طرد تروتسكي من الاتحاد السوفيتي.

٢٠٠٦/١١/١٢: جمهورية أوسيتيا الجنوبية المتمتعة بالحكم الذاتي تعلن استقلالها عن جورجيا إثر استفتاء شعبي.

١٩٢٩/١١/١٣: الحزب الشيوعي الإندونيسي يشعل ثورة ضد الاحتلال الهولندي في جاوا الغربية واستمرت عمليات المقاومة طويلاً وطرد الهولنديون من جاوا وكاد الشيوعيون الإندونيسيون يستولون على السلطة لولا المذبحة الكبيرة التي نفذت بحقهم، ذهب ضحيتها مليون شيوعي قتلوا بيد وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية.

١٩٣٥/١١/١٣: انتفاضة شعبية في مصر تطالب بالاستقلال ورحيل الاحتلال البريطاني.

١٩٢١/١١/١٤: تأسيس الحزب الشيوعي في إسبانيا بعد انشقاق عن حزب العمال الاشتراكي الإسباني الذي وقع في مأزق الاشتراكية الديمقراطية، ومن أهم زعماء الحزب دولوريس ايباروري وسانتياغو كاريو.

١٩٦٥/١١/١٤: نشوب معركة دارنغ أثناء حرب فيتنام بين القوات الأمريكية وقوات فيتنام الشمالية.

١٩٨٨/١١/١٥: المجلس الوطني الفلسطيني يعلن قيام دولة فلسطين في الجزائر بالتزامن مع يوميات انتفاضة الحجارة .

٢٠٠٢/١١/١٥: انتخاب هو جن تاو أميناً عاماً للحزب الشيوعي الصيني تمهيداً لانتخابه رئيساً للجمهورية.

١٩١٧/١١/١٦: البلاشفة يستولون على السلطة بعد معارك دامت عشرة أيام ويستعدون لمواجهة الحرس الأبيض رأس حربة الثورة المضادة في البلاد.

١٩٣٥/١١/١٦: استشهاد المجاهد عزالدين القسام في غابات جنين بعد أن أعلن بدء العمل المسلح ضد بريطانيا حيث كانت هذه المعركة مقدمة ثورة ١٩٣٦-١٩٣٩ ضد الاحتلال البريطاني والاستيطان الصهيوني.

◄ ستيركوه ميقري

تشهد الساحات السياسية في المجتمعات الخليجية في الوقت الراهن تحولات وتحركات جماهيرية الأمر الذي يدل على ضعف قدرة الأسر الحاكمة على وقفها كما كانت تفعل سابقاً .

وأوضح مثال عليها هو ما يجري في الكويت حالياً من احتجاجات، على تعديل مثير للجدل في القانون الانتخابي الذي يعتمد على الصوت الواحد، فبعد انتهاء مهلة تسجيل الترشيحات إلى الانتخابات التشريعية الكويتية المبكرة، تبين أن المعارضة بكل أطيافها قد قاطعتها احتجاجاً على التغييرات التي حدثت على خريطة الدوائر الانتخابية. وكان لافتاً أنه لم يسجل لخوض هذه الانتخابات أي معارض، كما ترشح عشرة أعضاء فقط من البرلمان السابق من أصل الخمسين نائباً الذين انتخبوا في شهر شباط لخوض الانتخابات المقبلة، مما يعني أن البرلمان الجديد سيكون موالياً للحكومة ولا يتمتع بقاعدة تمثيلية حقيقية للشعب الكويتي.

التويتر والفيسبوك ساحات لفضح الفساد

وبوجود وسائل الاتصال الحديثة وسهولة استخدامها من جماهير الشباب وخصوصاً التويتر والفيسبوك وضعف قدرة السلطات على السيطرة عليها حفزتهم على استخدامها في التعبير عن آرائهم تجاه ما يجري في مجتمعهم من فساد ونهب للمال العام وانعدام الفصل بين السلطات وسيطرة الأسرة الحاكمة عليها وعدم قدرة الصحافة على توجيه الانتقادات بسببها، وهي أمور لا تخص الساحة الكويتية فقط بل تشمل كل الدول الخليجية دون استثناء، في غضون ذلك لا تزال فضيحة التحويلات المالية تتفاعل في الصحف والديوانيات زاعمة أنها رشاوى دُفعت إلى نحو خمسة عشر من النواب الحاليين، كما أن النيابة العامة باشرت التحقيق مع بعض منهم، بعد أن توفرت وثائق مصرفية تؤكد الشبهات المثارة ضدهم ما يعني تلقائياً أن هؤلاء ومعظمهم من أبناء القبائل لن يتمكنوا من إعادة ترشيح أنفسهم، وتتوقع مصادر أن تبادر أوساط المعارضة إلى كشف أسماء من تعتبرهم مرتشين لتضمن عدم عودتهم إلى البرلمان، وعلى هذا يرى عدد من الخبراء أن انتخابات شباط ستكون ساخنة بل هناك من يصفها بمعركة «كسر العظم» بين تيارين داخل الأسرة الحاكمة، وفي الوقت نفسه بين السلطة وتيار المعارضة.

أسباب الأزمة

شهدت الكويت هذه السنة سقوط مجلسين: الأول سُمي برلمان ٢٠١٢ الذي انتخب في شباط الماضي ثم أبطلته المحكمة الدستورية وثم أعادت الشرعية إلى البرلمان الثاني/ السابق ٢٠٠٩ الذي قالت إن خطأ دستورياً حصل في إجراءات حله، لكن نواب المعارضة فيه حالوا دون تجديد انعقاده مما اضطر الحكومة إلى مطالبة الأمير بحله فاستجاب لها، ويتداول الوسط السياسي أفكاراً تراود الحكم منها مثلاً: استخدام صلاحيات الأمير لإصدار مراسيم لتغيير طبيعة الاقتراع بحيث يُعتمد نظام الصوت الواحد للمرشح الواحد في الدوائر الخمس، لكنها أفكار تجازف بتجاوز الدستور وتفسح المجال مسبقاً للطعن بدستورية البرلمان المقبل، ومنذ العام ٢٠٠٦ لم يعرف الحكم الكويتي سوى فترات متقطعة من الاستقرار السياسي، ولا يبدو الفصل الجديد في الأزمة مفتوحاً على حل دائم.

منذ اندلاع الأزمة بين الحكومات المتعاقبة وبين الانتخابات البرلمانية المتكررة كان أمير الكويت يسند رئاسة الحكومة لمن هم من داخل الأسرة الحاكمة فقط، وكانت تفوح من كل واحد منهم رائحة الفساد، فصعّدت المعارضة الكويتية، تحركها الاحتجاجي في «ساحة الإرادة» وهي الساحة المقابلة لمبنى البرلمان، حتى وصل الأمر لإقتحام بعض المشاركين فيها مبنى مجلس الأمة، مطالبين بإسناد رئاسة الوزراء لشخص من خارج الأسرة الحاكمة، مؤكدة أنها ستنظم كل ليلة تجمعاً في نفس الساحة حتى عشية صدور قرار المحكمة الدستورية في مسألة تعديل الدوائر الانتخابية، وأصر المئات من أنصار المعارضة على السهر في ساحة الإرادة بعد نهاية التجمع «بالرغم من قرار وزارة الداخلية منع أي شكل من الاعتصام»، مرددين شعار «لأسرة الصباح الإمارة وللشعب الوزارة »، ولم تعد الغالبية تريد ما هو أقل من إمارة دستورية وحكومة منتخبة.

مما يلفت الأمر أنه لا يوجد في الكويت أحزاب سياسية، والدستور لا يجيزها. لكن ثمة تجمعات سياسية باتت تنتظم وتتصرف على أنها أحزاب، كما أن الدستور لا يعطي الأسرة الحاكمة صلاحية السيطرة على الحكومة، إلا أن سلطاتها الواقعية صارت مع الوقت أقوى من السلطات الدستورية وهي التي يقع عليها الصراع حالياً. يبرز أيضاً دور القوى الدينية كجهات معارضة رغم أن الأسرة الحاكمة نسجت تحالفات معها ، وتبدو سيطرتهم على التعليم والإعلام والأموال واضحة، ومقارهم الحزبية منتشرة في كل المناطق في الوقت الذي لا يزال المقر الوحيد للقوى الوطنية الإصلاحية نادي الاستقلال مغلقاً لأنه ارتكب جريمة الدفاع عن الدستور بنظر السلطة!

يبدو أن المعارضة اتجهت لرفع سقف مطالبها، مستفيدة من التحولات التي فرضها الربيع العربي، وأصبح واضحاً الآن أن الاستجوابات المتلاحقة التي تطارد بها الحكومات، هي إحدى الآليات لتحقيق هدفها الاستراتيجي، أي التحول إلى إمارة دستورية، وهذا لا يتناقض مع الدستور الحالي ولا يستدعي حتى أي تعديل عليه.

خطورات الحل الامني

ولا ينكر وجود هامش ديمقراطي في الكويت أوسع مما هو عليه الحال في البلدان الخليجية الأخرى، إلا أن ما يجري حالياً وخصوصاً ميل الأسرة الحاكمة إلى فرض حل أمني للأزمة يحمل تحت أجنحته خطراً على هذا الهامش، وقد اعتبر مراقبون للشأن الكويتي ومدافعون عن حقوق الإنسان أن الإعلان عن تشديد الإجراءات الأمنية بحق المتظاهرين السلميين يعد تجاوزاً خطيراً على ثوابت الديمقراطية ومصادرة للحقوق والحريات العامة، وبعد وفاة الأمير السابق ومجيء الحالي تم انتهاج سياسة معادية للتيار الوطني الإصلاحي بكل فئاته، وتم التحالف مع القوى المتخلفة وعبدة المال والأحزاب الدينية المعادية للدستور، فأصبح هناك تلاق استراتيجي معاد للدستور، وهو ما عبّر عنه قيام رجال الأمن بالاعتداء على المحتجين والمتظاهرين السلميين، كما قد لا يظل الأمر محصوراً في حدود الكويت، ومن الممكن أن يمتد إلى الجوار الخليجي، حيث توجد دول لم تعرف صناديق الاقتراع والانتخابات الشفافة والنزيهة إطلاقاً مع وجود منع مشدد لتشكيل الأحزاب السياسية فيها .

لقد بينت هذه الأحداث وتفاقم الأزمة السياسية أن جل ما يريده الكويتيون هو تحويل النظام الكويتي إلى إمارة دستورية تتيح للشعب الكويتي صلاحيات أوسع من صلاحيات الأسرة الحاكمة في حكم الشعب الكويتي و إدارة البلاد ، لكن حتى اللحظة وخاصة بعد الخطاب الأخير لأمير الكويت تفوح رائحة التهديد والوعيد لمن يهدد الديمقراطية والسلم الأهلي، ويبدو أن الديمقراطية المطلوب الحفاظ عليها هي ديمقراطية « الفساد » والفساد فقط .

■■

تداعيات الانتخابات الأميركية على السياسة الخارجية

◄ د. منذر سليمان

أعرب معهد واشنطنWashington Institute عن اعتقاده أن الرئيس اوباما في مطلع ولايته الثانية سيعمل على إنجاز «صفقة تاريخية» مع ايران «لامتحان صدقيتها بحل ديبلوماسي قبل التوجه لاعتماد خيارات أخرى، في منتصف عام ٢٠١٣ على الأرجح.»

كما أعرب عن قناعته بلجوء الرئيس اوباما الفوري «لزيادة الدعم العسكري، فتكا وحجما، للمعارضة السورية، استكمالا للمظلة السياسية الجديدة التي تسعى الولايات المتحدة بلورتها» في المنطقة.

وعلى صعيد العلاقة مع الحركات الإسلامية، أعرب المعهد عن عزم اوباما في ولايته المقبلة «التوصل إلى بناء علاقة نوعية مع الزعامة الإسلامية الجديدة في مصر.. تتيح المجال لمساحة أفضل من التفاهم المشترك حول نواياها المستقبلية..»

على الصعيد السوري، أعربت مؤسسة هاريتاج Heritage Foundation عن اعتقادها باستمرار تفاقم حدة الصراع «نظرا لفشل سياسة الإدارة الاميركية.. في صون المصالح القومية الاميركية طويلة الأمد،» محذرة من نفاذ حيز العمل المتاح أمام الرئيس اوباما في ولايته الجديدة.

وارياة أيضا، حذر معهد كارنيغي -Carnegie Endow ment من اندفاعة اميركية لدعم جهود المبعوث الأممي الأخضر الابراهيمي «خشية صبغ مهمته بطبيعة اميركية... لا سيما تمسكه بإعلان جنيف للتفاوض بين الرئيس الأسد والمعارضة، مما سيؤدي إلى إنشاء حكومة انتقالية.» كما أعرب عن شكوكه لقدرة قوى المعارضة السورية بلورة تجمع شمولي فاعل «يحل محل كافة التشكيلات الراهنة.»

معهد الدراسات الحربية Institute for the Study of War كرس جهوده لرصد نشاطات قوى المعارضة المسلحة بغية التعرف عليها وتتبع المجموعات المختلفة في الداخل السوري، بالقول إن منهجية تتبعه أفضت إلى «توصيف دقيق للتغيرات في قدرات قوى المعارضة، وأهدافها، وحدودها القصوى..»

ووج معهد الدراسات اليهودية لشؤون الأمن القومي -JIN SA للجيل الثالث من الصاروخ الباليستي في الترسانة «الاسرائيلية،» آرو ٣، والذي «باستطاعته الانطلاق فور استشعاره قدوم قذيفة صاروخية.. وتعديل مسار رأسه المتفجر نحو الهدف باستخدام تقنية محرك النبض المزدوج، والانقضاض على الهدف في مجال الفضاء الخارجي..» واستطرد يروي مزايا الصاروخ «تحسبا لاطلاق موجة كبيرة من الصواريخ الموجهة.. إذ باستطاعة منظومة شبكة الرادار الخاصة تعقب ٣٠ هدفا» في آن واحد.

تدهور العلاقات المصرية الاميركية كانت محطة اهتمام مركز ويلسون Wilson Center الذي حذر من تصاعد ذروة اشتباك القوى في مصر، في ظل «نقص حاد لتوفر الوقود وعبوات غاز الطهي وظهور خطوط انتظار طويلة أمام محطات الوقود.. وتراجع السلطات عن قراراتها لإغلاق المحال التجارية مبكرا أمام ضغط أرباب العمل،» محذرا من دعم «القوى العلمانية واليسارية.. أو المتطرفين الإسلاميين لمطالب الفقراء بتأزيم الأوضاع في وجه (الرئيس) مرسي وحكومته... وهل ستفلح مساعيهم بتوجيه اللوم إلى الولايات المتحدة إلى جانب (الرئيس) مرسي لمسؤولية خفض الدعم عن المواد الأساسية والتوجه نحو السفارة الاميركية.»

ترسانة ليبيا من الصواريخ المحمولة على الكتف للدفاعات الجلجوية كانت محور اهتمام مؤسسة هاريتاج -Heritage Foun dation خشية وقوعها في أيدي مجموعات مسلحة متعددة، معربة عن قلقها من تمكن البعض «تهريب تلك الصواريخ إلى داخل الولايات المتحدة.. والإغراء الذي توفره (الصواريخ المحمولة) لمجموعات ارهابية مثل القاعدة للقيام بشن هجوم» على وسائل النقل الجوي.

تعزيز الانتشار العسكري الاميركي قرب السواحل الاسيوية استرعى مطالبة العمل لبلورة علاقات أمتن بين الولايات المتحدة والهند. وحث معهد الدراسات الاستراتيجية والدولية CSIS صناع القرار «تطوير العلاقات الدفاعية والأمنية» بين البلدين اللذين يتعين عليهما «التوصل لإرساء علاقة عمل مشتركة وثابتة تخولهما العمل في مجالات تعود بالمنفعة المتبادلة عليهما.»

التحليل:
لماذا فاز اوباما مجدداً ؟
نظرة على عناصر حسم المعركة

في نهاية السباق، فاز الرئيس باراك اوباما تعبيرا عن رغبة بمنحه فرصة اضافية والاستمرار في النهج الذي يعد بمعالجة أزمة الاقتصاد الاميركي من النتائج المدمرة لخيار شن الحروب. أما أصوات الناخبين التي رجحت فوز الرئيس اوباما بنسبة ضئيلة، تراوحت بين ١ الى ٣ نقاط مئوية على خصمه ميت رومني، فإنها تضفي الشرعية على الممثل الأمين لمصالح التحالف الحاكم للمجمعات النفطية والعسكرية والمالية والإعلامية والاستشارية.

إذن ما يميز فوز اوباما لولاية رئاسية ثانية أنه جاء صدى لرغبة قطاعات مؤثرة في القرار السياسي للاستمرار في النهج الراهن دون تعريضه لهزات تغيرات مجهولة النتائج. وأثبتت الاحصائيات الانتخابية أن الجمهور الداعم لسياسة اوباما تقلص حجما عما كان عليه الوضع في انتخابات ولايته الأولى، ٢٠٠٨، لكنه اصطف لجانبه ليمنحه فترة رئاسية ثانية بفارق بسيط عن خصمه الجمهوري.

عند استعراض توجهات الناخبين يوم الاقتراع، لوحظ شبه ثبات وتواصل في دعم القوى السابقة لاوباما، بينما حظي خصمه رومني بارتفاع نسبة دعم بين الناخبين المستقلين (نحو ثلث مجمل القاعدة الانتخابية) وخاصة بين الذكور من البيض وانحدار دعمه بين قطاعات المرأة على خلفية تصريحات قادة حزبه المقيدة لحرية المرأة. في المقابل، تمحورت قاعدة الدعم لاوباما حول الشرائح التقليدية من الأقليات والمرأة والسود وذوي الأصول اللاتينية.

فشل اوباما في ايجاد حلول للازمة الاقتصادية المستشرية وفر فرصا ملائمة لخصمه رومني للزهو بقرب حلوله مكانه في البيت الأبيض، ولاسيما أن استطلاعات الرأي أشارت إلى ثبات مستويات الامتعاض وعدم الرضى بين العامة، بيد أن الثابت أيضا أن عموم قطاعات الشعب الامريكي لم تكن راغبة في رؤية آفاق «تغيير» منهج لم تتيقن من تداعياته.

ودأبت استطلاعات الرأي المختلفة على ترجيح كفة ميت رومني وربما التغلب على اوباما في الأيام الأخيرة للسباق الرئاسي؛ بيد أن الأخير حافظ على نسبة تفوقه بين القطاعات الانتخابية المؤثرة، بل ثابر على استقطاب تعاطفها معه. من المعلوم أن نسبة دعم الرئيس اوباما بلغت نحو ٧٣٪ بين شريحة ذوي الأصول اللاتينية، مقابل ٢٦٪ لرومني، مسجلا تزايدا عن نسبة تعاطفها معه عام ٢٠٠٨ التي بلغت نحو ٦١٪.

تجدر الإشارة إلى حملات الدعاية للتهويل بقوة «الأصوات اليهودية» على حسم االمعركة الانتخابية لمصلحة مرشحها المفضل، على خلفية الابتزاز السياسي من حزب الليكود وأعوانه في الولايات المتحدة. إذ بلغت نسبة اليهود الداعمين للرئيس اوباما ٦٩٪ مقارنة مع نسبة ٧٨٪ لعام ٢٠٠٨. أما خصمه رومني فقد تلقى دعما بنسبة ٣٢٪ متقدما على دعم اليهود للمرشح الجمهوري عام ٢٠٠٨ بنسبة ٣٠٪. أما في ولاية فلوريدا التي حظيت باهتمام ودعاية مكثفة غير مسبوقة لحزب الليكود، فقد فاز الرئيس اوباما بنسبة ٦٦٪ من أصوات اليهود مقابل ٣٠٪ لمصلحة خصمه رومني.

ولادة النتائج الانتخابية العسيرة أسفرت عن التمسك بموازين القوى الراهنة، بعد ما ينوف عن سنتين من الحملات الدعائية الضارية وإنفاق المرشحين مبالغ غير مسبوقة تجاوزت ٢ مليار دولار (تكلفة مجمل الحملة الانتخابية لمنصب الرئاسة وعضوية مجلسي الكونغرس وحكام بعض الولايات بلغت ٦ مليار دولار على الأقل.) إذ استطاع الرئيس اوباما الاحتفاظ بمنصب الرئيس لولاية ثانية، ومجلس الشيوخ بقي تحت سيطرة الحزب الديموقراطي بمكسب ضئيل عما سبق لكنه لن يغير في توجهاته النهائية، والحزب الجمهوري حافظ على أغلبيته في مجلس النواب. وعلى صعيد مجالس الولايات المختلفة، حافظ الحزب الجمهوري على تفوقه في التمسك بمناصب حكام الولايات ومجالسها التشريعية.

الاستراتيجية الانتخابية للطرفين سعت لمحاكاة رغبات الناخبين والتصرف وفق إدراكها لأولويات الجمهور. إذ استندت حملة الرئيس اوباما إلى نموذجها لعام ٢٠٠٨، أي حشد تحالف متعدد الأطراف يضم الأجيال الناشئة وقطاعي المرأة والأقليات التي وفرت له فوزا بينا. أما حملة ميت رومني فقد سعت لاستنساخ نموذج جورج بوش الابن في ولايتيه ٢٠٠٠ و ٢٠٠٤ اللتين ركزتا على استقطاب شريحة الناخبين المستقلين والتوجه بخطاب يبرز تردي الحالة الاقتصادية. وسجل رومني بعض النجاحات بين شريحة المستقلين لكنه أخفق في النتيجة العامة أمام عزم حملة الرئيس اوباما استعادة ثقة تحالف القوى الانتخابية رغم زعزعة مراكز قواها.

في ولاية ويسكونسن، على سبيل المثال، فاز اوباما بسهولة على خصمه رومني، أما الحزب الجمهوري فقد استعاد سيطرته على السلطة التشريعية في الولاية؛ وحافظ الجمهوريون على أغلبيتهم في مجالس ولاية ميتشيغان وتوسيع قاعدة نفوذهم في سلطات ولاية انديانا التشريعية إلى ما يفوق نسبة الثلثين، كما فازوا في مجلسي التشريع بولاية اوهايو أيضا. أما الحزب الديموقراطي فقد خرج بنتيجة صافية لمصلحته في منصب الرئيس ومجلس الشيوخ، أما مقاليد الحكم في الولايات المتعددة فقد بقيت تحت سيطرة خصمه الحزب الجمهوري مما قد يشكل حجر عثرة أمام الرئيس اوباما في دورته الثانية.

الإنجازات السياسية للحزب الجمهوري على الصعد المحلية لم يترجم صداها على المستوى القومي، لا سيما إقصائه للجيل الفتي في الحزب والتمسك بنماذج قديمة لمرشحيه يعود بها الزمن إلى نصف قرن للوراء. إذ برزت شخصيات كفوءة وجذابة على الساحة السياسية، بول رايان وسارة بيلين ومارکو روبيو وبوبي جندال ونيكي هيلي وباتريشا تومي – كأمثلة، وتم تجاوزها لمصلحة «الحرس القديم،» فبعض من تم ذكرهم كشخصيات واعدة ربما كانت ستثبت جسارتها بشكل يفوق تردد المرشح رومني. باستطاعة المرء التكهن بأن بعض أو كل من أتى ذكرهم سيبرز نجمه على المشهد السياسي لعام ٢٠١٦.

من أبرز الثغرات التي كشفتها الانتخابات، بالنسبة لرصيد الحزب الجمهوري، تردي شعبية الحزب بين قطاع الناخبين من أصول لاتينية (اميركا الجنوبية)، وتجاوز حملات التدليس قصيرة الأجل، والتعامل بجدية مع هواجسهم خاصة مسألة استيعاب المهاجرين «غير الشرعيين.» وتبدو الصورة جلية أكبر عند النظر لاستطلاع أجراه معهد «بيو» العام الماضي الذي أفاد أن نسبة ذوي الأصول اللاتينية في قاعدة الحزب الجمهوري لا تتجاوز ٧٪، مقابل ٤٣٪ بين صفوف الحزب الديموقراطي، وما تبقى من ٣٨٪ بالكاد يشارك بالانتخابات.

الكتلة الموازية لذوي الأصول اللاتينية هي كتلة المستقلين والتي قد يصوت غالبية أعضائها للحزب الجمهوري لو توفرت الظروف المواتية كما كان العهد عليه في انتخابات عام ٢٠٠٤. وتضم تلك الكتلة ثلاث مجموعات مستقلة أخفق الحزب الجمهوري في التواصل معها جميعا في الدورة الانتخابية الأخيرة. المجموعة الأولى تتشكل من عناصر ساخطة من وطأة الوضع الراهن وتميل بمجموعها نحو التيار السياسي المحافظ، لكن مستويات دخلها أقل من المعدل العام وتنظر بعين الريبة للوضع القائم الذي يحابي الأثرياء. في هذا الصدد، شكل عامل ثراء رومني الشخصي عنصرا منفرا لتلك المجموعة. المجموعة الثانية هي ما تطلق على نفسها «ليبرتاريان،» والتي تشاطر الجناح اليميني للحزب الجمهوري في تطلعاته وقيمه، قوامها الذكور من أصول لاتينية الذين يمثلون نحو ٢٥٪ من مجموع شريحة المستقلين من ذات الفصيل اللاتيني. وجهد الحزب الجمهوري لإقصاء تلك المجموعة بكاملها من نشاطاته واهتماماته للدورة الانتخابية الحالية. أما المجموعة الثالثة فعمادها ما بعد الحداثيين من اللاتينيين وممن لديهم ميول ديموقراطية لكنها عرضة للتأثر بالحزب الجمهوري. وتتميز المجموعة الأخيرة بمواقفها الموازية للعنصرية إذ ترفض إدخال إصلاحات سياسية تؤدي إلى تحقيق مساواة في الحقوق بين السود البيض، وتشير الإحصاءات المتوفرة إلى أن نسبة كبيرة، نحو ٦٩٪، منهم تعرب عن اعتقادها أن المساواة بين حقوق الفئتين المذكورتين قد استكملت؛ مقارنة بالمطالبين بمزيد من الإصلاحات والسعي لتحقيق للمساواة العرقية بين الطرفين، بنسبة ٧٧٪ من الليبراليين و ٦٩٪ من تحالف الديموقراطيين الجديد و ٦٢٪ من القاعدة الديموقراطية.

لو سلمنا بفرضية توجه الحزب الجمهوري لاستعطاف دعم المستقلين من ذوي الأصول اللاتينية فقد يجوز الاستنتاج باحرازه نسبة كافية لتحييد تقدم الحزب الديموقراطي وربما التفوق عليه. إلا أن تلك الفرضية تستوجب اتخاذ الحزب قرارات جريئة على أعلى المستويات لحرف الأنظار عن مسألة الهجرة الشائكة وبذل جهود لطمأنة الناخبين بسلامة برامج الرعاية الاجتماعية وتجنب القضايا الاجتماعية المثيرة للجدل والابتعاد عن جهر التمسك بالقيم المحافظة.

الحزب الديموقراطي أيضا يعاني من أزمات داخلية طبيعة بعضها بنيوية. إذ جاء فوز الرئيس اوباما لمنصبه والمناصب الأخرى بفوارق ضئيلة، ليس بسبب تفوق الأداء بل لهزالة المرشحين عن الحزب الجمهوري وعزوف الجمهور عن الحملات الدعائية. المحصلة العامة للفائزين بمختلف المناصب، سواء على صعيد السلطات التشريعية وحكام الولايات أو التمثيل الفيدرالي، تميزت بشح الكفاءات والدماء الجديدة مما ينذر بعرقلة تقدم الحزب الديموقراطي في السنوات المقبلة.

التحضيرات الانتخابية لعام ٢٠١٤ بدأت على قدم وساق، إذ يتطلع كلا الحزبين إلى الاستفادة من دروس ونتائج الانتخابات المنتهية لبلورة استراتيجية مناسبة لدخول السباق بعد عامين، الذي يبشر بتغيرات قادمة في المشهد السياسي برمته. جرت العادة بأن تسفر الانتخابات «النصفية،» في منتصف الولاية الرئاسية، عن تراجع الدعم للحزب المسيطر على البيت الأبيض في تلك الفترة نتيجة إجهاد وملل القاعدة الانتخابية. وعليه، أسفرت نتائج انتخابات مجلس الشيوخ لعام ٢٠٠٨ عن تراجع سيطرة الحزب الجمهوري؛ وسيواجه عدد من ممثلي مجلس الشيوخ عن الحزب الديموقراطي حملة إعادة ترشيحهم في الفترة المقبلة (مدة ممثلي مجلس الشيوخ تساوي ٦ سنوات). استنادا إلى فرضية استمرار سيطرة الحزب الجمهوري على مجلس النواب لعام ٢٠١٤، فقد يقدم عدد من الممثلين عن الحزب الديموقراطي على خيار التقاعد من المنصب خشية العمل مرة أخرى كأقلية في مجلس النواب.

آفاق الترشيح الرئاسي لعام ٢٠١٦ تشير إلى احتمال تراجع حظوظ الحزب الديموقراطي، فلا يحق للرئيس اوباما دورة ثالثة، ونائب الرئيس جوزيف بايدن يعد مرشحا ضعيف القدرة والحظ. وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون، التي تردد مرارا نيتها الترشح لمنصب الرئيس آنذاك، ستبلغ نحو ٧٠ عاما من العمر محملة بأثقال السياسة الخارجية للرئيس اوباما. واستنادا أيضا إلى فرضية ترجيح الناخب الاميركي التصويت لمصلحة مرشح بديل عن الرئيس الذي أمضى ولايتين متتاليتين في البيت الأبيض، فمن شأن ذلك دعم حظوظ مرشح عن الحزب الجمهوري. وبما أن بول رايان كان مرشحا لمنصب نائب الرئيس في الجولة المنتهية، فمن المرجح دخولة حلبة السباق الرئاسي آنذاك. كما أن الكفاءات السياسية المذكورة سابقا من الجمهوريين، ريك بيري وسارة بيلين ومارکو روبيو وبوبي جندال ونيكي هيلي وباتريشا تومي، ستغريها فرصة دخول السباق الرئاسي. أما ما سيسفر عنه الشكل المستقبلي للمرشح الرئاسي فسيخضع لاعتبارات توجهات الناخب الاميركي إن كان سيرضى بضوابط الوضع القائم مرة أخرى.

واشنطن، ١١ نوفمبر ٢٠١٢

■■

ولادة النتائج الانتخابية العسيرة أسفرت عن التمسك بموازين القوى الراهنة

فوز أوباما جاء بفوارق ضئيلة، ليس بسبب تفوق الأداء بل لهزالة المرشحين عن الحزب الجمهوري وعزوف الجمهور عن الحملات الدعائية

سلامٌ عليك أيتها الحروف العاليات

◄ عبد الرزاق دحنون

ألف هادي العلوي البغدادي في سنوات عمره الأخيرة كتابه الملحمي «مدارات صوفية» ضمنه تراث الثورة المشاعية في الشرق وصدر عن دار المدى سنة ١٩٩٧ . والكتاب من أخطر ما ألف هذا الباحث المجاهد . يقول في تقديم الكتاب: «جاء في مجمله لتعزيز الوجدان المشاعي عند أجيالنا الجديدة لمساعدتهم في الخروج من حجاب العقيدة إلى فضاء الوجدان، ولزعزعة المألوفات التي تعلموها من الثقافة المترجمة. فلكي يكون الإنسان مشاعياً يجب أن يكون له قلب مشاعي لا مجرد فكر مشاعي، بل إن المشاعية لا صلة لها بالفكر بل هي ليست من الثقافة في شيء، بل إن أسوأ غرارات المشاعيين هم المثقفون».

المشاعية كما فهمناها من معلمنا موقف وجداني من حياة الخلق يكرس فيها المريد حياته من أجل البشر المعذبين على هذه الأرض، لذا هي حركة نضالية مكافحة شملت أرجاء العالم قاطبة. وقد سعى هادي العلوي البغدادي في كل ما كتبه لتأصيل ثقافة شرقية خارجة عن دائرة الهيمنة الغربية ومستندة إلى المثقفية الشرقية المتماهية مع الجماهير، أي المشاعية المناضلة المكافحة بفكرها وممارستها. لذلك أعتقد مع السلف الصالح من رفاقنا المشاعيين أمثال: عامر العنبري وأبو ذر الغفاري وحسين بن منصور الحلاج وابن عربي وفيلسوف المعرة ويوهان ولفجانج جون جوته وجمال الدين الأفغاني وليف تولستوي وكارل ماركس ولينين وعبد المعين الملوحي وحسين مروة وغيرهم. إن وجود هؤلاء على هذه الأرض هو بحد ذاته توبيخ من الله لأهل السلطة التي تجنح في طبعها إلى الاستبداد، ويكون عبد الرحمن الكواكبي محقاً في تسمية كتابه طبائع الاستبداد . ونضيف إلى حملة الفكر المشاعي السيد المسيح أيضاً وكان مع فقراء الناس وضد الأغنياء والتجار الذي قرن عملهم باللصوصية، وكان لطيفاً ليناً مع المساكين غليظ القلب مع أهل السلطة والمال، واعتبر الغنى من الكبائر التي تمنع مرتكبيه من الدخول إلى ملكوت الله. وقد تشدد في هذا المعيار، فرفض دخول الأغنياء في جماعته. ونحن نجد اليوم في المجتمعات العربية من يملك مليارات الوحدات النقدية وغيره يكسب قوته اليومي بالتسول أو بأي وسيلة أخرى يقوم بها على حساب كرامته الشخصية أو على حساب جسده. والبشر

من عمال وفلاحين وحرفيين -خارج مؤسسات الدولة- تهلك أجسادهم في العمل ولا يجدون في نهاية عمرهم إلا الذل والحاجة.وهاهم على الطرقات -من المحيط إلى الخليج- يكافحون في سبيل لقمة عيش كريمة بعد أن بلغوا أرذل العمر. هل يحتاج هؤلاء مسيحاً جديداً يدافع عنهم أم تنظيماً مشاعياً معارضاً قادراً على قول الحقيقة رغم عسف السلطة وظلمها واستبدادها؟ على كل حال على أهل الفكر والثقافة أن يتواضعوا عند دراسة تجربة الأنبياء في الشرق، لأنها في النهاية حركة جماهيرية مستمرة حتى اليوم، وفيها الكثير من الخبرة والتجربة وكذلك هي تجربة مشاعية صادقة، وما لحقها من تشويه لا يتحمل وزره الأنبياء، لأن الأنبياء تعذبوا في مسيرتهم حتى أصبح القطيع البشري الذي يشرفون على رعايته أكثر مودة ولطفاً وأنساً . وهنا ملاحظة مهمة لا بد من إظهارها تتعلق بالعلاقة بين الراعي و الرعية، فقد قال سقراط في معرض رده على أفلاطون: إن أي رجل دولة مسؤول يستوجب القصاص منه والحكم عليه بالفعل؛ لأنه ترك القطيع البشري الذي يرعاه أكثر شراسة مما كان عليه حين تولى أمره. فماذا نقول نحن اليوم و عامة الخلق لا يرون رعاتهم ملوكاً كانوا أو أمراء أو سلاطين أو أباطرة أو زعماء دول أو قادة أحزاب ، فالراعي يحصر حاله ضمن نطاق ضيق فيسمى حصيرا .

قال الشاعر:

وقـمـاقـم غـلـب الـرقـاب كـأنهـم
جـنـد لـدى بـاب الحـصـير قـيـام

وفي عصرنا الحديث هذا نادراً ما نجد الحاكم يخرج إلى الناس دون حرس وأمن بل نراه محاصراً من كل جانب، وكأن بينه وبين الرعية ثأر متروك. والسؤال ما الذي يمنع الحاكم من التحرك بحرية بحيث ينزل إلى الشارع متى شاء ويقابل الناس ويدخل بيوتهم في أي وقت يريد؟ يروي الطبري في تاريخه أن عمر بن الخطاب صادف في تجواله الليلي أرملة تطبخ الماء، فيسألها عن السبب، فتخبره أنها تُسكت به جوع أولادها حتى يناموا. ثم تستطرد الأرملة قائلة: الله بيننا وبين عمر. فيعترض عليها موضحاً إن عمر لا يدري بهم. فتجيبه يتولى أمرنا ويغفل عنا .ويضيف الطبري أنها كانت تقول له وهو يساعدها في طبخ الدقيق بعد أن أحضره لها : جزاك الله خيراً أنت أولى بهذا الأمر من أمير المؤمنين. تقصد أنت أحق بالخلافة منه، وعدم علم الحاكم بأحوال الناس لا تعفيه من حقوقهم عنده. والحكاية بهذا التفصيل تحتمل الشك، لصعوبة تصديق كيف أن امرأة بسيطة تفهم مهمة السلطة على هذا النحو الذي لا يتيسر في الوقت الحاضر للكثير من المثقفين والسياسيين. ولكننا نقول إن صحة الوعي لا تتعلق بثقافة الفرد بقدر ما تتعلق بتجربته الحياتية، فالحكمة الشعبية تنطق بها أفواه العامة. والسؤال الذي يخطر في البال:كيف نشأت هذه الجفوة بين الحاكم والمحكوم؟ وهل الحاكم المؤتمن على رقاب العباد يتصرف وفق أهواء السلطة أم وفق مصالح الخلق الذين هو راعيهم والمسؤول أمامهم وأمام الله عن أحوالهم و أموالهم وأعراضهم وحياتهم؟مع العلم أن الحاكم يستمد سلطته من الجماهير الغفيرة التي يحكمها وهو ملزم بتحقيق رغباتها لا رغباته وهو المسؤول عن معيشة رعاياه. بل وأكثر من ذلك قد يُسمي حاكم البلاد أجيراً، فقد روى أستاذي الجليل هادي العلوي البغدادي –طيب الله ثراه في مقبرة الست زينب في دمشق- في دراسة له عن أبي العلاء المعري هذه الواقعة:

في رواية ترجع إلى صدر الإسلام عن تابعي يدعى أبو مسلم الخولاني،من أهل اليمن، دخل على خليفة أموي فخاطبه بعبارة أيها الأجير، ولما استنكرها الخليفة بين له: نعم أنت أجير استأجرك رب هذه الأغنام لرعايتها . وفيلسوف المعرة يتحدث عن علاقة الإيجار التي تربط الحاكم بحكمه، فيهاجم الحكام لظلمهم الرعية، وإهمال مصالحها رغم أنهم أجراء لها :

مـل المـقـام فـكـم أعـاشـر أمـة
أمـرت بـغـير صـلاحـهـا أمـراؤهـا
ظـلـمـوا الـرعـيـة واسـتـجـازوا كيدها
فـعـدوا مـصـالحـهـا وهـم أجـراؤهـا

وإذا كان الحاكم أجيراً عند الناس فمن حقهم خلعه عندما يخل بشروط العقد الذي أبرمه معهم. وهناك قاعدة فكرية خطيرة ترجع إلى كونفشيوس وتوسع فيها أهل الفكر في الحضارة الإسلامية: إن أخلاق الناس تتبع سلوك الحاكم، فإن كان عادلاً مستقيماً عدلوا واستقاموا وإن جار وسرق جاروا وسرقوا . وهذه القاعدة تدعم فكرة سقراط السابقة. وقد سأل معاوية بن أبي سفيان الأحنف بن قيس عن الزمان فقال: أنت الزمان فإن صلحت صلح وإن فسدت فسد . وتعود المعادلة من جديد إلى معاوية الذي رسم الخط السائد لحرية الفكر بقوله الشهير: إننا لا نحول بين الناس وبين ألسنتهم ما لم يحولوا بيننا وبين السلطان.

■■

إصدارات

العدد الأوّل من «تبيُّن»

أصدر «المركز العربي للأبحاث ودراسة السّياسات» العدد الأوّل من مجلّة «تبيُّن» التي تُعنى بالفلسفة وبالدراسات الثقافيّة. وتتطلّع هذه «المغامرة» إلى التصدّي لندرة البحوث ذات المستوى الرّفيع، وإلى المساهمة في إطلاق سجالات ومناقشات تهدف إلى تشجيع الكُتّاب العرب على البحث العلمي والنّقد الجادّ، ولتحريك ما أمكن من السّكون الثقافي، خصوصًا أنّ المجتمعات العربيّة بدأت رحلة جديدة نحو المستقبل، ونزعت عنها أردية الامتثال والرّكود، وشرعت في هزّ الثّوابت الصنميّة القديمة. ومجلّة "تبيُّن" إنّما تصدر اليوم في سياق هذه التحوّلات الكبرى كي تواكب حوادثها ومصائرها معًا، وتشارك في تقصّي دوافعها ونتائجها على جميع المستويات الفكريّة والثقافيّة والفلسفيّة.

وقد خصّصت مجلة "تبيُّن" عددها الأوّل لمحور ثقافي مهمّ هو "اللّغة والهويّة" الذي احتوى الدراسات والمقالات والمراجعات التالية: التقديم (عزمي بشارة)؛ الهويّة والاغتراب في الوعي العربي (حسن حنفي)؛ هويّة الفُصحى: بحث في التصنيف والخصائص (رمزي بعلبكي)؛ لغة الهويّة والتعلّم (عبد القادر الفاسي الفهري)؛ المعجم العربيّ وهويّة الأمّة (حسن حمزة)؛ الهويّة واللّغة بين أزمة الفكر ومأزق السياسة (عبد السلام المسدّي)؛ التّرجمة ودورها في تعزيز الثقافة وبناء الهويّة (بسّام بركة)؛ إشكاليّة الهويّة وثنائيّة اللّغة (فايز الصياغ)؛ الماديّة في الأنثروبولوجيا وفي الدراسات الثقافيّة (ليونارد جاكسون)؛ دولة ما بعد الاستعمار والتحوّلات الاجتماعيّة في ليبيا (علي أحميدة)؛ الحداثة: مشروع لم يكتمل (يورغن هابرماس) ترجمه أستاذ الفلسفة الدكتور فتحي المسكيني. وفي باب "مناقشات ومراجعات" كتب كلٌّ من: وجيه كوثراني (مارك بلوخ: من فكرة المجتمعات الحزينة إلى التأريخ لأزمة التحوّل وأزمنتها)؛ كمال عبد اللطيف (لماذا ترجم عبد الله العروي نصّ "دين الفطرة" لروسو؟)؛ أحمد بعلبكي (قراءة في كتاب "فكرة العدالة" لأمارتيا صن)؛ هيثم مزاحم (قراءة في كتاب "فلسفة حضارات العالم: نظريّات الحقيقة وتأويلها")؛ جاد الكريم الجباعي (قراءة في كتاب "في المسألة العربيّة" لعزمي بشارة). وزُيّن العدد بلوحات للفنّانين السوريّين علي الأرناؤوط، وميشيل كرشة، وسارة شمة، وكلستان حمو.

■■

ابن بطوطة المعاصر

يواصل الشاعر أمجد ناصر في كتابه الجديد المعنون «رحلة في بلاد ماركيز» الصادر حديثا عن سلسلة «كتاب مجلة دبي الثقافية» الغوص في كتابة أدب الرحلة والأسفار، أو ما درج هو على تسميته بـ«أدب الأمكنة» الذي سبق وكتب فيه: «تحت أكثر من سماء»، «خبط الأجنحة»، «البحث عن أبي عبد الله الصغير».. والتي دأب على أن يكشف فيها بإحساس الشاعر الشفيف باللغة عن عوالم وثقافات إنسانية متباينة خلال إسهاماته الابداعية في العديد من النشاطات والملتقيات التي كان يحل فيها ضيفا بصحبة أقرانه من الشعراء والكتاب العرب والأجانب.

في الإصدار الجديد «رحلة في بلاد ماركيز» الذي وزعت موضوعاته على قسمين هما : الأول «مالفي الايطالية.. المدينة المعلقة: الجبل ليس سهلاً»، والثاني «في بلاد ماركيز» يجول المؤلف ببيئات متعددة من بلدان أميركا اللاتينية.

ينهج الكتاب خطا أدب الرحلات المتعارف عليها بالموروث العربي القديم والآداب العالمية، إلا أن قلم أمجد ناصر وشاعريته الفطنة الممتلئة بالحنين وعشق السفر والتفاعل مع ثقافات الآخرين تمنح الكتاب أكثر من ميزة مثل براعة الوصف والإحاطة بتلك التفاصيل الصغيرة في الحياة اليومية للناس، وهذا كله مدعم بثقافة المؤلف التنويرية المتكئة على خلاصات بحث دؤوب في معارف وفنون وثقافات وحضارات وشخصيات وأحداث متعددة الأصول والأنساب والتواريخ.

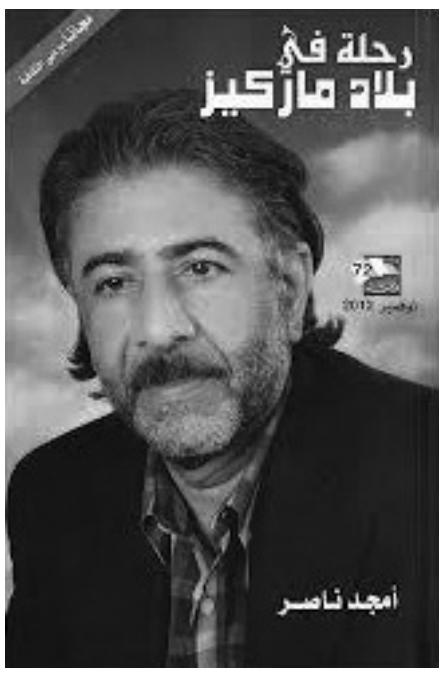

ويتوقف المؤلف مليا في حالات من التماثل بين الثقافتين العربية واللاتينية، ويقوم بعملية مقارنة بين العوالم والمعايير فيهما، حيث يصطحب القارىء في رحلة الى عالم إبداعات غابرييل غارسيا ماركيز الرحب، التي أطلقت شهرته في أرجاء المعمورة، وهو القادم من بلدة بسيطة مكللة بالغبار يسوطها الحر اللافح والرطوبة.

ويرى ناصر في نتاج هذا المبدع العالمي الحائز على جائزة نوبل للآداب غنائية ريفية لم تبددها الأيام ولا المدن التي تنقّل بينها وظل يحتفظ بالفضول والانبهار حيال المدينة.

كتاب «رحلة في بلاد ماركيز» إضافة نوعية لاشتغالات الشاعر ناصر، حيث يتعدى فيه الكتابة الوصفية التقليدية الى رحلة تشتبك مع أنماط من الحقول الابداعية في فنون العمارة والشعر والقصة والرواية لتتعداها إلى ظواهر وعلامات العيش الإنساني.

■■

أن تبقى في الطريق

◄ نور أبوفراج

كيف يمكن أن تشرح لأحد لم ير يوماً زرقة البحر، ولم يعرف سوى اللون الأسود ما معنى "البحر أزرق"؟

هو سؤال يختزل إحدى مقولات رواية "الطريق" للكاتب الأمريكي كروماك مكارثي. فالابن ولد بعد كارثة ألمت بالأرض، لذا لم يعرف يوماً كيف كانت الحياة في السابق، والأب في المقابل يختزن في ذاكرته ومضات من صور الحياة وألوانها قبل الكارثة، ويحدث ابنه بها أحياناً . يسيران في الطريق دُون توقف لأن في الوقوف موتهما، يسيران نحو أمل غامض بالوصول إلى مكان آمن دافئ ملون..

إن كنتَ لم تقرأ رواية "الطريق" من قبل، أو لم تشاهد الفيلم المقتبس عنها، فلا حاجة لك بقراءتها الآن، لأن البلاد بأسرها تحولت إلى موقع لتصوير أحداث الفيلم.

في سورية – كما في "الطريق"– غابت ملامح المدن وشوارعها وساحاتها، بعد أن امتد مشهد الدمار الرمادي ذاته على كامل البلاد . في الحكاية كان البطلان يستدلان على أسماء الولايات من لوحة معوجّة على قارعة الطريق. ونحن نستدل الآن على أسماء المدن من الشريط الإخباري أسفل الشاشة، أو من ذاكرتنا القريبة التي تخبرنا أن ساحة كانت هنا .. إذ لا فرق في صورة الركام أو لونه بين حمص أو حلب أو دير الزور.

في الرواية يحاصرك السؤال: من هو الأقل حظاً بين الاثنين؟ الأب الذي عرف الحياة في صورتها الحقيقية قبل أن يلحق بها الدمار؟ أم الأبن الذي لم يعرف تلك الصورة أبداً؟ تعذب الأبَ الذكريات والخوف لأنه يدرك حقاً حجم الفاجعة، أما الطفل فلا يعرف حتى ما الذي خسره، لأنه لم يختبر ترف المقارنة. في البلاد كما في الرواية سيصعب علينا فيما بعد أن نقدم صورة لما كانت عليه الحال في السابق: كيف يمكن أن تفسر لطفلك الفرق بين السوق القديم في حلب وأي سوق آخر؟ أيكفي أن تقول أنه سوقٌ وإنما قديم؟! ستبتدع وصفاً على عجل تستعرضُ فيه تاريخ السوق وامتداده وأهميته التاريخية، وتصف له رائحة التوابل وألواح صابون الغار، وتترك له بعد ذلك مهمة إعادة بناء السوق في خياله..

إلا أن الكتاب في محاولته تصوير رحلة الصراع للبقاء على قيد الحياة، أغفل ذكر نوع الكارثة أو طبيعتها، فالسبب لم يكن ذا أهمية هناك، لذلك لم يشغل الكاتب نفسه بتبريره أو شرحه، الأب والإبن أراحا ضميرهما من التفكير في السبب، أو الشعور بأنهما يتحملان جزءاً من المسؤولية، وانشغلا فقط برحلة الصمود . كما أن الشعور بالضيق الذي تولده الرواية، هو ضيق محبب، يدلل على براعة الكاتب في الوصف، وقدرته على نقل المشهد المظلم للقارئ.. هو ضيقٌ ينتهي بمجرد الانتهاء من القراءة، ليبقى في الذاكرة مجرد أثر أسود . وهذا ما يجعله يختلف عن مشاعر الضيق والحصار والخوف التي نعيشها كل يوم حين ندرك بأنها ليست حبيسة كتاب قرأناه، ولا سبيل لجعلها تتوقف بأغلاق دفتيّ الكتاب، وأن طريقنا ما زال طويلاً حتى نصل إلى دفء الجنوب.

■■

(تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الأربعاء 2012/11/14) «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18
قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/3

نزيف رقمي في معرض تمام عزام: تنقيح الحكاية السورية

يقام في مركز «أيام للفنون» بدبي معرض بعنوان «سورية» للفنان تمام عزّام، يشتمل المعرض على ستين عملاً فنياً توزعت على ثلاثة أقسام هي: المدن السورية، المتحف السوري، الربيع السوري.

تتنوع بين الأعمال التي تستفيد من التقنيات الحديثة في صناعتها وطرق عرضها، لكن موضوعها العام سوري، إذ يتناول ما يجري على الأرض السورية، ويلامس الأحلام السورية بالخلاص، يسخر مرةً ويبكي مرات. دون أن يكف عن البحث الشاق عن فسحة ما للأمل، فتمام عزام الذي واكب الحدث عمل بأسلوب ما بعد حداثي لإعادة إنتاجه، عبر أعمال ظل يعمل عليها لأكثر من عام، وها هو ذا يقدمها للملأ.

يستلهم تمام الروح السرية لفنون الاحتجاج الفطرية؛ اللافتات، البوسترات، الشعارات.. وهي فنون أخذت صبغة جديدة في الحراك السلمي السوري، بمختلف أشكاله.

لكنها في الحالة الفنية تذهب إلى مداها التاريخي، إضافة إلى أن الشكل الرقمي سهّل تداولها بشكل كبير على الإنترنت.

عموم الأعمال تركيبية بالمعنى التقني للكلمة، حيث يجد الناظر إلى هذه الأعمال أن مخيلة الفنان قد استفادت من المزج بين الرقمي والفوتوغرافي، بين ما هو فني وغير فني، بين السياسي واليومي، المحلي الخاص والإنساني العام.

في القسم الأول من الأعمال نرى «المدن السورية» في جملة من الأعمال ذات نزعة توثيقية، تبرز الإنساني الذي يغيبه الإعلام وهو يبرز السياسي والعسكري. في «الربيع السوري» تتألق اللوحة الغرافيكية في ذكائها وبلاغتها، ولاسيما حين تقول أشق الأشياء ببساطة لا متناهية: طفل ذاهب إلى المدرسة وحقيبته مملوءة بالأسلحة. طائر يهرّب بعض القذائف. بيوت منهارة لكن ألوان ركامها في غاية السحر والروعة. في «المتحف السوري» أعمال تشاكس التحف التشكيلية الكبرى، حيث نجد دافنشي وغويا وسواهم في الشوارع السورية «مقارناً بذلك أعظم إنجازات البشرية بالدمار الذي يستطيع الإنسان أيضاً صنعه».

ثمة مشاكسات حادة المعنى، ذات دلالات سياسية وشكل فني راق. فعلى سبيل المثال هناك عمل بعنوان «هدنة»، وهو عن الهدنة التي شهدتها أيام عيد الأضحى. في هذا العمل الغرافيكي نرى القذائف معلقة بخيوط في السماء، مؤجلةً سقوطها لحين انتهاء الهدنة، في سخرية سوداء كالحة للغاية.

«سورية» التي يقدمها هذا المعرض هي سورية نازفة، حزينة، مثل سورية الآن في لحظة العصف الدموي التي تعيشها. ومن اللافت في هذه الأعمال قدرتها على تقديم فنّ يتشابك مع حدث لا يزال جارياً، دون الوقوع في الشعاراتية والمباشرة. «سورية» تمام عزام تنقيح بالصور لطوفان دم نعرفه ونعيشه.

ولد الفنان تمام عزام في العاصمة السورية دمشق في عام ١٩٨٠، وتخرج من كلية الفنون الجميلة في دمشق باختصاص في الرسم الزيتي، وحصل بعدها على شهادة في الفنون الجميلة في عام ٢٠٠١ من "أكاديمية الخريف" في "دائرة الفنون"، وهي مجموعة ورشات عمل فنية عالية المستوى بإشراف الفنان السوري مروان قصاب باشي.

عرضت أعمال تمام عزام في العديد من الفعاليات الفنية الهامة من ضمنها المعرض المشترك "قصص من بلاد الشرق"، مهرجان "سكوب بازل" الفني في سويسرا في عام ٢٠٠٩ و"آرت ميامي" في عام ٢٠١٠، وأقام بالإضافة إلى ذلك معارض فردية في "أيام غاليري" في دمشق في عام ٢٠١٠ وفي "أيام غاليري" في دبي في عام ٢٠١١.

■■

بين قوسين

لذة البطء

◄ خليل صويلح

ما يحدث أننا نحمل ممحاة ضخمة لمسح ما تراكم على سبورة الحياة اليومية. الذاكرة تتخلى قسراً عمّا راكمته، تحت وطأة السرعة.

حدث الصباح يلغيه حدث المساء. العناق الحار في الأمس، قد ينتهي بخنجر في الظهر غداً. هكذا فقدنا لذة التأمل أو ما يسميه ميلان كونديرا «متعة البطء» متسائلاً: «لم اختفت متعة البطء؟ آه أين هم متسكعو الزمن الغابر؟ أين أبطال الأغاني الشعبية الكسالى؟ هل اختفوا باختفاء الدروب الريفية والحقول والغابات والطبيعة؟».

وبقدر ما يبدو هذا السؤال حاضراً في دهاليز الذهن، وسط حمى العجلة والركض والسعي، إلا أن كونديرا يمنحه ألقاً فلسفياً وجمالياً، ليس كسؤال روائي، بل كحصيلة معرفة، ولطمة في وجه العصر الذاهب إلى حتفه، مدمراً في طريقه لذة التأمل، تأمل نوافذ اللّه: «من يتأمل نوافذ اللّه لا يسأم أبداً بل يكون سعيداً».

هكذا يطرح صاحب «خفة الكائن التي لا تحتمل» عالماً متضاداً، تتناوب فيه الذاكرة والنسيان، التأمل والسرعة، الماضي والمستقبل، الضجر والسعادة، خلال علاقات روائية متينة ومبتكرة، فيها ولع واضح باللعب والتهكم، في سرد متواز لكشف الهوة بين نمط اللذة في القرن الثامن عشر وبين اللذة المعاصرة التي تفتقد إلى التمهل، فالنشوة الآن هي نشوة اللحظة العجلى.

فالثورة الصناعية دمرت الحياة الروحية للبشر: السرعة هي حالة انجذاب قدمتها الثورة التقنية كهدية للإنسان، وخلافاً لراكب الدراجة النارية نجد ممارس رياضة الجري حاضراً دائماً في جسده، ومجبراً على التفكير باستمرار في مشكلاته الجسدية والتنفسية، وعندما يجري يشعر بثقل جسده وعمره ويكون متيقظاً لذاته ولزمن حياته».

ويشير كونديرا إلى التحالف الغريب بين الحيادية الباردة للتقنية والنار المدمرة للانجذاب.

هكذا يعود أخيراً إلى النقطة التي انطلق منها وهي «فضيلة البطء» مقحماً كل احتمالات هذه المفردة الغائبة، لذا تتداخل الاستعارات اللغوية والفلسفية والسيرة الذاتية إلى ولع بالنشوة الحياتية والروائية معتبراً أن ما يكتبه مجرد «دعابة حمقاء» لكن هذه الدعابة تكشف عن رصانة تحت السطح، حين يطيح بالزمن المتسارع، واللذة العابرة وأقنعة المشاهير، والأيديولوجيا الخاوية، فهو خلال ليلة واحدة يتجول قرنين من الزمن، حين يقارب زمنين أولحظتين في مشهد واحد، هو نهاية الرواية ذاتها: «أريد الاستمتاع بتناغم خطواته: كلما أوغل في سيره تباطأت خطواته أكثر، وأعتقد أنني ألمح في ذلك البطء علائم السعادة».

تعالوا نجرب لذة الهوينى، في تأمل ما يحيط بنا، فهي فضيلة مفتقدة اليوم!.

Khalilsw5@gmail.com

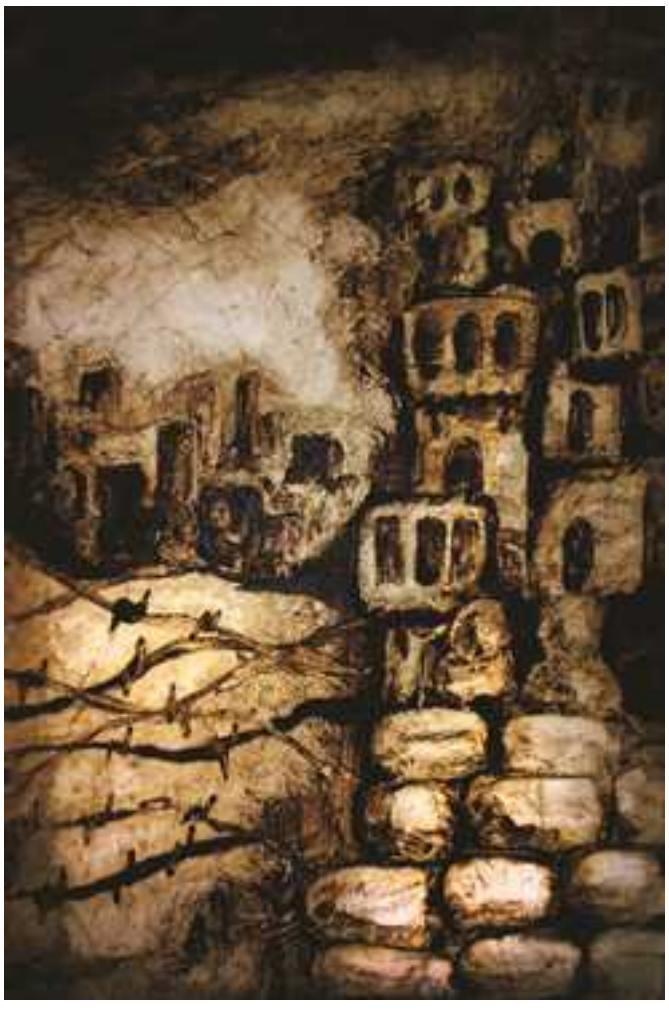

قهوة قاسيون

أنس سلامة

سعدالله ونوس

« إلى ابنتي ديمة.. وإلى جيلها وإلى الأجيال التي تليها »

ليس في نيتي أن أقدم لكم أية وصية. أولاً :- لأني لا أملك هذه الوصية. ثانياً :- لأن أية وصية لا تبلورها التجربة والمعاناة هي نوع من اللغو والإنشاء. وكثيراً ما حلمنا أننا سنترك لكم زمناً جميلاً ووطناً مزدهراً. لكن علينا أن نعترف ودون حياء أننا هزمنا وأننا لم نترك إلا خرابا وبلاداً متداعية..

ويجب أن يكون هذا واضحاً.. وهذا ما اعتقده على الأقل.

إن هزيمتنا لا تعني أن الأفكار التي كنا نتبناها وندافع عنها كانت خاطئة.. لا. لم تكن أفكار الحرية والديمقراطية والعقلانية والوحدة العربية والعدالة الاجتماعية أفكارا خاطئة.

ولكن جيلنا لم يعرف كيف ينتصر بأفكاره ولأفكاره.

لا المغفرة مهمة.. ولا الإدانة مهمة أيضا .. لكن ما يعمق الأسى في الروح هو أننا نترك لكم العمل غير منقوص.. وندفعكم قبل الأوان كي تبدؤوا العمل في تاريخ و أرضية لا يقدمان إلا الإحباط و المصاعب أود أن تكون هذه النبرة الكئيبة مجرد تهويمة مرض، و أود أن تكون الطاقات المخزونه في أعماقكم أقوى من هزيمتنا و رؤانا. ومن يدري! فقد تجدوا الجملة السحرية، التي يغدو بها، الزمن جميلاً، والبلاد مزدهرة

■■

زوروا موقعنا على الإنترنت: www.kassioun.org زار موقعنا بين عددين 641.525 زائراً